"هيئة الصناعة" تبدأ تنفيذ دراسة تنويع هيكل صادرات الصناعات التحويلية

الكويت شاركت بالحضور في معرض «إيتوبيروم» الصناعي الروسي

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

# مجلة الصناعة والتنمية

السنة الثامنة عشر العدد 105 أكتوبر 2017

داخل العدد
المختبرات الوطنية خط الدفاع الأول للمستهلك

## هل المنتج الوطني في حاجة إلى الدعم والحماية؟

## خاجه لـ الصناعة والتنمية: محفظة المشاريع الصغيرة مولت مشاريع بـ 122 مليون دينار منذ عام 2000

## آمال وطموحات إنشاء مدن صناعية على أرض الكويت.. إلى أين ؟

## منظومة تمويل المشاريع الصناعية.. مالها وما عليها

## صناعة
إعادة تدوير الإطارات .. بيزنس كبير وثروة قومية.

دراستان قانونيتان بشأن التراخيص الصناعية والقسائم الصناعية والخدمية والحرفية في ظل أحكام القضاء

# مفاجآت التجاري
# لا تنتهي...

## وجوائز النجمة تزيد
## يوم بعد يوم!

الآن يمكنك تحقيق كل أحلامك على أرض الواقع مع حساب النجمة في حلته الجديدة
حيث تم زيادة قيمة الجوائز الكبرى كالتالي:

| | |
|---|---|
| جائزة الربع الأول: | **100,000** د.ك |
| جائزة الربع الثاني: | **150,000** د.ك |
| جائزة الربع الثالث: | **200,000** د.ك |
| جائزة الربع الرابع: | **250,000** د.ك |

50888225

Commercial Bank of Kuwait

AltijariCBK

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري ... هو إختياري

تطبق الشروط والأحكام
ش ج/657/2015 م

# كلمتنا

عزيزي القارئ ... عدد جديد بين يديك من مجلة كل الصناعيين «الصناعة والتنمية» نواصل به مسيرة التطوير الشامل التي بدأناها من أجلك، ومن أجل الإسهام في دعم وتطوير الصناعة في بلدنا، عبر نشر الرأي والرأي الآخر في مواجهة قضايانا المؤثرة في مسيرة القطاع، والتعرف على أكثر القضايا إلحاحًا التي تنعكس سلبا أو إيجابا على تطوير صناعاتنا، وكيفية مواجهتها والتغلب عليها بأفضل السبل لمساعدة متخذي القرار على تلمس الطريق الأقرب للوصول إلى الحلول الناجعة لمشاكل الصناعيين .

عزيزي القارئ نحن لا ندخر جهدا في البحث عما يلامس طموحاتك، أو ما يؤرق مسيرتك ويعرقل خطط تطورك فنقدم لك في هذا العدد مجموعة من التحقيقات والاستطلاعات والتقارير التي نرى أنها تتوافق مع ما يدور بذهن المستثمر الصناعي في تلك الفترة .. وقد كان المنتج الوطني، وهو شغلنا الشاغل أول ما تناولناه عبر تحقيق مطول نستشرف من خلاله مدى حاجته للدعم بصوره المختلفة، وقد تعددت الرؤى والمقترحات وكانت الحصيلة كافية لإبراز وجهة نظر المستثمر الصناعي في هذه القضية، وتضمن العدد استعراضا دقيقا لمعوقات التمويل أمام الصناعيين وسبل التغلب على هذه المشكلة من خلال تحقيق ميداني شارك فيه نخبة من أصحاب العلاقة،وفي تحقيق ميداني مطول نستكشف وإياكم الدور المهم الذي تلعبه المختبرات الوطنية لفحص وتقييم كل ما تتناوله يد المستهلك في السوق من منتجات، وكانت حصيلتنا جيدة وجديرة بالاطلاع.

وبهدف إلقاء الضوء على الجديد في عالم الصناعة نتعرف وإياكم عبر تحقيق ميداني على صناعة تدوير الإطارات كأحد المجالات التي برزت على الساحة، واستحوذت مؤخرا على الاهتمام محليا ودوليا؛ لنرى كيف يتعامل العالم من حولنا مع هذه القضية، وتمضي سفينة الموضوعات لتلقي لكم الضوء على تجربة المدن الصناعية الأبرز في الخليج، والتي تتفرد بها المملكة العربية السعودية مع الاستعانة بآراء أصحاب العلاقة حول كيفية الأخذ بهذه التجربة على أرض الكويت.

وفي لقاء حصري لـ" الصناعة والتنمية" كانت الأرقام هي سيدة الموقف فيه؛ حيث حدثنا الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي علي خاجه عما كشفته الإحصاءات عن تراجع ملحوظ في إجمالي الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي مؤخرا، وتنامي حجم القروض المقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة.

هذا ويضم العدد بعضًا من الأنشطة العديدة التي قام بها مسؤولو الهيئة العامة للصناعة والتنمية على الصعيدين المحلي والدولي، هذا إلى جانب أبوابنا الثابتة، والتي تضم ملف التقييس، وحصاد الهيئة، وتجربة صاحب مشروع حر ،وصناعات من بلدنا، ودراسات ..وغيرها.

فأهلا بكم وبمقترحاتكم،،

*مع تحيات أسرة التحرير..*


مجلة الصناعة والتنمية

مجلة شهرية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة
دولة الكويت

رئيس التحرير
عبد الكريم تقي عبد الكريم
مدير التحرير
سالم محمد المهنا
سكرتير التحرير
علي عبدالله جاسم
هيئة التحرير
م.فايزة أحمد المذكور
أ. نايف مطلق المطيري
م. فهد حمود المطيري
م. عصام عبد الكريم الزيد
م. وليد المجني
م. ناصر بندر المطيري
دلال الرفدي
بدور المطوع

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفاة – الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس : ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠
قسم الإعلام : ٢٥٣٠٢٢٨٠

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

المراسلات توجه بإسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٩٦٠ – الصفاة – الرمز البريدي : ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون : ٢٥٣٠٢٨٨٨ فاكس: ٢٥٣٠٢٢٨٩

@Social_Pai
@PAI_KW

الإشراف الفني العام
أحمد سمير محمود

صممت وطبعت بمطبعة
أروى العالمية للأعمال الطباعة
universal printing press

تصدر عن الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً

# موضوعاتنا

12

112 متدربا
الحصاد التدريبي
لأشهر يوليو
وأغسطس
وسبتمبر

6
تقي يتفقد سير
العملية الإنتاجية
بمصنع ABC

خاجه لـ الصناعة والتنمية:
محفظة المشاريع الصغيرة
مولت مشاريع بـ
122 مليون دينار
منذ عام 2000

16

منظومة تمويل
المشاريع الصناعية..
مالها وما عليها

37

المختبرات الوطنية
خط الدفاع الأول للمستهلك والسوق

28

40
آمال وطموحات بإنشاء
مدن صناعية نموذجية على أرض الكويت

المتروك:
46
مشروعي الخاص نادي صحي..
فالرياضة طريقك لحياة أفضل

50
وارن بافيت
أسطورة المال
شعارة العمل الجاد
واستثمار الذات

58

الروبوتات..
كلفة أقل وأمان أعلى
في الصناعات الغذائية

صناعة
إعادة تدوير الإطارات ..
بيزنس كبير وثروة قومية.

54

الكويت تشارك في الاجتماع ١١٢ للمنتدى الدولي لتحقيق التوافق والانسجام في اللوائح الفنية المتعلقة بالمركبات GRSG United Nations ECE WP٢٩ ١١٢

68

60

دراستان قانونيتان بشأن
التراخيص الصناعية
والقسائم الصناعية والخدمية والحرفية
في ظل أحكام القضاء

الهيئة العامة للصناعة قدمت مشروع مذكرة تفاهم في مجال أنشطة التقييس إلى الحكومة الأوكرانية

64

أصباغ الكويت تتربع على عرش السوق على مدى 40 عامًا

77

الكويت تشارك في الاجتماع ١١١ للمنتدى الدولي لتحقيق التوافق والانسجام في اللوائح الفنية المتعلقة بالمركبات
United Nations ECE WP29 GRSG 111

# تقى يتفقد سير العملية الإنتاجية بمصنع ABC ويناقش معوقات الإنتاج

في إطار التواصل مع أصحاب المصانع الكويتية لتأكيد دورها المهم في تنمية القطاع الصناعي وتطويره وتقديم منتجات عالية الجودة طبقاً للمواصفات المعتمدة، قام مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي بجولة تفقد خلالها سير العملية الإنتاجية في مصنع ABC في مراحلها المختلفة. ومن جانبها قامت الشركة بتقديم عرض مرئي تم خلاله استعراض الخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركة في السوقين المحلي والخارجي؛ حيث أشار مسؤولوها إلى بعض المعوقات التي تواجه المصنع، والمتعلقة بتحديث المصنع ومنتجاته لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجاته في الأسواق الخارجية، والتي من أهمها توفير مساحات التوسع المستقبلية المطلوبة بهدف زيادة الإنتاج، وتوفير وسائل الدعم اللازمة في مجالاتها المختلفة، وكذلك معالجة مشكلة نقل مياه الصرف الصحي والصناعي بما يحقق الاشتراطات المطلوبة في المحافظة على البيئة من التلوث .

وقد تلي ذلك مناقشة مجموعة من المقترحات والحلول المقترحة من الشركة التي يمكن أن تساهم في معالجة هذه المعوقات بحضوركل من رائد بوخمسين، وعلاء الموسوي، وسامر شلبي.

وبهذه المناسبة أكد تقي حرص الهيئة العامة للصناعة على دعم المصانع الكويتية بكل السبل المتاحة لديها وبالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة. خاصة أن قطاع المواد الغذائية يعد من القطاعات المهمة والحيوية التي توفر الأمن الغذائي للدولة، وأنه سوف يتم وضع المقترحات المطروحة بعد دراستها من قبل القطاعات المختصة بالهيئة ضمن البرامج التنفيذية لها، كما أكد على أهمية المتابعة والتنسيق المستمر مع الهيئة وتبسيط إجراءات العمل وتحقيق الأهداف المرجوة لحل جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة المحلية.

P.O.BOX 1175 ALSafat 13012
Email : info@alhasawi.com
Tel : **1800825**
www.alhasawi.com
alhasawigroup
alhasawigroup

# "هيئة الصناعة" و"مؤسسة ضمان الإستثمار" يباشران تفعيل مذكرة تفاهم «تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية»

في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال تأمين الصادرات الصناعية الكويتية بتاريخ 7 فبراير 2008 من خلال تحقيق برنامج خاص لتأمين صادرات دولة الكويت، واستناداً إلى المادة الرابعة في المذكرة والتي تنص على أنه: "يجري الطرفان زيارات ميدانية مشتركة للمنشآت الصناعية المصدرة، وكذلك للجهات الأخرى ذات العلاقة بالتصدير بهدف التعريف بأنشطة الطرفين، كما يبذلان كل الجهود اللازمة لاستفادة المنشآت الصناعية الكويتية المصدرة من خدمات الطرفين".

فقد قام فريق عمل مشترك يضم إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بعمل زيارات ميدانية لعدد من المنشآت الصناعية المصدرة للتعريف بالخدمات والأنشطة المقدمة في مجال تأمين الصادرات ونوعية المزايا الممنوحة وفقاً لبنود المذكرة.

حيث تم خلال هذه الزيارات استعراض الخدمات والأنشطة التي يقدمها قطاع تنمية الصادرات الصناعية بالهيئة في مجال دعم وتنمية الصادرات، والتي من ضمنها مساعدة المنشآت الصناعية في كيفية تأمين المستحقات الناتجة عن عملية التصدير من خلال إبرام مذكرة تفاهم مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهي مؤسسة عربية إقليمية تضم في عضويتها جميع الدول العربية، أنشئت بموجب اتفاقية دولية ومقرها دولة الكويت، غرضها تأمين رجال الأعمال والشركات العربية ممن يباشرون عمليات استثمار في الدول العربية أو تصدير من دول عربية إلى أي من دول العالم ضد ما يتعرضون له من مخاطر تجارية وغير تجارية.

كما تم التطرق خلال هذه الزيارات إلى إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ودورها من خلال الخدمات والأنشطة التي تقدمها في مجال التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، وكذلك آليات ونسب التأمين والأسواق التي يتم تغطيتها، وما تملكه المؤسسة من قاعدة بيانات واسعة حول مستوردي العالم يمكن توفيرها للمنشآت الصناعية.

هذا وقد أكد ممثلو الهيئة أنه بموجب هذه المذكرة سوف تمنح على المؤسسة المصدرين الكويتيين الذين يتم إبرام عقود التأمين معهم عن طريق الهيئة العامة للصناعة تخفيضاً في أقساط التأمين تتراوح نسبته ما بين

(12-17 %) على أقساط التأمين بحسب قيمة الصادرات المنفذة في إطار عقد التأمين الواحد.

كما أن فريق العمل المشترك سوف يستمر بعمل هذه الزيارات خلال الفترة المقبلة لتشمل أكبر عدد ممكن من المنشآت الصناعية المصدرة للتعريف بأنشطة وفوائد هذه المذكرة.

علماً بأن المنشآت الصناعية المصدرة التي تمت زيارتها خلال الفترة الماضية بلغت (11) منشأة صناعية شملت:

1. شركة صناعات البحر
2. شركة الصناعات الغذائية (فيكو)
3. شركة بترا للصناعات الغذائية
4. الشركة الكويتية السعودية الدوائية
5. شركة صناعة الكرتون
6. الشركة الكويتية للصناعات الغذائية
7. شركة مصانع العلم
8. الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف
9. شركة شواطئ الخليج للأدوات الصحية ومواد البناء
10. مصنع ام تي سي نالتي باك
11. الشركة الصناعية للمنتجات الطيبة.

جانب من زيارة الشركة الكويتية السعودية الدوائية

جانب من زيارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف

جانب من زيارة شركة مصانع العلم

جانب من زيارة شركةبترا للصناعات الغذائية

# "هيئة الصناعة" تبدأ تنفيذ دراسة تنويع هيكل صادرات الصناعات التحويلية الكويتية

في إطار التعاون المشترك بين الهيئة العامة للصناعة ( قطاع تنمية الصادرات الصناعية) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية تم إدراج وإعداد دراسة « تنويع هيكل صادرات الصناعات التحويلية الكويتية ودراسة» سبل تطوير نظام حوافز الصناعات التحويلية ضمن خطة عمل المنظمة لعام 2017.

وتهدف دراسة «تنويع هيكل صادرات الصناعات التحويلة الكويتية» إلى تحليل المزايا النسبية للمنتجات الصناعية الوطنية لدولة الكويت من أجل معرفة المنتجات ذات القدرة التنافسية التصديرية لاستهدافها في سياسات التصدير وبرامج تنمية الصادرات.

بينما تهدف دراسة "سبل تطوير نظام حوافز الصناعات التحويلية المصدرة" إلى تطوير نظام الحوافز الصناعية وفقاً للمسموح به ضمن الاتفاقيات الدولية والإقليمية لتشجيع عملية التصدير بهدف تحسين وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية المصدرة.

وتنفيذا لهاتين الدراستين فقد قام فريق عمل المنظمة المكلف بإعدادهما بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من 23 إلى 27 يوليو 2017 وتم من خلالها عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية مع الجهات الحكومية و ذات القطاع الخاص المعنية لمناقشة المواضيع المتعلقة بهاتين الدراستين واستكمال وتلبية ما تحتاجهما من متطلبات .

BRITISH AIRWAYS
Executive Club

# بطاقتك هي
# طريقك إلى لندن

إكتشف لندن وأماكن أبعد مع بطاقة البنك التجاري الكويتي
والخطوط الجوية البريطانية الحصرية والوحيدة في منطقة الشرق الأوسط.
احصل على 12,500 نقطة Avios عند الحصول على البطاقة،
هذا يكفي للحصول على رحلة ذهاب إلى لندن.

لمعرفة المزيد يرجي زيارة ba.com/cbk

التجاري
1-888-225 cbk.com

oneworld avios

إعداد - بدور المطوع:

# 112 متدربا الحصاد التدريبي لأشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر

في إطار حرص الهيئة العامة للصناعة متمثلة في إدارة التطوير الإداري على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز وأعلى درجات الجودة في العمل بالنسبة للموظف. وانطلاقا من هذا المبدأ يواصل قسم التدريب بالهيئة تنفيذ الخطة التدريبية السنوية 2018/2017 والتي تعتمد أساسا على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة؛ حيث تم تدريب عدد (112) متدربا خلال الأشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر موزعة على الدورات المحلية والخارجية التالية :-

## الدورات المحلية

1- وضع أهداف محددة لتلبية احتياجات العملاء والعمل على تحقيقها :

يهدف البرنامج إلى اكساب المشاركين جميع المهارات اللازمة لتعزيز رضا العميل تجاه الخدمة والقدرة على تحديد متطلبات الزبائن وتوفيرها في الوقت المناسب .

2- التعامل مع المخاطر أثناء التفتيش الصناعي :

يهدف البرنامج إلى كيفية التعامل مع المخاطر أثناء القيام بعمليات التفتيش الصناعي وكيفية تحليل ومعالجة ومتابعة المخاطر وتأثيرها على المؤسسة.

3- معرفة السياسات واللوائح المالية والحسابية :

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بماهية اللوائح المالية والحسابية وأهميتها والهدف منها، وكيفية إعداد اللائحة الداخلية لتنظيم العمل في القطاع ووضع نظام الرقابة الداخلية.

4- حصر المواد غير المستغلة وأسلوب التخلص منها :

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بأساليب التخلص من المخزون الراكد وتطبيق نظام المخزون غير مدفوع الثمن في بعض الصناعات ووسائل إمداده.

5- تركيب المعدات الميكانيكية :

يهدف البرنامج إلى إعطاء المشاركين صورة واضحة وشاملة عن أهمية وأنواع ومتطلبات الصيانة والتعرف على القواعد الهندسية للتركيبات.

6- إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بشؤون الموظفين :

يهدف البرنامج إلى إكساب المشاركين مبادئ و أصول إعداد سياسات وإجراءات شؤون الموظفين وتعديلها.

7- القدرة على تحفيز جميع موظفي القسم لتطوير ذاتهم ومهاراتهم :

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالطرق الفعالة للتحفيز ورفع الكفاءة المهنية للموظفين وتنمية طرق التحفيز الذاتية والتعرف على الأداء المميز وإنجاز المسؤوليات.

8- الفحص الدورى للمعدات والتجهيزات:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بطرق فحص المعدات والتجهيزات بعمل الفحوصات والاختبارات المختلفة بالدقة المطلوبة قبل التشغيل.

## الدورات الخارجية

1- إدارة جودة الخدمات والتعامل المتميز مع الشكاوى وتحقيق رضا العملاء :

يهدف البرنامج إلى التعرف على المهارات المهنية التي يجب أن يراعيها مقدم الخدمة في تعامله مع العملاء.

2- تصميم وإعداد الرسومات ووثائق تنفيذ المشروعات :

يهدف البرنامج إلى إعداد المهندسين من كل التخصصات لإكسابهم المهارات اللازمة لتصميم وإعداد رسومات المشروعات الهندسية وإعداد الوثائق الخاصة بها .

3- إعداد وتأهيل مسؤولي الأمن والسلامة والصحة المهنية :

يهدف البرنامج إلى التعريف بالمفهوم الحديث للأمن ودور الأمن في حماية المقومات الرئيسة للإنتاج.

4- التفتيش الدوري على المصانع والرقابة الصناعية :

يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات المشاركين بشأن نظم التفتيش الدوري والرقابة الصناعية والأساليب العلمية المستخدمة في زيادة فاعلية عملية التخطيط.

5- أساسيات في مبادئ التكييف :

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالقوانين الأساسية في مبادئ التكييف والتعلم على مهارات واسعة في أجهزة ومعدات التكييف والتبريد .

6- إعداد المستندات والمناقصات ومتابعة العقود الخدمية :

يهدف البرنامج إلى تحقيق شروط الصياغة القانونية في كتابة العقود والمشكلات المحتملة أثناء تنفيذ العقود والتنبؤ بها لتلافيها .

# الكويت شاركت بالحضورفي معرض "اينوبروم" الصناعي الروسي

INNOPROM

بحضور وفد دولة الكويت افتتح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاشر من شهر يوليو الماضي معرض «اينوبروم» الصناعي،والذي أقيم حتي 2017/7/13 في مدينة يكاتيرينبورغ الروسية. وقد ضم وفد الكويت كل من مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف عبدالكريم تقي، ومدير إدارة الترويج والفرص التصديرية المهندس/ ناصر بندر المطيري.

وجاءت زيارة الوفد ضمن اللقاء الأول لوزراء روسيا الاتحادية ودول مجلس التعاون، تخللها مقابلات مع كبار المسؤولين وذلك لبحث سبل التعاون بين الكويت وروسيا في المجال الصناعي.

ويعد «اينوبروم» المعرض الصناعي الأول في روسيا والمنطقة ويركز في دورته الحالية على الصناعات المعدنية والهندسية الثقيلة، ويشارك به أكثر من

640 مجموعة صناعية عملاقة من 18 دولة ويزوره أكثر من 50 ألف متخصص من 95 دولة وأكثر من 1200 إعلامي من مختلف دول العالم.

وفي إشارة لأهمية دور التقنية الحديثة في الاقتصاد، قال الرئيس بوتين خلال افتتاح المعرض إن «الصناعة الذكية» تحدد نمو الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن التكنولوجيا الرقمية في الوقت الراهن تنمو بوتيرة سريعة مشابهة للإنترنت عندما ظهر.

كما أكد بوتين على أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا للاقتصاد الرقمي وأن المستقبل هو لهذا النوع من الاقتصاد.

وقد شهد المعرض هذا العام حضورا بارزا لليابان، التي حظيت بدور شريك للمعرض الصناعي. إلى جانب اليابان شارك في المعرض 30 شركة مصرية، تهدف للترويج للمنطقة الصناعية المزمع إنشائها بمحور قناة السويس.

ويعد «اينوبروم» منصة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى روسيا كما عرض خلال المعرض أحدث ما توصلت إليه الشركات الروسية في مجالات الصناعات الثقيلة والمعدنية والإلكترونية والسيارات والسفن والمعدات الزراعية والروبوتيكس وتكنولوجيا المعلومات.

وجدير بالذكر ان حصيلة المعرض في عام 2016 كانت 76 اتفاقية بقيمة 4.5 مليارات روبل وقعت مع شركات من التشيك وإيطاليا والهند والصين ودول أفريقية.

INNOPROM

# علي خاجه الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي لـ الصناعة والتنمية:

# محفظة المشاريع الصغيرة مولت مشاريع بـ 122 مليار دينار منذ عام 2000

## الصناعة المحلية تعاني من محدودية الأيدي العاملة الوطنية

خاص-الصناعة والتنمية:

كشف الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي علي عبد النبي خاجة عن استمرار تراجع مؤشرات القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة، فوفقا لأحدث البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء تشير إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بنسبة 5 % عام 2016 . وفي لقاء مع "الصناعة والتنمية" أعلن خاجة عن انخفاض الإنتاج الإجمالي للصناعة من 12.2 مليار دينار في عام 2015 إلى 10.3 مليارات دينار في عام 2016 وبنسبة قدرها 16 %، الأمر الذي يرسم الصورة جلية أمام متخذي القرار لتدارك التراجع . وكشف أيضا عن تراجع القيمة المضافة بنسبة 5 % في عام 2016 مقارنة بالعام السابق؛ حيث بلغت نحو 21 % من الإنتاج الإجمالي للصناعة، والذي انعكس بدورها على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة من قبل البنوك المحلية من 2.2 مليار دينار في يونيو 2016 إلى نحو 1.9 مليار دينار في يونيو 2017 وبنسبة قدرها 10.6 %، وانخفض نصيب التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من إجمالي التسهيلات المقدمة لكل القطاعات الاقتصادية من حوالي 6 % في يونيو 2016 إلى نحو 5 % في يونيو 2017.

وقال: إن بنك الكويت الصناعي تمكن- بالرغم من الركود الاقتصادي للقطاع الصناعي- من تحقيق نمو في نشاط الإقراض الصناعي والتسهيلات التجارية. فقد بلغ معدل النمو السنوي في التزامات البنك بالقروض الصناعية نحو 23.5 % خلال الفترة 2013-2016، كما بلغ معدل نمو صافي رصيد التسهيلات التجارية التي قدمها البنك للصناعيين نحو 7.7 % سنويا خلال نفس الفترة.

وتطرق الرئيسي خلال اللقاء إلى العديد من المواضيع والنقاط الحساسة بالنسبة للقطاع الصناعي، والذي أجاب عنها بكل شفافية مدعومة بأرقام دقيقة حول جميع قطاعات الصناعة، فإلى التفاصيل:

بداية، هناك تراجع في النشاط الصناعي مقدر بـ 35 %،

هل تلاحظون ذلك من خلال التمويلات الممنوحة للأنشطة الصناعية؟

على الرغم من أن القطاع الصناعي بالكويت قد حظي باهتمام كبير في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2016/2015 – 2020/2019، إلا أن هناك بالفعل تراجعا في مؤشرات هذا القطاع في السنوات الأخيرة. فقد أظهرت المؤشرات الرئيسية لأحدث البيانات للإدارة المركزية للإحصاء بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية قد انخفض بنسبة 5 % عام 2016 مقارنة بالعام السابق، كما أن مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت قد تراجعت من 6 % في عام 2015 إلى حوالي 5 % في عام 2016. وانخفض الإنتاج الإجمالي للصناعة من 12.2 مليار دينار في عام 2015 إلى 10.3 مليارات دينار في عام 2016 وبنسبة قدرها 16 %، أما القيمة المضافة فقد انخفضت بنسبة 5 % في عام 2016 مقارنة بالعام السابق، وبلغت نحو 21 % من الإنتاج الإجمالي للصناعة، كما انعكس التراجع في النشاط الصناعي على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة من قبل البنوك المحلية وفق بيانات بنك الكويت المركزي؛ حيث انخفض الإجمالي هذه التسهيلات من 2.2 مليار دينار في يونيو 2016 إلى نحو 1.9 مليار دينار في يونيو 2017 وبنسبة قدرها 10.6 %، وانخفض نصيب التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من إجمالي التسهيلات المقدمة لكل القطاعات الاقتصادية من حوالي 6 % في يونيو 2016 إلى نحو 5 % في يونيو 2017. أما من جانب نشاط بنك الكويت الصناعي، فقد تمكن، بالرغم من

**23.5 ٪ معدل النمو السنوي. في التزامات البنك الصناعي بالقروض الصناعية خلال الفترة من 2013 - 2016**

**البنك الصناعي رسم استراتيجية مستقبلية للصناعات الصغيرة والحرفية بتعاون المؤسسات الرسمية والأهلية**

**المشروعات الصغيرة لها دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني**

الركود الاقتصادي للقطاع الصناعي، من تحقيق نمو في نشاط الإقراض الصناعي والتسهيلات التجارية، فقد بلغ معدل النمو السنوي في التزامات البنك بالقروض الصناعية نحو 23.5 % خلال الفترة 2013-2016، كما بلغ معدل نمو صافي رصيد التسهيلات التجارية التي قدمها البنك للصناعيين نحو 7.7 % سنويا خلال نفس الفترة.

تحديات القطاع الصناعي

هل لنا أن نتعرف على التحديات الحالية لقطاع الصناعة في الكويت؟

يعاني قطاع الصناعة في الكويت من قصور في بعض المقومات الأساسية اللازمة لنجاحه؛ حيث تواجه الصناعة عددا من المشاكل المزمنة تمثل قيدا أساسيا على نموها وحركتها، فمنذ نشأتها في الستينات وحتى وقتنا الحاضر تعرضت حركة التصنيع لعديد من التحديات والمعوقات التي تمثل سببا مباشرا في عرقلة مسيرتها وتطورها ونموها، وقد شخصت دراسات البنك هذه التحديات التي تواجه الصناعة، ولعل من أهمها:

1. عدم توافر القسائم الصناعية، الأمر الذي ترتب عليه عرقلة قيام المشاريع الصناعية الجديدة والتوسع في القائم منها.
2. غياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لسنوات طويلة، وبرامج تعكس أولوية الدولة لدور القطاع الصناعي في مستقبل الاقتصاد الكويتي.
3. عدم انخراط العمالة الوطنية الفنية وتشجيعها للعمل بالقطاع الصناعي، واعتماد الكويت على العمالة الوافدة غير المستقرة لتشغيل وإدارة المصانع.

ج: انخفاض مستويات الحماية والدعم اللازمين للصناعة.

د : انخفاض كفاءة الإدارة في مستوياتها الفنية والتسويقية والمالية والإدارية، كان ولا يزال عائقا كبيرا أمام تحسين أداء القطاع الصناعي ووحداته الإنتاجية والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

هـ : ارتفاع معدل تكاليف الانتاج وصعوبة المنافسة في السوق المحلي وأسواق التصدير.

و: عدم تطوير المناطق الصناعية وتوفير الخدمات الأساسية في بعض المناطق مما ينجم عنه تحمل أعباء مالية إضافية على المنشآت الصناعية.

ز : ندرة المواد الأولية لكثير من الصناعات؛ إذ يتوافر في الكويت النفط الخام والغاز الطبيعي وبعض المواد الطبيعية المستخدمة في صناعات مواد البناء. في حين يتم استيراد احتياجاتها الأخرى من المواد الأولية من الخارج وهذا بدوره يشكل عبئا إضافيا على الإنتاج، كما تخضع هذه المواد لعوامل العرض والطلب العالمية

## انخفاض في نسبة مساهمة عنصر رأس المال الثابت في الإنتاج يدل على ضعف استخدام التكنولوجيا

## لابد من إفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار وإدارة المشاريع ذات القيمة المضافة العالية

### دور تحفيزي

**ما هي جهود البنك في تحفيز ونمو قطاع الصناعة في الكويت؟**

يلعب بنك الكويت الصناعي دوراً فعالاً في مشاركة الهيئة العامة للصناعة في برامج التنمية الصناعية، وفي المساهمة في صياغة الاستراتيجية الصناعية لدولة الكويت، تحدد بوضوح الأهداف والبرامج في تنويع القاعدة الإنتاجية للدولة وفتح مجالات الاستثمار الصناعي والإنتاجي.

ويقوم البنك بدعم تنمية القطاع الصناعي من خلال توفير التمويل الصناعي الميسر للمشروعات وتدريب الصناعيين وإقامة الندوات والمعارض، والقيام بالدراسات الداعمة لنمو القطاع.

كما يحرص بنك الكويت الصناعي دائما على بذل المزيد من الجهود في طرح رؤى جديدة لمسار عمله وقدراته ونشاطه في المستقبل لخدمة الصناعيين؛ بحيث يركز على تنويع وتحسين الخدمات الائتمانية طويلة الأجل والتسهيلات المصرفية والاستشارات الفنية، وذلك سعيا منه على استمرارية جودة خدماته ودعم وتحفيز القطاع الصناعي ليلعب دورا أكبر في التنمية الشاملة.

### فرص استثمارية

ويبذل البنك جهودا كبيرة لدراسة وترويج العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال الصناعة، ويحرص على توجيه الاستثمار لتحفيز الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتطور، وبلورة مجموعة من الفرص الاستثمارية الصناعية للقطاع الخاص التي تعتمد على مخرجات المجمعات البتروكيماوية، وذلك لخلق صناعات بتروكيماوية لاحقة يكون لها دور حيوي في مستقبل الكويت الصناعي والحفاظ على كفاءة الكويت النسبية في هذا المضمار.

### منطقة صناعية نفطية

**هناك توجه لإنشاء منطقة صناعية خاصة بالصناعات النفطية، كيف سيستفيد القطاع الصناعي منها؟**

لا شك في أن إنشاء أي منطقة صناعية جديدة سيكون له تأثير إيجابي مباشر على القطاع الصناعي في الكويت من حيث إقامة مصانع جديدة أو توسعة المصانع القائمة. وبالنسبة للصناعات النفطية فإننا نشجع الاستثمار في هذا النشاط ؛ حيث إن الصناعات البتروكيماوية هي صناعات متطورة كثيفة رأس المال، وتتمتع بمقدرة تنافسية عالية محلياً ودولياً وذات قيمة مضافة عالية تصب في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما تتوافر فيها فرص استثمار كبيرة للتوسع واستخدام جيد للمواد الأولية المتوافرة وفرص عمل واعدة للكوادر الوطنية.

### قضايا الإغراق

**كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن قضايا الإغراق، كيف يتم معالجتها؟**

عمليات الإغراق تحدث وبدرجات متفاوتة في جميع أسواق العالم. وهناك اتفاقات دولية تحكم الإغراق، تنظمها منظمة التجارة العالمية، والتي تقوم بضبط القواعد التفصيلية حول كيفية إثبات وقياس هوامش الإغراق وحجم الضرر المترتب من عملية الإغراق.

وتأتي ضرورة معالجة ومكافحة الإغراق باتباع سياسات تهدف إلى تقليل آثاره ومواجهته مثل التحديد الكمي والنوعي للبضائع المسموح لها بدخول السوق المحلي، وفرض ضريبة إضافية على السلع التي ثبتت إغراق السوق.

### نقاط الضعف

**ما وجهة نظركم في نقاط الضعف داخل القطاع الصناعي؟**

بشكل عام، الصناعة المحلية تعاني من ارتفاع نسبة عنصر العمل في الإنتاج ومحدودية الأيدي العاملة الوطنية، ومن جانب آخر انخفاض في نسبة مساهمة عنصر رأس المال الثابت في الإنتاج، والذي يدل على ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة العالية كثيفة رأس المال، والتي من شأنها أن تعمل على تحسين الإنتاجية ورفع الكفاءة، كما أن الصناعة المحلية تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وعرضها في السوق بسعر غير منافس، وبالتالي عدم التمكن من التصدير، أضف إلى ذلك محدودية استيعاب السوق المحلي، مما يستدعي ضرورة الاهتمام والاستثمار في التطوير والتسويق بشكل مستمر، لتتمكن من الاستدامة والمنافسة في السوق المحلي والأسواق الإقليمية.

### المشروعات الصغيرة

ما هو تقييمك للمشروعات الصغيرة؟ هل يساهم البنك في خلق فرص للصناعيين، أو العمل على تهيئة أجواء مناسبة لعمل الصناعيين؟

المشروعات الصغيرة لها دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني ورافد مهم لتحقيق التوجهات العامة للدولة لإعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية؛ حيث تعمل تلك المشروعات على توظيف الشباب الكويتي واستثمار طاقاته في مجالات تسهم في توسيع وتنويع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى إتاحة الفرص الواعدة أمام الشباب الكويتي الراغب في إقامة مشاريع إنتاجية متميزة، كما تساعد على تطوير الإبداعات والابتكارات واستثمار القدرات الشخصية والمهنية لهؤلاء الشباب. وتتمتع المشروعات الصغيرة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات المتوسطة والكبيرة والخدمات، وتساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي. ولا بد من توافر عوامل عديدة حتى تكون هذه المشروعات بمستوى الطموحات، ومن هذه العوامل: ضرورة توفير البيئة الملائمة لإقامة مثل هذه المشاريع وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص وتوفير التشريعات اللازمة لدعم توجه الكويتيين لمثل هذه الأعمال، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل للمبادرين الراغبين في الانخراط في مجالات الأعمال الحرة، وكذلك ضرورة توفير الحاضنات التي تحتضن هذه المبادرات وتنميها حتى تتخطى المراحل الأولى والصعبة من عمر المشروع.

ويقوم بنك الكويت الصناعي بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال إدارته لمحفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة التي تعمل على تحقيق توجهات الدولة وأهدافها في مجالات دعم المشاريع الصغيرة للكويتيين، والتي تساهم في إقامة أنشطة وأعمال حرة تدار من قبل الكوادر الكويتية، والذي من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق أجهزة الدولة في شأن توظيف الكوادر الكويتية.

## ارتفاع إجمالي أصول البنوك المحلية بـ34.7 % إلى 62.6 مليار دينار في يونيو 2017

## خطة التنمية الخمسية تضمنت رؤية مستقبلية للدولة للتحول لمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار

وحرصت محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة على تعزيز وزيادة رأسمالها، وذلك نسبة لزيادة الطلب عليها. وخلال الفترة منذ بدء تشغيلها في عام 2000 وحتى نهاية النصف الأول من عام 2017 بلغ متراكم حجم موافقات تمويل المحفظة أكثر من 122 مليون دينار، وتمثل حوالي 75 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات؛ حيث بلغ عدد المشروعات الممولة من المحفظة 1361 مشروعا.

وخلال العام 2016 وافقت المحفظة على تمويل 300 مشروعا في مختلف الأنشطة بلغت تكلفتها الاستثمارية حوالي 38.4 مليون دينار وبلغ إجمالي تمويل المحفظة حوالي 30.2 مليون دينار.

ويقوم البنك من خلال المحفظة بمبادرات لتطوير ودعم النشاط الحرفي والأنشطة الصغيرة من خلال الدورات والندوات للشباب وتسهيل الإجراءات واللوائح المعمول بها بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، كما يحرص البنك على المساهمة في العديد من المعارض التي تهدف إلى توسيع وانتشار المعرفة المتعلقة بأهمية المشروعات الصغيرة لدعم الاقتصاد الوطني.

ومن الرؤى المستقبلية في مساهمات البنك رسم استراتيجية مستقبلية للصناعات الصغيرة والحرفية تتعاون فيها جميع المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في هذا المجال، بحيث تكون هذه الاستراتيجية متكاملة للمشروعات الصغيرة على المستوى الوطني، ويحدد دورها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تشجيع هذا التوجه مع إيجاد كل القوانين والتشريعات المساعدة على تذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع.

### هجرة رؤوس الأموال

هل للبنك دور في الحد من هجرة رؤوس أموال الصناعيين؟

لقد أدت كثير من العقبات والمشاكل التي يواجها القطاع الصناعي بالكويت إلى هجرة رأس المال الوطني الصناعي إلى دول الجوار التي قدمت له التسهيلات وكثير من الحوافز.

ويقوم بنك الكويت الصناعي وبالتعاون مع الجهات المختصة بالقطاع الصناعي في العمل على تذليل التحديات التي تم ذكرها سابقا، والتي تواجه المستثمر الصناعي، وتوفير التسهيلات المصرفية، والقروض الميسرة لمشروعاته، بالإضافة إلى الاستشارات الفنية والمالية، وذلك لتشجيعه في العمل على توطين الاستثمارات الصناعية داخل البلاد.

### منظومة الإصلاح الإقتصادي

كيف ترون منظومة الإصلاح الاقتصادي؟ وما أهم ملامح هذه المنظومة ودور القطاع الخاص فيها؟

منظومة الإصلاح الاقتصادي يجب أن تكون مرتبطة ببناء قدرة ذاتية اقتصادية وعلمية وتكنولوجية مستدامة

## منظومة الإصلاح الاقتصادي يجب أن ترتبط ببناء قدرة ذاتية اقتصادية وعلمية وتكنولوجية مستدامة تحقق التنافسية

## المحفظة وافقت على تمويل 300 مشروع بكلفة 38.4 مليون دينار في 2016

## البنوك المحلية استوفت متطلبات بازل 3 بلغت 18.6 % في عام 2016

تحقق التنافسية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الاعتماد في التنمية على قدرات القطاع الخاص المرنة التي تستطيع التكيف بشكل سريع مع آليات السوق في الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أفضل النتائج، لذلك ومن خلال هذه المنظومة لابد أن يتراجع دور الدولة في مجال إدارة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، لينحصر دورها في مجال توفير البنية الأساسية، وتكون جهة مراقبة ومنظمة للأنشطة، وأن يفسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار وإدارة المشاريع النفطية وإنتاج الطاقة والمشاريع الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية التي تعزز من دور القطاع الخاص، وتقلل من هيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد المحلي.

### خطة التنمية

**ماذا ترون في أداء خطة التنمية ؟ وما هي التحديات التي تواجها من وجهة نظركم؟**

لقد حوت خطة التنمية الخمسية رؤية مستقبلية للدولة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويساعد ذلك في تحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو زيادة الدخل بتعدد مصادره عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية؛ حيث يعد تفعيل وتطوير القطاع الصناعي من الأساسيات الداعمة لعملية التنويع. وتسعى خطة التنمية، من خلال مجموعة من البرامج والسياسات تمثلت في مشاريع انشائية وتطويرية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي وزيادة حجم الاستثمار الموجه لهذا القطاع، وبمساهمة أساسية للقطاع الخاص الكويتي.

وعلى الرغم من طموح خطة التنمية، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي أعاقت رفع معدلات انجازها ومنها : تأخرموافقات الجهات المعنية وطول الدورة المستندية المرتبطة في الحصول على الموافقات ، الإجراءات المالية والرقابية التي تعترض التنفيذ، المعوقات التشريعية والمؤسسية والتداخل في الصلاحيات التي تتمثل في التأخر في إصدار مراسيم أو قوانين إنشاء بعض الهيئات العامة ، كذلك نقص الموارد البشرية اللازمة، أو عدم توافر الخبرات الفنية اللازمة لإنجاز العمل، مشكلة توفير الأراضي ، أو استلامها خالية من العوائق . بالإضافة إلى مشكلة تعدد الأوامر التغييرية في متطلبات الجهات الحكومية أثناء تنفيذ المشروعات، مما يؤدي إلى تعطل إنجاز المشاريع، وبالتالي زيادة تكلفتها المالية.

### وضع البنوك المحلية

**كيف ترون وضع البنوك المحلية؟**

يعد أداء القطاع المصرفي الكويتي جيدا رغم الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية المحيطة به، فقد أشارت البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى ارتفاع إجمالي أصول البنوك المحلية إلى نحو 62.6 مليار دينار في يونيو 2017 مقارنة بـ 46.4 مليار دينار في يونيو 2016 بارتفاع نسبته 34.7 %. وفيما يخص التوزيع القطاعي وأرصدة الجزء النقدي المستخدم في التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك المحلية قد بلغت في يناير 2017 نحو 35.5 مليار دينار مقارنة بحوالي 34.3 مليار دينار في يناير 2016 بنسبة ارتفاع قدرها 3.6 %. حصلت التسهيلات الشخصية على أكبر حصة منه؛ حيث استحوذت على نحو 41.5 % من إجمالي الائتمان الممنوح بنمو سنوي وصل إلى 2.7 % في يونيو 2017 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وبقيمة إجمالية قدرت بنحو 14.8 مليار دينار، شكلت التسهيلات المقسطة الجزء الأكبر منه مستحوذة على 10.5 مليارات دينار، أما قطاع العقار والتشييد فقد بلغ المرتبة الثانية بحصة قدرها نحو 28.4 % من إجمالي الائتمان الممنوح، وسجل نموا قدره 1.0 % في يونيو 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام، ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع التجارة الذي بلغت حصته 8.6 % من إجمالي الائتمان الممنوح في يونيو 2017 وبزيادة نسبتها 6.8 % خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد بلغت حصته 5.4 % من إجمالي الائتمان الممنوح، وبنسبة انخفاض قدرها 10.6 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وتعكس البيانات المالية للبنوك جودة وقوة أداء القطاع المصرفي في الكويت. كما أكد بنك الكويت المركزي أن البنوك المحلية قد استوفت متطلبات معدل كفاية رأس المال وفق

تعليمات بازل 3 التي بلغت نحو 18.6 % في عام 2016 وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي حددتها تعليمات البنك المركزي البالغة 13 %، كما أشار البنك المركزي إلى أن اختبارات الضغط الربع سنوية للبنوك المحلية أظهرت أن البنوك الكويتية تمكنت بصفة عامة من المحافظة على معدل مرتفع لرأس المال، كما أنها قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات وبناء المزيد من المخصصات بما يضمن استقرار النظام المالي.

### طاقات شبابية

**هناك طاقة شبابية موجودة في سوق العمل، ما البرامج التي يمكن أن يساهم فيها البنك لاستقطاب هذه الطاقات؟ وهل ترون أن هناك ربط لمخرجات التعليم بسوق العمل؟**

هناك الكثير من البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات التي تشارك فيها عدة جهات متعلقة بقطاع العمل، وتلعب دوراً مهماً في استقطاب القوى العاملة خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل. ويشارك البنك بشكل فعال في تنفيذ برامج التدريب الميداني في التخصصات المختلفة لعدد من الطلبة الكويتيين المقبلين على التخرج سنويا من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كما يقوم البنك بتدريب الشباب الكويتي حديثي التخرج، وذلك بالتعاون مع برامج الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وبرامج أخرى مع بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لربط مخرجات التعليم بسوق العمل الكويتي، فالملاحظ أن سوق العمل في الكويت بحاجة إلى التخصصات العلمية والمهنية بدرجة كبيرة، مما يتطلب معه توجيه الطلبة والطالبات في المراحل الأولى للتعليم وتشجيعهم نحو تلك التخصصات.

### صناعات إعادة التدوير

**ارتفاع تكاليف الإنتاج يزيد أسعار السلع ويجعل سعرها غير منافس ويحد من تصديرها**

**قدمنا 12 قرضاً صناعياً لمشاريع إعادة التدوير لعدد8منشآت صناعية حجم قروضها 10.8 ملايين دينار**

**بالنسبة للصناعات القائمة على إعادة التدوير، هل لاحظتم الإقبال عليها خلال السنوات الماضية؟ وهل هناك مشاريع قيد الدراسة حاليا مقدمة للتمويل؟ كيف تستفيد الصناعة من عملية إعادة التدوير؟**

لقد أخذت صناعة تدوير النفايات في الكويت الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وذلك للنمو المطرد لحجم النفايات من جانب، وتوفر مواد متنوعة جيدة من النفايات القابلة للتدوير من جانب آخر. أضف إلى ذلك التطور التكنولوجي لعمليات الإنتاج لتصنيع سلع جيدة ومنافسة في السوق.

واتجهت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في صناعة تدوير النفايات، وذلك للحد من عمليات طمر النفايات والعمل على حماية البيئة من الآثار السلبية الناجمة عن دفن النفايات، كما تحرص الدولة على الاستغلال الأمثل لأراضي الدولة، وتوفير فرص استثمارية مجدية في قطاعات تدوير النفايات مثل الورق، البلاستيك، المعادن، الإطارات والبطاريات.

ويلاحظ بنك الكويت الصناعي الإقبال المستمر على هذا القطاع؛ حيث قام بالسابق بدراسة وعرض العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع تدوير النفايات، ساهم القطاع الخاص في تنفيذ العديد منها.

وقدم البنك خلال مسيرته نحو 12 قرضاً صناعياً لمشاريع إعادة التدوير لعدد 8 منشآت صناعية، بلغ حجم متراكم التزامات البنك لهذه القروض نحو 10.8 ملايين دينار، وتمثل 52 % من إجمالي تكلفة المشاريع والبالغة نحو 20.5 مليون دينار . كما يقوم البنك حاليا بتقييم بعض المشروعات الخاصة بتمويل مشروعات إعادة تدوير النفايات التي لاقت إقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة من قبل المستثمرين للدخول في هذه الصناعة.

# هل المنتج الوطني في حاجة للدعم والحماية ؟

خاص- "الصناعة والتنمية":

يواجه المنتج الوطني في الكويت منافسة شرسة مع منتجات عالمية تصل إلى السوق المحلي بأقل الأسعار وأعلى مستويات الجودة، الأمر الذي يحتم على القائمين على الاقتصاد المحلي حماية منتجات الكويت عبر الدعم وسن القوانين التي تضمن بعض مستويات الطلب على هذه المنتجات، ومن ثم تضمن استمرارية إنتاج المصانع والشركات المحلية وبقائها بالسوق.

وفي هذا الشأن يرى الخبراء والصناعيون أن القانون وحده لا يكفي لحماية المنتج الوطني داعين إلى تكاتف الأيدي بين القطاعين العام والخاص والعمل على تقديم المنتج المحلي عن أي منتج آخر حتى تتمكن الشركات والمصانع المحلية من مواجهة هذه المنافسة الضخمة في السوق،

ودعوا في لقاءات متفرقة مع مجلة «الصناعة والتنمية» إلى إعطاء المنتج المحلي فرصة للتطور والمنافسة الحقيقية المبنية على حسن الجودة داخل وخارج الكويت، خاصة أن المنتجات المنافسة تنتشر أكثر وأكثر تحت مظلة العولمة وقوانين التجارة الحرة وانفتاح الأسواق على بعضها دون ضوابط بعد تحول العالم لقرية صغيرة.

وأكد الصناعيون على ضرورة تعديل بعض القوانين التجارية للتصدي إلى ظاهرة الإغراق المنتشرة في السوق الكويتي والقضاء عليها من اجل حماية الاستثمارات الصناعية، موضحين أن هذه الظاهرة تغزو السوق المحلي والأسواق الخليجية" مشددين على أنها ظاهرة خطرة على الاقتصاد المحلي للبلاد.

وأوضح الخبراء أن الإغراق عبارة عن خفض القيمة الفعلية للسلع بشكل أرخص من أسعار المنتج المحلي في بلد المنشأ مما يجعل المنافسة على خط ساخن دائما، موضحين أن إغراق السوق الكويتي بالمنتجات المنافسة يعود لكونه سوقا مفتوحا.

وأضافوا أن تزايد تلك الظاهرة في الخليج سيؤدي إلى انهيار الصناعات الوطنية واحتكار أسواق دول المجلس إضافة إلى عدم القدرة على الحفاظ على الطاقات الإنتاجية وضعف حركة الصادرات عند التعرض للإجراءات الوقائية.

ومواكبة للحدث، استطلعت "الصناعة والتنمية" آراء بعض القياديين في الشركات الصناعية للوقوف على رأيهم في تحرك مجلس الأمة على القضية وما هي الخطوات التي يجب اتباعها عقب مشروع القانون فجاءت آراؤهم على النحو التالي: -

## يجب إعطاء المنتج المحلي فرصة للتطور والمنافسة الحقيقية

## القانون وحده لا يكفي لحماية المنتج الوطني ..

العبار: دعم الدولة سيؤمن للمستهلك بضائع وطنية عالية الجودة وغير مقلدة

في البداية سلط رجل الأعمال الصناعي ورئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الاستهلاكية عبدالله العبار الضوء على أهمية اتخاذ وتفعيل قرارات مجلس التعاون الخليجي التي تحمي المنتج المحلي من منتجات الشركات العالمية وخاصة بالنسبة للسوق الكويتي الذي يعاني الأمرين كونه سوقاً مفتوحا، مؤكداً الفوائد الكثيرة التي ستعود على المصنع والتاجر، وكذلك المستهلك فيما لو تم ضبط هذه العملية، نافياً أن لذلك ارتداداته العكسية على المستهلك فيما لو ارتفعت الأسعار بعد ذلك حال قل العرض وزاد الطلب.

وبرر العبار ذلك قائلا: إن محاربة سياسة الإغراق التي غالباً ما تنتج عن إدخال البضائع المقلدة سيؤمن للمستهلك بضائع عالية الجودة تفرض نفسها على السوق، لافتاً إلى بعض أساليب الغش التجاري والتحايل التي يمارسها بعض التجار الذين يروجون للبضائع المقلدة باعتبارها ماركات عالمية وأصلية، ولكن بأسعار منخفضة نسبياً.

وأكد على أهمية تكاتف الجهات الحكومية ذات العلاقة للتصدي لعمليات الاستيراد الضخمة مع توفير السياسات الوقائية للمنتج الوطني مما يساهم في النهوض والارتقاء به، ومن ثم تحرير السياسات ودفعه لمنافسة متكافئة.

وأشاد العبار بتحركات الهيئة العامة للصناعة على هذه الظاهرة ومحاولاتها الدؤوبة لمكافحة هذه الظاهرة المضرة اقتصاديا، كما قدر التحرك النيابي على قانون مكافحة الإغراق متوقعا سرعة التعامل مع بدء العمل به في أقرب وقت.

وأضاف العبار أن المنتج المحلي قادر على المنافسة بجودته المعروفة إلا أن المشكلة تكمن في المستهلك الذي يقبل على المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب وجود برنامج كامل لتوعية وتعميق وعي المواطن للإقبال على المنتجات الكويتية؛ لأنها لا تقل جودة عن السلع الأخرى ويمكن أن تكون أفضل، لافتا إلى أن هناك فعلياً ظاهرة إغراق تغزو ليس فقط السوق المحلي، وإنما جميع الأسواق الخليجية.

وفي نهاية حديثة قال إن الإغراق هو أحد مظاهر الممارسات الضارة، لافتا إلى أن دول الخليج اتفقت على أن يكون قانون الإغراق موحدا بين الدول، للفتا إلى أن قانون مكافحة الإغراق في الكويت معروض على مجلس الأمة، ومن ضمن الأولويات التي سيتم المصادقة عليها.

### تعديل القوانين

النقي: على الحكومة تعديل القوانين واعتماد الصناعة مصدر دخل رئيسي

من جهته طالب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي الحكومة بضرورة تعديل القوانين وتقليل اعتمادها على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، والنظر إلى قطاعات بديلة كالصناعة على قدر من المسؤولية لتحمل عاتق هذه المهمة الصعبة والمشاركة على أرض الواقع في توفير إيراد داعم للميزانية، مشددا على أهمية تنويع مصادر الدخل عبر الاعتماد على القطاع الصناعي الذي يعد الركيزة الأساسية لكل اقتصاديات دول العالم.

وتساءل عن خطة الدولة للتنمية والمشاريع الكبرى التي يجب إطلاقها لتنشيط القطاع الصناعي، وأنه يجب على الدولة تمييز المنتج المحلي على وجه الخصوص وتوجيه كل القطاعات الاقتصادية المحلية لإعطائه الأولوية، موضحا أن تنشيط الصناعة المحلية سيدعم دخل الميزانية ويوفر على الدولة بنود عديدة تتعلق بالاستيراد وهدر العملة، علاوة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات كبديل للمنتجات الأجنبية التي أغرقت الأسواق المحلية وتحارب المنتج

## مطالبات بالإعفاءات الجمركية على الماكينات المستوردة

المحلي بكل عنف.

وأكد النقي على ضرورة تعديل بعض القوانين التجارية لكي يتم التعامل مع ظاهرة إغراق المنتجات الأجنبية للأسواق الكويتية والقضاء عليها، مبيناً أن السبب من وراء إغراق السوق الكويتي بالمنتجات المنافسة أنه سوق مفتوح، إضافة إلى إقبال المستهلكين على شراء المنتجات الأجنبية الرخيصة فيه بدلاً من الوطنية الأعلى نسبيا، علما بأن المنتج الوطني يتمتع بجميع المزايا التي تؤهله للوصول إلى العالمية، وبالفعل يباع في عدد من الدول العربية بنجاح.

وأوضح النقي أن الإغراق هو تصدير سلعة بأقل من سعر بيعها في بلد المنشأ، مما يسبب ضررا جسيما لصناعة الدولة المستوردة، والأمر يتم عبر نظرية «الإنتاج الكبير» الأمر الذي يجعل تكلفة المنتج الأجنبي وتكلفة استيراده أقل من تصنيع نفس المنتج وفي البلد المستوردة.

وحول كيفية القضاء على هذه الظاهرة الضارة قال النقي: إنه يجب زيادة مبيعات المنتج المحلي والحفاظ على حصته في السوق المحلي وفي غيره ، وذلك عبر تفضيله محليا وفتح أسواق تصدير جديدة خارجيا، وإلا تمكنت هذه الظاهرة الدخيلة من القضاء على الصناعات الوطنية وإقصاء المنتج المحلي تأثر الاقتصاد الوطني.

### تجربة سابقة

الداود: الكويت سبق أن خاضت منافسات صناعية قبل ظهور النفط ونجحت فيها

ومن جانبه قال خبير استراتيجيات النفط والطاقة الشيخ فهد الداود الصباح، إن الجيل القديم من الصناعيين بدأ حياته العملية في الصناعة كمغامرين في مجال جديد لم يسبق ظهوره بشكله على ارض الكويت التي كانت معروفة بالتجارة واستيراد السلع المميزة من شرق آسيا، الأمر الذي جعلهم يواجهون صعاب ومعوقات لم يعتد التاجر الكويتي على خوضها من قبل.. رغم كل ذلك أثبتت الصناعة الكويتية نفسها وشقت طريقها، موضحا أن الإغراق لا يعد عقبة تؤرق الكويتيين فقد سبق أن تغلبوا عليها.

وأضاف الداود أن المنافسة بين المنتج الكويتي والأجنبي تحولت إلى طفرة صناعية بالسبعينيات، وهو ما يحسب للجيل القديم الذي خلق صناعة في مواجهة ظروف قاسية وإمكانيات تكنولوجية محدودة، أما الجيل الجديد والذي بدأ يقبض على زمام الأمور خلفا لآبائهم الصناعيين فقد دخلوا المنظومة الصناعية على أرض صلبة وبإمكانيات الكترونية متطورة بلا حدود، الأمر الذي يجعلهم قادرين على خوض المنافسة والنجاح فيها.

## تشجيع الصناعة المحلية خطوة أولى لتحقيق هدف تنوع مصادر الدخل

ونصح الداود الصناعيين بالتمتع بالطموح الإيجابي والسعي للوصول بالصناعة الكويتية إلى الاكتفاء الذاتي وتغطية متطلبات المجتمع، متمنيا أن يشهد يوما تبيع فيه أسواق الكويت صناعات ثقيلة كالسيارات.

وأكمل لـ "الصناعة والتنمية" أنه لا يمكن إغفال مساعدات الدولة للشركات الصناعية والتي تتمثل في الإعفاءات الجمركية على الماكينات المستوردة وعلى المنتجات المسوقة خليجيا وعربيا، وهو الأمر الذي يجعل المنتج الكويتي قادرا على المنافسة العالمية، وعلى سبيل المثال تستحوذ عددا من منتجات الكويت للبتروكيماويات ومواد البناء على نسبة عالية من احتياجات السوق السعودية.

وأوضح أن الدعم المستمر من الدولة للشركات الصناعية يسير ضمن منظمة إيجابية شكلتها الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، مطالبا بالعمل على تسهيل الإجراءات التأسيسية للمشاريع الصناعية وتوحيد جهات التراخيص ودعم الشباب معنويا عبر مساندات حكومية تزيد من سرعة الإجراءات مما يتيح الفرصة أمام المشاريع الصناعية الصغيرة للعمل بأسرع وقت والبدء في تغطية تكاليف التأسيس، وهو الأمر الذي يجعل الصناعة الكويتية تتطور بشكل كبير وتنافس بكل كفاءة.

### منافسة غير متكافئة

الطبطبائي: الإغراق ظاهرة ترهق المنتجين المحليين بمنافسه غير متكافئة

وقال رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت الهلال صلاح الطبطبائي: إن ظاهرة الإغراق تؤرق المنتجين الوطنيين بشكل كبير كونها تعد منافسه غير متكافئة؛ حيث يجبر الصناعيين المحليين على تخفيض أسعار منتجاتهم لمنافسة المنتج الأجنبي الذي يصنع عالميا بنظرية الإنتاج الكبير موفرا الكثير من تكاليفه، ثم يباع محليا لينافس المنتج المحلي الذي تكبد منتجيه العديد من التكاليف والعناء لإنتاجه محليا.

وأضاف أن هذه الظاهرة تحول دون استمرار العديد من المشاريع والصناعات بالكويت وهو ما يعد ضعفا شديدا في القوانين التجارية الكويتية التي تحتاج إلى تعديل فوري يحمي المنتج المحلي من هذا السيل الذي لا يتوقف من المنتجات الأجنبية، مما سيدفع العديد من المصانع للإغلاق ويحرمها فرصة التطور وزيادة الحجم والمنافسة.

ويرى الطبطبائي أن الحل في تقديم الحماية للمنتج المحلي عبر تعديل قوانين الإغراق، بالإضافة إلى تكاتف القطاعين العام والخاص من أجل تفضيل المنتج المحلي مما يتيح للمصانع الكويتية العديد من الفرص للتطور والنمو، ومن ثم رفع هذه الحماية عن المنتجات المحلية بعد نضوجها وقدرتها على المنافسة.

وأعرب عن سعادته لتفكير دول التعاون في القضية بعد أن أرقت مضاجع التجار والمصنعين والاقتصاد الوطني، موضحا أن المشكلة ليست في اتخاذ القرارات أو سن القوانين، ولكن في آلية وأسلوب تفعيلها، معربا عن صعوبة تطبيق هذه القرارات أو تنفيذها في ظل قوانين التجارة الحرة التي تنادي بإزالة الحواجز وتذليل العقبات أمام تنقل السلع بين دول العالم.

وأكد على أهمية إنشاء مكتب الأمانة الفنية لدول مجلس التعاون بهدف حماية الصناعة الخليجية من مخاطر الممارسات الضارة في التجارة الدولية والدفاع عنها، مثنيا على الجهد الذي تبذله دول المجلس لمواجهة الظاهرة، مناديا بسرعة إصدار القانون الخليجي كبديل عن نظام الحماية القديم لحماية الصناعة من تلك الممارسات التي من الممكن أن تضر أو تهدد أو تعيق إقامة صناعات في الخليج.

وفي النهاية أضاف الطبطبائي أن الهدف من القانون الموحد لمكافحة الإغراق هو المحافظة على المكتسبات الاقتصادية وحماية أسواق دول الخليج وصناعاتها من هذه الظاهرة ذات الأثر السلبي على الاقتصاد المحلي.

### البقاء للأفضل

النعمة: التنوع يخلق منافسة إيجابية ويصب في مصلحة الاقتصاد المحلي

وعلى النقيض من الرأيين السابقين بأهمية خطوة مكافحة الإغراق كان للمدير العام للشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة د.جمال النعمة موقف مغاير، إذ أنه يرى أن أسواق العالم اليوم مع قوانين منظمة التجارة العالمية الحرة، ومع انتشار العولمة باتت أسواقاً مفتوحة أمام جميع البضائع والمنتجات والصناعات التي ستضطر معها الدول إلى رفع مستوى انتاجيتها ونوعيتها وطرحها بأسعار تنافسية ما يصب في النهاية بمصلحة العملاء والمستهلكين من جانب، وهذا هو الأهم بالموضوع، وبما يساعد السوق على غربلة نفسه بنفسه عملاً بمقولة أو بمبدأ البقاء للأفضل.

وقال النعمة في حديثه لـ"الصناعة والتنمية": انني لا أرى مبرراً لهجمة مكافحة الإغراق كونها ظاهرة متبادلة، فما يعانيه السوق الكويتي من إغراق ومن انسياب البضائع المنافسة أو

## الإغراق سيؤدي إلى انهيار الصناعات الوطنية واحتكار أسواق دول المجلس

المماثلة بأسعار تنافسية تعاني منه بقية أسواق دول المنطقة.

موضحا أنه كما تغرق الشركات العالمية أسواق الكويت بمنتجاتها، فإن بعض الشركات الكويتية الناجحة تغرق أسواق الدول المجاورة بمنتجاتها، خاصة في المجال الغذائي رغم تشابه عوامل الإنتاج والتصنيع في دول «التعاون» الخليجي كانخفاض أسعار الطاقة والوقود بصورة عامة ووجود بنوك صناعية تدعم المنتج المحلي وتوافر القوة الشرائية، إلا أن الاختلاف الوحيد فيما بينها قد يكون فقط في حجم الدعم الذي تقدمه حكومات هذه الدول لصناعاتها ومنتجاتها الوطنية.

وأكد النعمة في ختام حديثه أنه لو أردنا لصناعتنا أن تتطور ولمنتجاتنا أن تنتشر وتسوق في كل دول العالم، فعلينا أن نضعها في مواجهة البضائع والمنتجات المنافسة لنرتقي بها، لأننا لو أبقينا على حمايتنا لمنتجاتنا الوطنية بسبب أو دون سبب نكون قد حكمنا عليها بالهلاك، لأنها لن تكلف نفسها عناء التطوير والمنافسة بعد ذلك، خاصة مع وجود الدعم الحكومي الذي يوفر تكاليفها، الأمر الذي سيؤدي لتدهور الجودة وعدم قدرة المنتج في المستقبل على المنافسة مهما مرت السنوات.

وشدد النعمة على أن اتباع الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة لهذا النهج هو الذي ساعدها في شق طريقها في دول الجوار بقوة والتفرد بمكانة متميزة لا تخشى معها من منتج مشابه أو منافس إيماناً منها بأن "البقاء للأفضل" وليس للأرخص.

### ما الإغراق؟

الإغراق هو تسعير منتج ما وبيعه في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، لذلك يمكن التحقق من وجود الإغراق ببساطة عبر مقارنة الأسعار في سوقي البلدين المستورد والمصدر.

إلا أنه من النادر أن يكون الحال بهذه البساطة ففي أغلب الحالات يجب أن تتخذ سلسلة طويلة من التحليلات لمعرفة السعر المناسب في سوق البلد المصدر، وهو ما يعرف بالقيمة العادية، ومعرفة السعر المناسب في سوق البلد المستورد، وهو ما يعرف بسعر التصدير، وتحديد أسلوب مقارنة مناسب بين السعرين.

### كيف تتم مكافحة الإغراق؟

حتى يمكن أن يكافح إغراق منتج ما، فيجب أن تتحقق ثلاثة أركان لا غنى عن أي منها:

1 -أن تثبت التحقيقات وجود إغراق من ذلك المنتج.

2 -أن تثبت التحقيقات وقوع ضرر مادي على الصناعة المحلية التي تنتج منتجاً مثيلاً لذلك المنتج المغرق.

3 -أن يكونِ وقوع ذلك الضرر بسبب وجود ذلك الإغراق، وألا يكون الضرر قد وقع بسبب عوامل أخرى.

وإذا ما تحققت تلك الأركان تتخذ رسوم لا تزيد عن هامش الإغراق عند دخول المنتج من المنافذ الجمركية للبلد المستورد، وتسمى هذه الرسوم برسوم مكافحة الإغراق.

### ما هي أضرار الإغراق؟

إذا أوقعت الواردات المغرقة آثاراً على الصناعة المحلية، على شكل ضرر مادي أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر، أو تأخير مادي في إقامة تلك الصناعة، فإن كل تلك الآثار تعد مبرراً كافياً لاتخاذ إجراء لمكافحة تلك الواردات المغرقة، ولكن بشرط أن يكون تحديد الضرر مؤسس على أدلة إيجابية، وأن يكون ذلك على أساس الفحص لحجم الواردات المغرقة وتأثيرها على الأسعار، والأثر الناتج من تلك الواردات على المنتجات المحلية المثيلة.

أما في حالة التهديد بالضرر المادي فيجب أن يتم التحقق منه على أساس البحث لمعدل الزيادة في الواردات المغرقة، وطاقة المصدرين، والتأثيرات المحتملة على أسعار الواردات المغرقة، والمخزون، بشرط أن يتم تحديد هذا التهديد على أساس من الحقائق، وليس مجرد ادعاءات أو احتمالات بعيدة، كما يجب أن يكون تغير الأحوال بسبب الواردات المغرقة متوقعاً بجلاء ووشيك الوقوع.

## ضعف نسبي في القوانين التجارية الكويتية التي تحمي المنتج الوطني

شركة مطاحن الدقيق و المخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

# بسكوتّي

## طعم إيطالي رفيع
## بإبداعنا العريق

kuwaitfmb @kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait

# المختبرات الوطنية

## خط الدفاع الأول للمستهلك والسوق

خاص- "الصناعة والتنمية":

أكد صناعيون على أهمية فحص كل المنتجات المستوردة من الخارج في المختبرات الوطنية، وذلك لضمان حماية القطاع الصناعي بشكل عام والمستهلك بشكل خاص. وأكدوا أن تلك المختبرات تشكل خط الدفاع الأول للمستهلك الذي دائماً ما يتعرض لمخاطر الصناعات المستوردة المقلدة وغير المطابقة للمواصفات مما يستلزم سحب عينات من السوق لتلك المنتجات والتأكد من مدى استيفائها للشروط عبر عمليات الفحص.

وأشاروا إلى أن المختبرات المحلية تقوم بدورها على أكمل وجه دون قصور، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التنسيق مع المختبرات الخليجية وذلك بالتعاون بالمواصفات القياسية واعتمادها محلياً لضمان عدم وجود صناعات رديئة. وطالبوا بوجود حملات تفتيشية على المصانع، وذلك للتأكد من قيامها بفحص منتجاتها عبر مختبرات معتمدة، حتى لا يدخل إلى السوق منتجات قد تخل بالسوق المحلي وفيما يلي تفاصيل أستطلاعنا حول أهمية ودور المختبرات الوطنية في حماية المستهلك:

السلطان : مختبراتنا الوطنية تلعب دوراً محورياً وتقوم بدورها على أكمل وجه

بداية قال مستشار شركة أرزاق كابيتال صلاح السلطان: إن المختبرات الوطنية في القطاع الصناعي تقوم بدورها على أكمل وجهة، لاسيما أنها تلعب دوراً محورياً في المحافظة على أمان القطاع الصناعي.

وبين أن للمختبرات الوطنية دورا مهما وحيويا في مجال حماية المستهلك في الكويت لاسيما للتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية وفق قوانين دولة الكويت المعتمدة من حيث توافر أعلى معايير الجودة والصحة والسلامة لضمان سلامة المستهلك.

ورأى ضرورة أن تكون تلك المواصفات مطابقة للمواصفات الخليجية، حيث إنها أفضل من ناحيه مواءمتها للبيئة المحلية، إلى جانب المواصفات الأوروبية والعالمية، وجعلها تناسب البيئة المحلية

وقال السلطان: إن المختبرات الوطنية مهمة جداً في حماية القطاع الصناعي، والتي تضع في الحسبان المواصفات المعتمده ونوعيتها ، والأهم من ذلك يجب أن تحدث قائمتها بشكل دوري ومستمر لحماية المستهلك والصناعة على حد سواء.

وأضاف من الضروري والواجب أن تضع المختبرات الوطنية مواصفات قياسية للمنتجات كافة، إلى جانب التعاون مع هيئات التقييس في دول مجلس

التعاون الخليجي.

الرزيحان : فحص المنتجات المستوردة والمحلية ومسح الأسواق ضرورة

بدوره طالب الخبير الاقتصادي خالد الرزيحان المختبرات الوطنية الاستمرار بالقيام بدورها في حماية المستهلك عبر فحص المنتجات المستوردة والمحلية ومسح الأسواق عن طريق القيام بحملات تفتيشية.

## فحص المنتجات

وأشار إلى أن المستهلك يجب أن يكون محميا من قبل الجهات الرقابية خاصة أن هناك منتجات عليها تحذيرات، ويجب أن تفحص في المختبرات عبر سحب عينات في أحد مختبراتها التابعة للقطاع الصناعي للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة محليا وخليجياً

ولفت إلى أهمية إجراء الاختبارات والفحوصات على المنتجات الصناعية وضمان مطابقتها للمواصفات القياسية، وذلك للتأكد من جودتها ووصولها إلى المستهلك وهى امنه، مبيناً أن وجود تلك المختبرات تعطي القطاع الصناعي المزيد من القوة.

وبين أن هناك دوراً إيجابياً لتلك المختبرات المحلية خاصة التابعة للهيئة العامة للصناعة نظراً لقيامها بفحص المنتجات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدم منح شهادات الجودة للمنتجات غير المطابقة للشروط العالمية والخليجية، وهو الأمر الذي يحتاجه القطاع الصناعي.

## جودة البضائع المستوردة

النقي : العديد من البضائع المستوردة غير مطابقة للشروط والمواصفات

من جانبه بين رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن البضائع القادمة من الخارج يجب أن تفحص عن طريق المختبرات الوطنية، متسائلا هل يتم التأكد من جودة كل البضائع المستوردة ؟

وأشار إلى أهمية تلك الخطوة لاسيما أنها تساهم في حماية المستهلك؛ حيث إن المنتجات المقلدة قد تضر المستهلك، فالعديد من البضائع الخارجية غير مطابقة للشروط أو فيها خلل بالمواصفات والمقاييس.

وبين أنه من الواجب حماية صحة المستهلك والصناعات المحلية في القطاع، ضارباً مثالاً في صناعات الألومنيوم كمثال؛ حيث تعاني تلك الصناعة من الدخلاء وطرح منتجات دون فحص، مما ينتج عنه وجود منتجات غير مطابقة للمواصفات وبالنهاية يقع المواطن الكويتي ضحية تلك الصناعات وأفاد بأن الصناعات غير المطابقة للمواصفات والشروط دائماً ما نجدها رخيصة، وهو ما يشكل ضرراً على القطاع الصناعي

## المختبرات الوطنية

المذكور : المختبرات الوطنية تساعد في تعزيز الجودة ومطابقة المواصفات

ومن ناحيتها أكدت مديرة إدارة مختبرات الجودة التابعة للهيئة العامة للصناعة المهندسة فايزة المذكور أن الهدف الأساسي من المختبرات الوطنية هو حماية المستهلك الكويتي.

وأشارت في حوار مع «مجلة الصناعة والتنمية» إلى أن المختبرات تشكل خط الدفاع الأول للمستهلك، لاسيما أنها تحميه من المنتجات غير المطابقة للمواصفات، مضيفة أن المختبرات تهتم بحماية القطاع الصناعي بشكل عام والمستهلك بشكل خاص.

وأشارت إلى أن المختبرات الوطنية التابعة للهيئة لها دور كبير في تعزيز الجودة ومطابقة المواصفات المعتمدة المحلية والخليجية، وطبقا لمتطلبات المواصفات الدولية مما يرفع من قيمة المنتجات الكويتية لتسهيل عملية تصديرها إلى الخارج .

وعن أهداف واختصاص المختبرات

الستة التابعة للهيئة أشارت إلى أن هناك أهمية تكمن في القيام بكل الاختبارات وعمليات الفحص والتحليل للمنتجات الصناعية، ومطابقتها مع مواصفات قياسية لضمان جودتها المطلوبة في المنتج.

وأكدت أن هناك تعاونا بين إدارة مختبرات الجودة والجهات الحكومية، مشيرة إلى أن المختبرات الستة هي الكهرباء ومختبر النسيج والأصباغ ومواد البناء، وأخيرا مختبر القياس والمعايرة.

وقد كان لنا معها هذا الحوار الشامل :

**ما دور المختبرات الوطنية في حماية السوق الصناعي المحلي ؟**

أود أن أذكر في البداية أننا في إدارة مختبرات الجودة نفحص المنتجات الصناعية في المختبرات التابعة للهيئة العامة للصناعة وفق قوانين وضعت حسب المواصفات المعتمدة في دولة الكويت، والتي وجدت لحماية المستهلك والدولة في عدة أمور مختلفة.

وأذكر على سبيل المثال القرار الوزاري الصادر أخيراً المتعلق بالمصابيح المتوهجة؛ حيث تم إيقافها لاستهلاك طاقة كبيرة؛ حيث إن المواصفة وضعت لخفض استهلاك الكهرباء وتوفيرها وبالنهاية وحسب التنسيق المتبادل مع الهيئات الأخرى فإن المواصفة توضع ونحن نطبق شروط المواصفة ونفحصها، لاسيما المنتجات المستوردة من الخارج أو التي تصنع داخل الكويت كي تتطابق مع المواصفات في الكويت حتى نقوم بدورنا المتمثل في حماية المستهلك ولإعطائه منتجا يدفع عليه قيمته المكلفة فيه. ونحن نقوم بتقديم الخدمات الفنية للجهات الحكومية والمنشآت الصناعية والحرفية فيما تطلبه من خدمات تتعلق بالفحوص والتحليلات المختبرية.

**هل هناك قرارات صدرت تحمي المستهلك ؟**

نعم هناك العديد من القرارات الصادرة لحماية المستهلك، ومنها قرار الطابوق الخفيف المنتج داخل الكويت والمعتمد حسب المواصفة، أما القادم من الخارج فعادة ما تكون المكونات الداخلة فيه لا توافق شروط الاستخدام.

ومن هذا المنطلق نجد أن المختبرات الوطنية تساهم في تعزيز الجودة ومطابقة المواصفات المعتمدة المحلية والخليجية، وطبقا لمتطلبات المواصفات الدولية، وإن تلك الخطوات تساهم في تعزيز قيمة المنتجات الكويتية والمساهمة في سهولة تصديرها إلى الخارج سواء على الصعيد الخليجي أو العالمي.

**هل هناك تطبيق للمواصفات العالمية للمنتجات ؟**

المواصفات العالمية وضعت للمنتج ليكون متطابقاً بشكل عالمي، لكن لدينا مواصفات خاصة تعتمد على طقسنا وطبيعته وكيفية الاستخدام، كما أن أغلب المواصفات متبناة من مواصفات عالمية؛ حيث إننا لن نأتي بشيء من البداية، بل نأتي بالمواصفات العالمية، ونطبقها حسب ظروفنا وطقسنا ، ومن ثم يتم اعتمادها.

**هل هناك تنسيق مع دول الخليج بخصوص المواصفات والجودة ؟**

نعم، فنحن أعضاء في هيئة التقييس لدول الخليج، وهناك لجان تابعة لها ويوجد تنسيق بيننا، كما أننا نقوم بأكثر من ٣٠ اجتماعا خلال العام ، لدراسة كل الأمور المتعلقة بالمواصفات سواء كانت متعلقة بمواد بناء أو أصباغ وعدة قطاعات خاصة بالصناعة. كما أن هناك نشرات تصدر بين فترة وأخرى من دول الخليج يتم التنسيق والمراسلة فيما بيننا عبر اللجان الفنية المختلفة في القطاع ، ونحن نتخذ الإجراء المتبع في النشرة المرسلة لكل دول الخليج. وأشير إلى أن إدارة المختبرات تواكب أحدث المواصفات وتطبيقها عن طريق هيئة التقييس لدول الخليج، في حين تقوم بشراء أحدث الأجهزة وتدريب العاملين لديها بما يتوافق مع تلك المواصفات.

**ما القطاعات التي تتبع إدارة مختبرات الجودة ؟**

لدينا ستة مختبرات رسمية تابعة لإدارة مختبرات الجودة أولها الكهرباء المتعلق بالمواصفات الإلزامية بخصوص الاجهزة الكهربائية المنزلية ذات الجهد المنخفض ومطابقتها حسب المواصفات المتعمدة لدينا؛ حيث إن هناك تنسيقا مع لجنة

تابعة لمجلس الوزراء بخصوص المنتجات التي تساهم في خفض الكهرباء. بالإضافة إلى مختبر النسيج والذي يساعد وزارات الدولة ومنها الداخلية والدفاع والإطفاء والصحة، وذلك لفحص الملابس الرسمية الخاصة بها، وتختبر لدينا لتطابق المواصفات ومن المختبرات أيضا الأصباغ ومواد البناء، والكيمياء والخاص بالمنتجات الكيميائية، والذي يساعد ويساند المختبرات الأخرى الخاصة، وأخيرا مختبر القياس والمعايرة الذي يعاير الأجهزة الأوزان، وهو من أهم المختبرات.

**ما هو الإجراء المتبع في حال تم اكتشاف منتج غير مطابق للمواصفة ؟**

في حال اكتشاف منتج غير مطابق للمواصفة، وإن كانت الشحنة التي أتى بها المستثمر، أو التاجر قادمة من الخارج غير مطابقة للمواصفة يتم مصادرة الشحنة أو اعادة تصيدرها أو إعدامها، حتى لا تدخل السوق الكويتي، فالمختبرات هي خط الحماية الأول، والتي تعمل على حماية المستهلك والمستورد.

**هل يستطيع المستهلك التبليغ في حال اكتشافه منتجا غير مطابق ؟**

نحن نتعاون مع حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة والصناعة إن كانت هناك شكوى بوجود منتج غير مطابق يأتي إلى المختبرات كي يتم فحصها، وبعد الفحص تتخذ إدارة حماية المستهلك إجراءاتها حيال النتيجة، فإن كانت هناك مصانع تنتج منتجات مخالفة وغير مطابقة للمواصفات، فبالتأكيد ستكون هناك نوع من المعاقبة وإجراءات تتخذ حيالها منها إذا كانت حاصلة على شهادة الجودة الكويتية يتم سحبها منها ستقوم الهيئة بإعادة تصير الشحنة أو إعدامها. كما يستطيع أي شخص من التأكد من إجراءات المطابقة عبر وجود شهادة المطابقة للمواصفة بما يضمن سلامة تلك المنتجات.

**هل هناك تنسيق مع مختبرات القطاع الخاص ؟**

حاليا يوجد تواصل مع المختبرات التابعة للقطاع الخاص ، كما أن المختبرات ليست في الهيئة العامة للصناعة فقط، بل توجد مختبرات خاصة بوزارة الصحة والدفاع والأشغال، لكن هناك حلقة وصل بينا. أما فيما يخص مختبرات القطاع الخاص فدائماً يطلبون معلومات المعايير والمواصفات لأجهزة معينة، بالإضافة إلى العديد من الاستفسارات؛ حيث يتم التعاون مع مختبرات الجهات والمراكز المتخصصة المحلية والعالمية في إجراء الفحوص والتحليلات والاعتماد المتبادل لنتائج هذه الفحوص.

**ما هي أهداف المختبرات التابعة للهيئة ؟**

أود أن أشير إلى أن أهدافنا هي إجراء فحصوات واختبارات لعدد من المستلزمات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للوزارات الحكومية، والتعاون مع وزارة التجارة عبر إدارة حماية المستهلك لفحص المنتجات التي تكون بين الوزارة والمستهلك مشاكل مع التاجر، إلى جانب إصدار التقارير حول نتائج الفحوص والتحليلات التي تقوم بها مختبرات القسم في مجالات عملها المختلفة والتخطيط لأعمال المختبرات ووضع برامج عملها وإعداد الموازنات التقديرية لاحتياجاتها السنوية من التجهيزات والمواد والأدوات بما يحقق كفاءة تشغيلها وسلامة نتائجها. بالإضافة إلى الفحوص والتحليلات التي تقوم بها المختبرات ومتابعة اعتمادها من المستويات المعنية وفقاً لجداول السلطات والصلاحيات، و حفظ أئمة ومراجع القياس الوطنية وإصدار شهادات المعايرة المعتمدة. إلى جانب متابعة عمليات الفحص والتحليل لكل المنتجات والمواد والمستلزمات الصناعية المحلية والمستوردة التي يطلب فحصها وتحليلها بالتنسيق مع أقسام الهيئة المعنية بالمواصفات والمقاييس والتفتيش الصناعي. بالإضافة إلى المشاركة والتنسيق مع الأقسام المعنية بالهيئة في وضع ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية، وتقدير احتياجات المختبرات التابعة للهيئة من الأجهزة والمواد والعناصر الفنية الأخرى والعمل على توفيرها بالتنسيق مع الأقسام المعنية بالهيئة، كما يضمن كفاءة تشغيلها وسلامة إنتاجها.

**المختبرات الخاصة**

النورى : علي المختبرات تحمى القطاع الصناعى من الغش والتلاعب

وفى الأطار ذاته أكد مدير عام شركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري، وهو يملك مختبرا خاصا في الشركة أن المختبرات تعد حائط الدفاع الأول، وتحمي القطاع الصناعي سواء المستهلك، أو المستثمر من المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات. وأشار في حديثه لمجلة الصناعة والتنمية إلى أن الصناعيين يطالبون باعتماد المختبرات الوطنية والمواصفات

المعتمدة على المنتجات؛ حيث أصبح هناك إغراق في السوق من منتجات مقلدة، وأصبحت المنتجات الرديئة وغير المطابقة تباع في أسواق سوداء. وطالب النوري القائمين والمسؤولين على المشاريع الكبرى والحيوية بالتأكد من أن المنتجات الداخلة في المشروع فحصت في المختبرات الوطنية، مؤكداً أن المختبرات الخاصة في القطاع الصناعي تشكل حماية للمستهلك والمستثمر من البضائع المقلدة والمغشوشة. وعن التنسيق بين المختبرات التابعة للقطاع الخاص والمختبرات الوطنية قال: إن هناك تنسيقا وتواصلا مستمرا مع تلك المختبرات التابعة للهيئة والاطلاع على آخر المستجدات لاسيما المتعلقة في المواصفات.

وقد كان لنا معه اللقاء التإلى:

**هل تعد المختبرات حائط الدفاع الأول وحماية للقطاع الصناعي ؟**

بالطبع وبنسبة مئة في المئة؛ حيث إن المختبرات الوطنية تشكل حماية للمستهلك والقطاع الصناعي، لاسيما الوطني المحايد، ومنها مختبرات الهيئة العامة للصناعة والأشغال، وأشير إلى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق بين كل تلك المختبرات كي تحمي المستهلك والصناعة في المرحلة المقبلة.

**ما رأيك بدور تلك المختبرات الوطنية والخاصة حاليا ؟**

نحن كصناعيين ننادي باعتماد المواصفات المعتمدة في المختبرات الوطنية؛ حيث أصبح هناك إغراق في السوق المحلي، ودخلت إلى أسواقنا منتجات غير مطابقة لتلك المواصفات، وتباع في مناطق وأسواق سوداء، وسوف نطالب القائمين على المشاريع التجارية والحيوية ومنهم المراقبين بالتأكد من أن المنتجات فحصت في المختبرات الوطنية في مبانيهم ومشاريعهم، وليس بأن يفرض على المصنع فقط، ويعفى المراقب لاسيما أننا نثق فيهم، ويجب أن يتاكد من أن المنتج مطابق للمواصفة.

**ما رأيك فيما يوجد بالمختبرات التابعة للشركات في القطاع الخاص؟**

أود أن أوضح أن تلك المختبرات المتاحة للكل نحن كشركات صناعية كبرى يجب أن نحرص على مختبراتنا الخاصة، فهي التي تساهم بضبط جودة المواد الأولية وجودة العمليات الإنتاجية، إضافة إلى جودة المنتج النهائي من قبل مختبرات الشركة؛ لأن منتجاتنا يجب أن تخضع للفحص قبل أن تخرج للسوق بكفاءة عالية، وأود أن أبين أن مختبرات شركتنا كلفتنا نحو ربع مليون دينار. وأشير إلى أن هناك مختبرات تتفاوت كلفتها، مبينا أن الشركة لديها 3 مختبرات، الأول خاص بمصنع الطابوق الأبيض والمواد الحرارية العازلة والتكسير والامتصاص والطابوق الأسمنتي والبلاط والتكسير والاحتكاك وامتصاص الماء والتمليح للطابوق ومختبر الخلط الجاهز.

**هل هناك عقبات ومشاكل في المختبرات الخاصة بالسوق الصناعي ؟**

لا توجد مشاكل في المختبر سوى أننا نشكو من المواد الأولية المتوافرة غير مطابقة للمواصفات مما يستلزم حاجتنا لمعالجتها قبل الدخول في الإنتاج. وأذكر أن المختبرات الخاصة في القطاع الصناعي تشكل حماية للمستهلك والمستثمر من البضائع المقلدة والمغشوشة؛ حيث إننا نبني سمعة واسما في السوق، بالإضافة إلى ذلك للمختبرات الخاصة دور في السوق؛ حيث إنها تشكل حماية لا تصرح للبضاعة إلا حينما تكون مطابقة للمواصفة.

**هل هناك تنسيق مع مختبرات الهيئة العامة للصناعة ؟**

نعم فهناك تنسيق مع مسؤولي مختبرات الهيئة العامة للصناعة والأشغال وبيننا اتصال دائم، إضافة إلى ذلك فإننا نتعاون مع الهيئة في اللجنة الوطنية لاعتماد مواصفة الطابوق الأبيض فصفة المختبرات دائما معنا، وأوضح أن هناك اتصالا دائما للتنسيق فيما بيننا، لاسيما أن المواصفات المعتمدة أوروبية التي تكون مرجعا لدول الخليج والكويت، لتصدر بالنهاية باسم المواصفات الكويتية.

وأختتم حديثي بأن هناك تنسيقا متواصلا مع أصحاب المختبرات الخاصة لإمدادهم بأحدث مستجدات المواصفات.

# أصباغ الكويت تتربع على عرش السوق على مدى 40 عامًا

خاص- "الصناعة والتنمية":

في عام 1978 كانت انطلاقة شركة أصباغ الكويت إحدى شركات مجموعة البابطين، لتتربع بعد 4 عقود على انطلاقتها على عرش سوق الأصباغ في الكويت ومنطقة الخليج، وذلك من خلال عملها في مجال تلبية احتياجات الأفراد والشركات من الأصباغ عالية الجودة التي تغطي نطاقاً واسعاً من الأغراض الصناعية والتزيينية في أسواق الشرق الأوسط دائمة التطور.

وحول مسيرة تطور شركة أصباغ الكويت يقول مدير عام الشركة عامر مقيد: إنه في ظل تراكم خبرات الشركة على مدى أكثر من ثلاثة عقود، فإن شركة أصباغ الكويت أصبحت بمنزلة بيت الخبرة في أصباغ حماية المنشآت المعمارية والأصباغ الواقية والتشطيبات الصناعية، وأصباغ الحماية من الحرائق، ذلك لأنها تضع بين أيدي عملائها إدارات مختلفة تقودها روح التجديد والابتكار، من خلال كوادرها الفنية وفرق المبيعات التي لا تفوت فرصة للابتكار والإبداع الخلاق لتتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في أعمال الإنشاءات من حيث المواصفات، ومعالجة وتحضير الأسطح، ومعلومات المنتجات، ومزج واختيار الألوان وطرق استخدامها.

ويضيف أن جاهزية فرق العمل واستعدادها الدائم يأتي لتلبية لكل الطلبات بالسرعة القصوى مع ضمان الكفاءة في إنجاز الأعمال من خلال الخبرة الواسعة والمهارات التي تشمل جميع جوانب الإنتاج والاستخدام والديكور للشركات والأفراد، مع تقديم الحل الأمثل لمتطلبات الشركة وتطوير المواصفات التي تخدم تطلعات الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والتزيينية.

وما يميز الأصباغ الفائقة وخدماتها المحققة التي تقدمها الشركة، هي قاعدة العملاء الواسعة التي تجمع بين أهم العملاء في القطاعين العام والخاص، إلى جانب الأفراد والخدمات المنزلية التي تنفرد بها في الأسواق المحلية والإقليمية، وبذلك تشكل مصدراً للخبرة القائمة على مقاربة إبداعية متجددة في خدمات الأصباغ تحقيقاً لاحتياجات عملائها وشركائها، حيث تؤمن الشركة بأن تجاوز توقعات عملائها لا يأتي إلا من خلال تقديم خبرة فائقة ومميزة لعملائها مع مرونة متزايدة في الخدمات والمنتجات التي تحقق قيمة مضافة عليا مما يعلي من القيمة لقاء المال الذي يستثمره العملاء في الخدمات التي يحصلون عليها.

## دعم الشركاء

تفتخر شركة أصباغ الكويت بسجلها الحافل بالإدارة الفعالة للتطبيقات وعمليات التنفيذ المتعددة التي تغطي مطالب الصناعات المدنية والبتروكيماوية إلى جانب صناعات النفط والطاقة، وذلك من خلال دعم شركائها الدوليين مثل «كورتولدز 1998-1982»، وشركة "ليبه للأصباغ منذ 1988»؛ حيث أثرت هذه الشركات خبرة شركة أصباغ الكويت بما تمتلكه من خبرات متراكمة على مدى أكثر من 100 عام، مما وسع من نطاق أعمالها، وأدى إلى زيادة منتجاتها من حيث النوعية والجودة وفتح أمامها أسواقاً جديدة لمنتجاتها وعملياتها.

## قاعدة معلوماتية

ويؤكد مدير عام الشركة على أنه إيماناً من الإدارة بأهمية تأسيس قاعدة تصنيع قائمة على معرفة فنية وتقنية عميقة، فقد قامت باستثمار لا يستهان به في إنشاء مصنع دهانات متطور مجهز بأحدث وسائل الإنتاج مع مختبر عالمي للأبحاث والتطوير، الأمر الذي وضع الشركة على مسار إنتاج وتطوير نظم منتجات الدهانات المختلفة مع تقديم الاستشارات المتطورة لعملائها من حيث احتياجاتهم على مستوى الأسواق الصناعية والاحترافية ومجالات دهانات الديكور لأحدث وأرقى الديكورات المنزلية والمكتبية؛ حيث تعمل على تحقيق ذلك من خلال السعي الدؤوب والشغف المتزايد لإنتاج وتقديم مجموعة واسعة وشاملة من الأصباغ والدهانات المتخصصة بجودة عالمية تندرج تحت الأصناف المتنوعة التالية:

- الطلاء المعماري المخصص للمباني والمنشآت التجارية والسكنية والصناعية.
- الطلاءات الواقية المصممة خصيصاً لاحتياجات مواقع إنتاج النفط في البر والبحر، وصناعات الطاقة والماء والبتروكيماويات.
- التشطيبات الصناعية، وخاصة تشطيبات قطع الأثاث المنزلية والمكتبية الخشبية والمعدنية.
- دهانات الحماية من الحريق لتلبية احتياجات المنشآت النفطية ومجمعات صناعة النفط والبتروكيماويات.
- دهانات كيماوية مثل الأملشن ذو الأساس المائي والطلاءات الإلكيدية ذات الأساس الزيتي.
- دهانات إنشائية وتتميز بأشكال مختلفة ذات ملمس يثير الإعجاب مثل التكستشر والسوبرتكس والويزرشيلد والبودر.
- دهانات حماية بولي يوريثان ذو أساس مذيب، أكريليك إملشن ذو أساس مائي، إكريليك إينامل ذو أساس مذيب.

- دهانات صناعية لدهان علامات الطرق، عوازل الأسطح من المياه والأمطار مدعمة بالفيبرجلاس، دهانات سريعة الجفاف للأغراض الصناعية المختلفة، دهانات الإيبوكسي المتخصصة للأغراض المختلفة مثل الأرضيات وأعمال قطاع البترول والأعمال البحرية؛ حيث تمتاز تلك الطلاءات بمقاومتها العالية للتآكل ومقاومة الصدأ ومقاومة الكيماويات والظروف الجوية الصعبة.

- دهانات الأخشاب التي توفر صبغات أخشاب ملونة ذات أساس زيتي، ورنيش لكر للأخشاب، ورنيشات ودهانات بولي يوريثان.

## تطوير دائم

وقد قامت شركة أصباغ الكويت بتطوير منتجات خاصة بها مثل معجون الحوائط ذي الأساس المائي، وطلاءات الأملشن الداخلية والخارجية ذات الأساس المائي والمقاومة للاصفرار، ودهانات البولي يوريثان ذات المركبين، وطلاءات الأملشن الاقتصادي ليناسب ويحقق متطلبات خاصة للسوق.

## استحداث منتجات

كما قامت الشركة باستحداث منتجات جديدة مثل طلاءات البوذر بنوعية الناعم والخشن ذو الشكل المميز، ودهانات ضد التكرين، وطلاء الماربل ذي التأثير الجذاب، وصبغة كلرواش بألوان جذابة.

## إرضاء العملاء

وشدد مقيد على انه لا يتحقق نجاح أي شركة إلا من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على تطوير وتنويع خدماتها ومنتجاتها لتكون دائماً سباقة في تحقيق تطلعات عملائها وفتح آفاق جديدة لهم، وتحقق شركة أصباغ الكويت الطاقة الإنتاجية المطلوبة من خلال التزامها بثلاثة عوامل رئيسة هي:

1. مصنع الأصباغ الواقع على مساحة 3000 متر مربع في منطقة الشويخ الصناعية.
2. الطاقة الإنتاجية اليومية للآلات والعاملين والتي تتراوح بين 35 و 40 ألف لتر يومياً.
3. الصيانة الدورية والجهوزية الدائمة للآلات والمعدات التي تخضع لجداول صيانة دقيقة وصارمة للمحافظة على قدرتها التشغيلية وكفاءتها الإنتاجية.

ويؤكد مدير عام المصنع على أن إدارة المصنع تخطط حالياً لزيادة الإنتاج بواقع 10000 لتر يومياً، وذلك عن طريق إضافة معدات جديدة ذات تقنية عالية، والتي سيكون لها دور كبير في تحسين جودة وكفاءة المنتج النهائي.

## شهادات الجودة

وللتأكيد على دقة وجودة منتجات شركة أصباغ الكويت، فإنها حصلت على شهادات تسجيل واعتماد لدى الجهات الحكومية التالية:

- وزارة التجارة والصناعة
- لجنة المناقصات المركزية
- الهيئة العامة للصناعة
- غرفة تجارة وصناعة الكويت

كما أن شركة أصباغ الكويت معتمدة من قبل كل من وزارة الأشغال العامة، وزارة التربية، وزارة الكهرباء والماء، وزارة الدفاع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الداخلية، الإدارة العامة للمطافئ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، جامعة الكويت، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، شركة البترول الوطنية الكويتية، شركة نفط الكويت، العمليات المشتركة.

كما حازت الشركة كذلك شهادة اعتماد من قبل مؤسسة مودي الدولية لنظام إدارة الجودة، وشهادة الآيزو 2000:9001 و BS EN ISO 2000:9001.

# G.R.P TANKS

NEAMA

KUWAITI PRODUCT

نعمة

عملاق الخزانات العازلة

Al-Shuwaikh Industrial- Block B -Intl. ST.
Tel.: 24839402 / 24839403 - Fax: 24839401
Website: www.unitedneamagroup.com
E-mail:info@unitedneamagroup.com

# منظومة تمويل المشاريع الصناعية..
# مالها وما عليها

خاص- "الصناعة والتنمية":

أجمع عدد من الخبراء والصناعيين على أهمية الأدوات التمويلية ودورها فى تعزيز القطاع الصناعي الذي اعتبروه أحد أعمدة الاقتصاد الأساسية، وأحد المصادر الرئيسة للدخل بعد النفط، وأشاروا فى لقاءات متفرقة إلى أن التمويل أحد أهم العناصر التي تشملها المنظومة الصناعية في الدولة، لاسيما في ظل تنامي حجم المشاريع المطروحة وزيادة عدد المبادرين .

وقال فريق منهم: إن الهيكل التمويلى في الدولة متوازن، ويسير بشكل جيد، بينما أكد البعض الآخر أنه بحاجة إلى تنظيم وإعادة هيكلة، لاسيما في ظل حصول بعض المشروعات الصغيرة على تمويلات كبيرة فيما تراوح أخرى حيوية مكانها , ورأى البعض أن القطاع الصناعي ليس بحاجة فقط إلى تمويل، ولكنه يحتاج إلى متطلبات أخرى كتوفير الأراضي وتسهيل الإجراءات و تسريع الدورة المستندية , فيما طالب بعضهم البنوك بوضع القطاع الصناعي على قائمة أولويات التمويل لاسيما مع توجه العديد من الدول المتطورة إلى الاهتمام بمصادر التمويل وتعزيز مفاصلها .. فإلى تفاصيل التحقيق :

القناعي : منظومة التمويل بحاجة إلى آليات لدراسة المشاريع المطروحة جيدا

بداية رأى الخبير الصناعي المهندس محمد القناعي أن منظومة التمويل تحتاج إلى المزيد من الاهتمام وإعادة التفكير , مشيرا إلى ضرورة تعزيز عملية دراسة التمويل بشكل أعمق مما هى علية الآن، لاسيما في ظل الإسهاب في تمويل المشاريع الصغيرة غير المجدية نفعا في بعض الأحيان على حساب المشاريع التنموية التي من شأنها الانعكاس إيجابيا على الاقتصاد الوطني، وتحسين آليات عمل المشاريع الكبرى في الدولة , لافتا إلى أهمية ترتيب أولويات مصادر التمويل في الدولة التي يجب أن تنفذ من قبل مختصين وخبراء لديهم القدرة على تقييم الأمور والحكم على أهمية المشاريع المطروحة .

وطالب القناعى بضرورة تشجيع المختصين على تعزيز منظومة تمويل الصناعات الوطنية المؤهلة إلى التصدير للخارج؛ حيث رأى أن البلاد بحاجة إلى تلك النوعية من المشاريع، لاسيما في ظل اعتمادنا على النفط كمصدر أحادي للدخل واعتمادنا على الاستيراد بشكل كامل ما يعد أمرا غير جيد للاقتصاد .

كما اقترح صياغة استمارة استبيان تتضمن آراء الصناعيين وأصحاب المصانع حول منظومة التمويل، لافتا إلى أهمية الاجتماعات الدورية بين الجهات الحكومية المعنية والصناعيين؛ حيث رأى أن اللقاءات والتواصل الدائم بين الطرفين قادران على تعزيز جسور التفاهم وحل الإشكاليات التي من شأنها الإضرار بالقطاع الصناعي .

وفي السياق ذاته رأى أن الاهتمام بالجانب التمويلي للمشاريع قادر على رفع حجم التصدير ومساعدة الشركات الصناعية في تطوير آليات عملها وزيادة حجم المنشآت الصناعية التي باتت أحد أساسيات الاقتصاديات الناجحة في أي دولة .

العنزى : المشكلة الأساسية لا تنحصر فى التمويل ولكنها تنحصر فى نقص الأراضي وطول الدورة المستندية.

من جانبه كشف مدير إدارة المشروعات الصغيرة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة المهندس فارس العنزي أن المشكلة الأساسية للقطاع الصناعي لا تنحصر فى التمويل فقط، ولكنها تتركز في أمور أخرى مثل نقص الأراضي وطول الدورة المستندية , بيد أنه رأى التمويل شيئا مهما وضروريا، لاسيما في ظل تنامي حجم طلبات الصناعيين , وأشار العنزي إلى دور الدولة في تحسين الهيكل الصناعي الذي يعد أحد عناصر الإنتاج الأساسية , وأضاف « لا شك أن الشركات والمنشآت الصناعية تتعطش إلى آليات وأدوات تمويلية جديدة ووسائل فعالة لحماية منتجاتها، كما أنها بحاجة إلى متخصصين وخبراء في حل الإشكاليات المستقبلية ومواجهه الأزمات المفاجئة .

وعلى الصعيد ذاته دعا العنزي الجهات المعنية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق زيادة حجم التمويل أو إتاحة الفرصة أمامها للحصول، ولو على جزء من عقود المناقصات الحكومية التى تطرح دوريا؛ حيث رأى أن الاهتمام بتلك المسألة سيصب في صالح الاقتصاد ككل، وسينعكس إيجابيا على الوضع العام لاسيما في ظل تنامي حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد مؤشرا لتقدم الدول الآسيوية والأوروبية .

البقشي : التمويل أحدى أهم الأدوات القادرة على النهوض بالقطاع الصناعي

من جانبها قالت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي: إن القطاع الصناعي يعد أحد أهم مصادر الدخل للدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق التقدم والرخاء, مشيرة إلى أن أغلبية دول العالم باتت تتجه إلى الاهتمام بالصناعة والارتقاء بها إلى مستويات عالية عن طريق توفير كل الوسائل الممكنة لتحسين آلياته وتذليل كل العقبات التي قد تحد من نموه , وأضافت أن التمويل احد أهم الأدوات القادرة على النهوض بالصناعة ولهذا تحاول الجهات المعنية في الدولة تعزيز

جهودها في هذا المضمار عن طريق تنمية الوعي بالقطاع الصناعي من خلال ابتكار واستحداث أنشطة ومشاريع تساهم في النهوض به وتهيئة الأجواء المناسبة للعاملين تحت مظلته، وقالت البقشي: الجهات القائمة على الصناعه تبذل قصارى جهدها لشد أزر القطاع، وتسعى دائما إلى طرح المبادرات الجديدة ودعم الشباب وتحسين البيئة التشغيلية اللازمة لتنفيذ المشاريع .

الراشد : أولوية التمويل لمشاريع البنية التحتية والإنتاجية وذات الفائدة للاقتصاد

ومن جانبه أكد رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للصخور بدر الراشد أن الكويت من الدول التي لا تعاني أي إشكاليات تمويلية، معتبرا أن شبكة التمويل جيدة، وتعمل بشكل سليم , بيد انه شدد على أهمية تعزيز آليات الرقابة والتدقيق لاسيما فيما يخص المشاريع الحيوية؛ حيث رأى أن البعض يحصل على تمويل في غير محله، لافتا إلى أن الأولوية لمشاريع البنية التحتية والإنتاجية وذات الفائدة للاقتصاد وللسوق , مضيفا أن القوانين قائمة بالفعل، ولكنها غير مفعلة على الإطلاق؛ حيث رأى أن تحسين البيئة الصناعية لا يرتبط بعنصر واحد فقط، ولكن الأمر بمنزلة شبكة مترابطة يعتمد كل عنصر فيها على الآخر، فالتمويل بحاجة إلى مشاريع حيوية تحتاج بدورها إلى أراض وإجراءات ميسرة من قبل الجهات المعنية , وأضاف « لا شك أن الدور التمويلي للبنوك المحلية في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهم إلى حد كبير، و لهذا يطبق عليه المعايير الواجب توافرها عند الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصوصية هذا القطاع المهم .

وأضاف: لاشك أن تنمية أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في الدولة سيحسن البيئة التشغيلية للمصارف ، وبالتالي زيادة الفرص التمويلية المتاحة للسوق .

# آمال وطموحات بإنشاء مدن صناعية نموذجية على أرض الكويت

## بعد نجاح التجربة في السعودية بشكل كبير

خاص- "الصناعة والتنمية":

تتمتع المملكة العربية السعودية بمقوّمات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية عديدة، ولقد استفادت المملكة من هذه المقومات جيداً وانتهجت خططاً مدروسة لوضع رؤية طويلة الأمد في كل القطاعات، وخصوصاً في القطاع الصناعي الذي تعول عليه كثيراً في نهضتها، وجعلها تتبوأ مكانة رفيعة إقليمياً وعالمياً.

ولقد اتبعت المملكة أحدث الأساليب العلمية في التخطيط لقيام نهضة صناعية على أسس علمية ثابتة، تشارك في إنماء الدخل الوطني لخدمة الأجيال المستقبلية، فقد بدأت المملكة منذ بدء العمل بخطط خمسية للتنمية بالاهتمام بالتنمية الصناعية، باعتبار الصناعة مصدراً أساسياً ومستداماً للدخل الوطني، وذلك بهدف توطين المصانع في مدن صناعية تكون بمنزلة تجمعات صناعية متكاملة تتوافر فيها كل مقومات الصناعة من خدمات، وتجهيزات أساسية، تراعي فيها شروط البيئة، ومتطلبات السلامة، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، وتوزيع التنمية على مناطق المملكة بشكل متوازن للحد من الهجرة إلى المناطق الرئيسة.

### نشأة المدن النموذجية

ومن أجل تحقيق النهضة الصناعية أنشأت المملكة العربية السعودية 35 مدينة صناعية منتشرة في كل أنحاء المملكة، تستفيد من المقومات والثروات التي تتمتع بها المملكة السعودية، ولتشكل قوة استثمارية كبيرة، ومحرّكا لتنويع الاقتصاد وازدهاره، وتحقيق استدامته، وتتيح فرصا جيدة لروّاد الأعمال وتمنحهم أدوات استثمارية متعددة.

ومن أجل تنظيم هذه المدن، والإشراف عليها، وتطويرها للتوافق مع نماذج المدن الصناعية المتكاملة (النموذجية)، وتطوير أراضٍ صناعية متكاملة الخدمات في مختلف المناطق أنشأت المملكة الهيئة السعودية للمدن الصناعية

ومناطق التقنية "مدن" في عام 2001؛ حيث تشرف الهيئة حالياً على 35 مدينة صناعية ما بين قائمة وتحت التطوير في مختلف مناطق المملكة.

وكانت النواة الأولى لإنشاء مدن صناعية متطورة في المملكة، بإنشاء 3 مدن صناعية في الرياض وجدة والدمام، إجمالي مساحاتها 1.4 مليون متر مربع، وقد كانت هذه المدن حافزاً كبيراً في تشجيع المستثمرين السعوديين على الدخول في مجال الصناعة، مما دفع الدولة إلى التوسع في إنشاء المدن الصناعية.

ووضعت المملكة رؤية ومواصفات للمدن الصناعية لتكون "مدن صناعية نموذجية" من حيث التخطيط والتنظيم، وتستشرف المستقبل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث روعي في تصميمها أن تكون ملائمة لعمل المرأة، وذلك من خلال عدة جوانب تصميمية بمعايير نموذجية؛ إذ تحتوي على ممرات مشاة مخصصة وآمنة، وتوفر عددا من الخدمات، مثل حضانة الأطفال، مراكز صحية وترفيهية للمرأة، مطاعم ومقاه، كما أن الصناعات التي سيتم تخصيصها هي صناعات خفيفة (نظيفة) ما يجعلها ملائمة لعمل المرأة.

ويحقق تخطيط البنية الأساسية في

# "المصانع الجاهزة" ... مصانع جاهزة للتسليم

هذه المدن الوصول إلى الدرجة المثلى من الموارد والأمن، كما أنها تسمح بتعظيم الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفر بيئة مستدامة تعزز الشعور بالسعادة والصحة، وتعتمد في بنيتها التحتية، وأغلب مرافقها على التكنولوجيا المتقدمة والرقمية، والشبكات السلكية واللاسلكية اللازمة لتحقيق منافع لمن في المدينة.

## "واحة مدن"... نموذجية

وتعد مدينة "واحة مدن" في محافظة الإحساء بالمملكة، بمساحتها البالغة 500 ألف متر مربع، ومناطقها الثلاث (تجارية، وصناعية وخدمية)، من المدن الصناعية النموذجية، وهي باكورة الانطلاقة الاستثمارية الصناعية الحقيقية في محافظة الإحساء.

وقد تم تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق؛ صناعية بمساحة 170 ألف متر مربع، وتجارية بمساحة 140 ألف متر مربع، وخدمية بمساحة 120 ألف متر مربع، لتكون مدينة نموذجية متكاملة، كما تتميز بمرافق وبنية تحتية مزودة بتكنولوجيا متطورة، كما أن المدينة مهيأة لاستيعاب أكبر عدد من المشاريع الصناعية النسائية.

## حلم كويتي

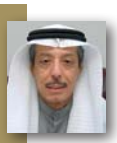

البسام: ضرورة تحسين المناطق الصناعية القائمة في الكويت لتواكب التطور الحادث في الصناعة عالمياً

وبما أن هناك شبه إجماع من قبل الاقتصاديين، والمعنيين بالشأن الصناعي على نجاح تجربة المدن الصناعية النموذجية في المملكة العربية السعودية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه "هل يمكن تطبيق تجربة المدن الصناعية النموذجية الناجحة في المملكة بدولة الكويت، وما هي المعوقات التي تقف دون تحقيق ذلك، ولماذا التأخير في هذا الأمر؟"، وللإجابة على هذه الأسئلة، التقت مجلة "الصناعة والتنمية" عدداً من الاقتصاديين، وكانت البداية مع نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة مجموعة عربي القابضة، حامد البسام الذي قال: "للأسف حتى الآن لا تملك الكويت نموذجا للمدن الصناعية النموذجية، في حين سبقتها إلى هذا النموذج كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك قطر."

وأضاف البسام أن الجميع يعرف أن هناك الكثير من العوائق التي مازالت تقف أمام تحقيق الأهداف الصناعية في البلاد، ومن هذه المعوقات ندرة الأراضي الصناعية التي جعلت مشكلة نقص القسائم الصناعية تتفاقم مع مرور السنوات، والتي تجاهد الهيئة العامة للصناعة منذ سنوات لحلها، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية المعقدة، ومن هنا كان التطور الصناعي في الكويت يسير بخطوات بطيئة، ولم تستطع الكويت الوصول إلى مرحلة المدن الصناعية النموذجية، القائمة على التخطيط والتنظيم وفق معايير عالمية من حيث البنية الأساسية والطرق والجسور والاتصالات والمياه والطاقة

والأبنية الرئيسية، وربط هذه المدن بالمطارات والموانئ البحرية والمنافذ، بالإضافة إلى توفير كل الخدمات داخلها من سكن للعمالة، وأسواق مركزية، ومناطق ترفيهية، بشكل يحقق التكامل داخل هذه المدن.

وشدد البسام على ضرورة تحسين المناطق الصناعية القائمة حالياً في الكويت لتتواكب مع هذا التطور الحادث في المدن الصناعية، مع وضع خطط لتنفيذ مدن صناعية نموذجية تسهم في تطوير الصناعة الكويتية، وتغطي كل احتياجات الكويت الصناعية من منتجات وسلع، مع إمكانية تصدير الفائض بما يخدم الاقتصاد الكويتي، وتنقل الكويت نقلة صناعية كبيرة، مثلما حدث في المملكة العربية السعودية، التي أصبحت تمتلك أكثر من مدينة صناعية نموذجية على رأسها مدينة الملك عبد الله الصناعية.

## تشريعات قانونية

عبد الغني: المدن النموذجية تمكن الصناعيين من الحصول على قسيمة مجهزة بالبنية التحتية والخدمات

من جانبه أشار نائب رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي لشركة المهلب (المالكة لمصنع المهلب) خالد العبد الغني إلى أن ندرة الأراضي، ومشكلة تمويل المشاريع الصناعية، وبعض التشريعات التي لم تعد تواكب التطور المتلاحق، من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق أهداف هيئة الصناعة، في تطوير الصناعة المحلية، بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والإقليمية من تطور تكنولوجي، وتأسيس مدن صناعية نموذجية.

وقال العبد الغني: "إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة العامة للصناعة خلال الأعوام الماضية لوضع حلول لمشكلات الصناعة الكويتية المزمنة، إلا أن الكويت ما زالت تعاني من غياب الاستراتيجية الصناعية؛ لذا لم تنجح في الأعوام الماضية في إنشاء مدن صناعية نموذجية مؤهلة ومجهزة بكل التجهيزات اللازمة لتكون مجتمع صناعي متكامل."

وأشار عبد الغني إلى أن مشكلات الصناعة المتراكمة من ندرة القسائم الصناعية، والبيروقراطية، ومشاكل التصدير، والتصنيع، والبيئة، وغيرها من المشكلات حجمت الصناعة المحلية، وجعلتها لا تتطور بالشكل الطبيعي ليصبح لدينا مع مرور الوقت مدن صناعية متكاملة، ثم بعد ذلك تنتقل إلى مرحلة المدن الصناعية النموذجية، وفي مرحلة لاحقة من الممكن أن نصل إلى مرحلة المدن الصناعية الذكية، وهذا أمر ليس بمستبعد، فعجلة التطور عندما تبدأ في الدوران من الصعب أن تتوقف، وهذا ما حدث في الدول المجاورة، مثل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكثير من الدول الآسيوية التي تقدمت صناعياً بشكل مذهل.

وألمح عبد الغني إلى أن إنشاء المدن الصناعية النموذجية من شأنه أن يفتح المجال أمام كل من يرغب بالعمل الصناعي في أن يحصل على فرصة وقسيمة صناعية في مكان مجهز بالبنية التحتية، والوسائل الأخرى الكفيلة بإنجاح أي مشروع صناعي، مشدداً على أنه حان الوقت لكي تكون للكويت مدن صناعية نموذجية، فالأمر لم يعد يحتمل التأجيل، فالدول المجاورة تخطت مراحل المدن الصناعية النموذجية، وتبحث الآن عما هو أكثر تطوراً؛ لذا حان الوقت للتحرك وبشكل جاد حتى نلحق بالركب.

## مزيد من الاهتمام

النقي: يجب إعطاء مزيد من الاهتمام للصناعة باعتبارها الوحيدة القادرة على الإسهام في تنويع مصادر الدخل

من ناحيته، أكد رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي على ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام للقطاع الصناعي باعتباره القطاع الوحيد الذي يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الدخل؛ نظراً لافتقار

دولة الكويت للمقومات الأخرى، مشيراً إلى أن الكويت تتمتع بمقومات صناعية متميزة تتمثل في توافر مصادر الطاقة، وتوافر الموانئ، وتوسطها لكتل سكانية، ولكن لم تستغل هذه المقومات بالشكل المناسب حتى الآن.

وأوضح النقي أنه رغم كل المقومات الصناعية التي تتمتع بها الكويت، إلا أن الدولة لم تعط هذا القطاع الهام الأهمية الكافية حتى الآن، ولم تهتم بإنشاء المدن الصناعية النموذجية التي يمكنها أن تساهم في تطور الصناعة الكويتية، وبالتالي لم يستفد الاقتصاد الكويتي من هذا القطاع بالشكل المناسب إلى الوقت الراهن، لافتاً إلى أن الصناعة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد في العالم، كما يرتبط مستوى تقدم الأمم والشعوب بمدى تطورها الصناعي.

وأشار النقي إلى أن عدم توافر مدن صناعية متكاملة لا يحد من عمليات الإنتاج فحسب، وإنما يعمل على تعطيل الحركة، وتكدس المنتجات الصناعية في المصانع بشكل يعيق الحركة ويعيق الإنتاج، فضلاً عن أن المصانع نفسها تكون غير قادرة على توفير مساحات لتخزين منتجاتها لحين تسويقها، أو تصديرها للخارج، كما أنها تعاني مشكلات كبيرة فيما يخص العمالة بسبب عدم وجود سكن لهذه العمالة في المناطق الصناعية، وهو ما يجعل كثيرا من العمالة ترفض العمل في هذه المصانع؛ إذ إن في الغالب تكون المناطق الصناعية بعيدة عن التجمعات العمرانية، ولكن في المدن الصناعية النموذجية جميع الخدمات تكون متوافرة، ومن هنا تعطي هذه المدن دفعة جيدة للصناعة بكل أشكالها.

عزوف المستثمرين

بوخضور: المدن الصناعية عامل جذب كبير للمستثمر الصناعي وتوفر كثيرا من الوقت والجهد للمستثمر

بدوره، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور: "إن المناطق الصناعية المتوافرة في الدولة تخطيطها غير سليم، وتفتقد الكثير من الإمكانيات والاحتياجات التي تقدم الخدمات من سكن، ومطاعم، ومستوصفات طبية، وأماكن ترفيهية، وغيرها من الخدمات التي تحتاجها العمالة الموجودة في هذه المناطق، ومن ثم نقص هذه الخدمات خلق مشاكل كبيرة للصناعيين، وجعل كثيرا من المستثمرين يبتعد عن الاستثمار في المجال الصناعي تجنباً لهذه المشكلات، فأي مستثمر لا يرغب في إضاعة وقته وجهده في البحث عن حلول لمشاكل متشعبة."

وأضاف بوخضور أن المدن الصناعية النموذجية تكون متكاملة الخدمات، سواء من حيث وجود إدارات التراخيص، ومكاتب للكهرباء، والبلدية، والإطفاء، ومكاتب لكل الجهات التي لها علاقة بالصناعة، وتزود هذه المدن بمستشفيات، ومدارس، ومطاعم، وأماكن ترفيهية، وهذه المدن تكون عامل جذب كبير للمستثمر الصناعي؛ حيث إنها توفر الكثير من الوقت والجهد للمستثمر، وتجعله يتفرغ لإدارة نشاطه فقط، ولا يدخل في مشاكل جانبية تهدر الوقت.

وأشار بوخضور إلى ضرورة تحرك الكويت والسعي بجدية لإنشاء مدن صناعية نموذجية، لافتاً إلى أن هناك كثيرا من النماذج للمدن الصناعية النموذجية موجودة في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، وسنغافورة، والعديد من الدول الآسيوية والعالمية، ويمكن الانتقاء بين الأفضل من هذه المدن وتطبيقه على أرض الكويت، وكل ما يحتاجه الأمر فقط مزيدا من الجدية، وتعاون الجهات المختلفة في الدولة.

## جهود "هيئة الصناعة"

تدرك الهيئة العامة للصناعة الكويتية أهمية أن تكون بالكويت تجارب مماثلة للمدن الصناعية النموذجية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق هذا النموذج على أرض الواقع، ورغم المعوقات الكثيرة إلا أن محاولات الهيئة ما زالت مستمرة، ولم تنقطع لتحقيق الهدف المنشود، وفي ذات الوقت تبذل الهيئة جهوداً كبيرة في تطوير المناطق الصناعية القائمة، حتى تقترب من تكوين المدن الصناعية النموذجية.

وهذا ما أكدت عليه الهيئة في أكثر من مناسبة، مشيرة إلى أن كل اهتمامها ينصب على التسهيل على المستثمر الصناعي، وحل مشاكل الشركات الصناعية، وتطوير المناطق الصناعية لتناسب احتياجات الصناعيين، وخصوصاً في المشاريع المستقبلية. وكانت هيئة الصناعة وضعت بالتعاون مع مكتب عالمي استراتيجية طويلة المدى للصناعة الكويتية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أهداف واضحة، وتركز على الصناعات الاستراتيجية، وبخاصة الصناعات ذات القيمة المضافة، وصناعات الأمن الغذائي، والصناعات الكيماوية، وبالتأكيد تنفيذ كل هذه الخطط سيصاحبه إنشاء مناطق صناعية متكاملة يمكن أن تكون مدناً صناعية نموذجية.

## الشدادية الصناعية .. "نموذجية"

تعطي الهيئة العامة للصناعة أهمية كبيرة لمدينة الشدادية الصناعية، ويتوقع أن تستوعب نحو 1050 قسيمة صناعية، فيما ستقوم الهيئة بإسقاط استراتيجيتها الجديدة على هذه المنطقة، لتصبح منطقة نموذجية متكاملة الخدمات والمرافق والبنية التحتية، كما أنها ستتضمن مشروع (الحديقة التكنولوجية)، والذي سيكون بمنزلة موقع لتقديم الاستشارات للمصانع القائمة، أو التي لديها أفكار جديدة؛ حيث تم الانتهاء من الدراسة الاستشارية لهذا المشروع، وجار البحث عن الجهة المنفذة له.

## 145 % زيادة بالمدن الصناعية السعودية

أكدت هيئة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية "مدن" أن المدن الصناعية النموذجية في المملكة عملت على توفير فرص عمل جديدة خاصة برواد الأعمال من الشباب السعودي، مشيرة إلى أنها تقوم بمساعدتهم في تحسين وتطوير الأفكار الصناعية، والبدء في إقامة مشاريعهم الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية والفنية لهم.

وقالت "مدن" إنه وفقاً للإحصائيات فقد ارتفع عدد المدن الصناعية في المملكة من 14 مدينة صناعية في عام 2008 إلى 34 مع مطلع 2015 بزيادة تقدر بنحو 145 %، في فترة 6 سنوات.

## مصانع جاهزة

تعد مبادرة المصانع الجاهزة أحد الحلول المثالية لدعم وتعزيز خطط هيئة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية "مدن" لتحقيق أهداف الاستراتيجية، وعكسها على أرض الواقع، وهي أحد المشاريع الرائدة التي تقدمها "مدن" لخدمة عملائها من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يوفر لهم الوقت والجهد، والبيئة الإنتاجية المتكاملة.

وتقوم فكرة المشروع على توجيه تركيز المستثمر إلى عملية الإنتاج دون الدخول في إشكالات التخطيط، والتصميم، والبناء، كون المصنع مبنيا بكامل الجاهزية وبمواصفات نموذجية. وتبلغ مساحة المصنع الجاهز 1500 م2، منها 900 م2 لصالة الإنتاج، و 600 م2 مساحة محيطة لمواقف السيارات، والتشجير، وغرفة للأمن، ومساحة 300 م2 للدور العلوي للإدارة والمرافق "ميزانين"، وقد نجحت "مدن" في توفير المصانع الجاهزة بجميع المدن الصناعية.

## خطة استراتيجية

خلال العام 2016 أطلقت هيئة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية خطة طموحة باسم (استراتيجية مدن 2020)، لتحويل المدن الصناعية في المملكة إلى "نموذجية وذكية"، وتركز هذه الخطة على محاور مهمة تصب في مصلحة القطاع الصناعي، والخطط التنموية، والاستراتيجية الصناعية الوطنية.

ومن أبرز هذه المحاور تطوير المجمعات السكنية والتجارية في المدن الصناعية؛ حيث تتأهب "مدن" إلى توفير 11 ألف وحدة سكنية ومكتبية خلال السنوات الـ 5 القادمة لتستقطب أكثر من 40 ألف ساكن، أو 10 آلاف أسرة، إضافة إلى توفير المدارس، المعاهد، المراكز التجارية، والمراكز الترفيهية والفندقية في أغلب مدنها الصناعية، وتحويلها إلى مدن نموذجية وذكية تحتوي على تجمعات تقنية، كما ستعمل "مدن" على تطوير النظام البيئي في المدن الصناعية لتحسين جودة الهواء داخل المدن لجعلها أكثر قابلية للعيش بداخلها، وأكثر جاذبية للسكن، وتطبيق معايير بيئية تتوافق مع المعايير الدولية، كما ستواصل "مدن" توفير البنية التحتية الضرورية للمدن الصناعية لتستوعب عدد المصانع الذي يزداد كل سنة عن سابقتها بشكل مطرد، والتعاون بشكل مباشر مع الشركات الكبرى محلياً ودولياً في توفير تجمعات صناعية متطورة.

"بحيرة مدن"... وجهة سياحية رائعة بمدينة صناعية

# المتروك: مشروعي الخاص نادي صحي.. فالرياضة طريقك لحياة أفضل

كتب - محمد الدعاس:

هل أنت متشوق للانضمام إلى تجربة جديدة وثرية وممتعة؟ إن كنت متشوقا فاعلم أن حب الرياضة وممارسة التمارين البدنية هي خطواتك الأولى نحو حياة صحية أفضل، اطلق العنان لقدراتك الرياضية في الانضمام إلى أحدث برنامج رياضي، وهو الطريق الأمثل للحصول على جسم متناسق، والبرنامج صالح للجميع، يجمع بين حركات رياضية مكررة، والاستمرار بأداء حركات مكثفة تعكس أفضل جوانب الرياضية، رفع الأثقال، الركض، والكثير من التمارين الرياضية الأخرى هي الأساس.

هكذا بدأ الشاب الطموح المستثمر سامي موسى المتروك حديثه لمجلة الصناعة والتنمية، يملأه الفخر والاعتزاز بمشروعه الصغير تحت الاسم التجاري شركة إينرجي فيتنيس Energy fitness co. الواقع في منطقة السالمية. واسترسل قائلاً .. بإطلاق قدرات طفلك الصغير، ما أجمل أن ترى صغارك يجيدون السباحة! الحصص التدريبية لدينا ستساعد طفلك في تنمية مهاراته الاجتماعية من خلال السباحة.حيث بينت العديد من الدراسات التي تشجع الإنسان لكي يفكر في الاستمرار أو الانضمام إلى هذه الألعاب الرياضية هي: الاعتقاد أن الرياضة والتمارين الرياضية مهمة للاستمرار العيش في حياة أفضل.. بهذة الكلمات بدأنا الغوص في تفاصيل تجربة جديدة لأحد الشباب الكويتين فإلي التفاصيل:

## بداية عرفنا عن نفسك؟

سامي موسى المتروك مدير شريك شركة فيتنيس متزوج ولدي ٣ من الأبناء من مواليد عام ١٩٧٠م، حاصل على شهادة الثانوية العامة - القسم العلمي.

## ما هي طبيعة نشاط مشروعك الخاص، وكيف كانت البداية؟

مشروعي الخاص عبارة عن نادي صحي رياضي رجالي متكامل تحت الاسم التجاري Energy fitness co. البداية ترجع إلى الصغر حيث كنت أذهب إلى

الأندية الصحية وأتدرب للحصول على جسم متناسق يميزني عن باقي أصدقائي، وعندما تم التقاعد عرضت الفكرة على أحد أصدقائي والشريك

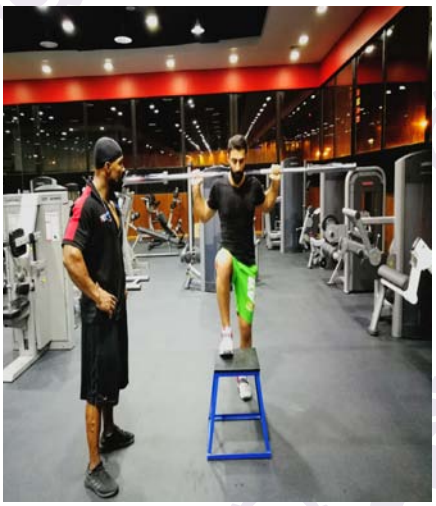

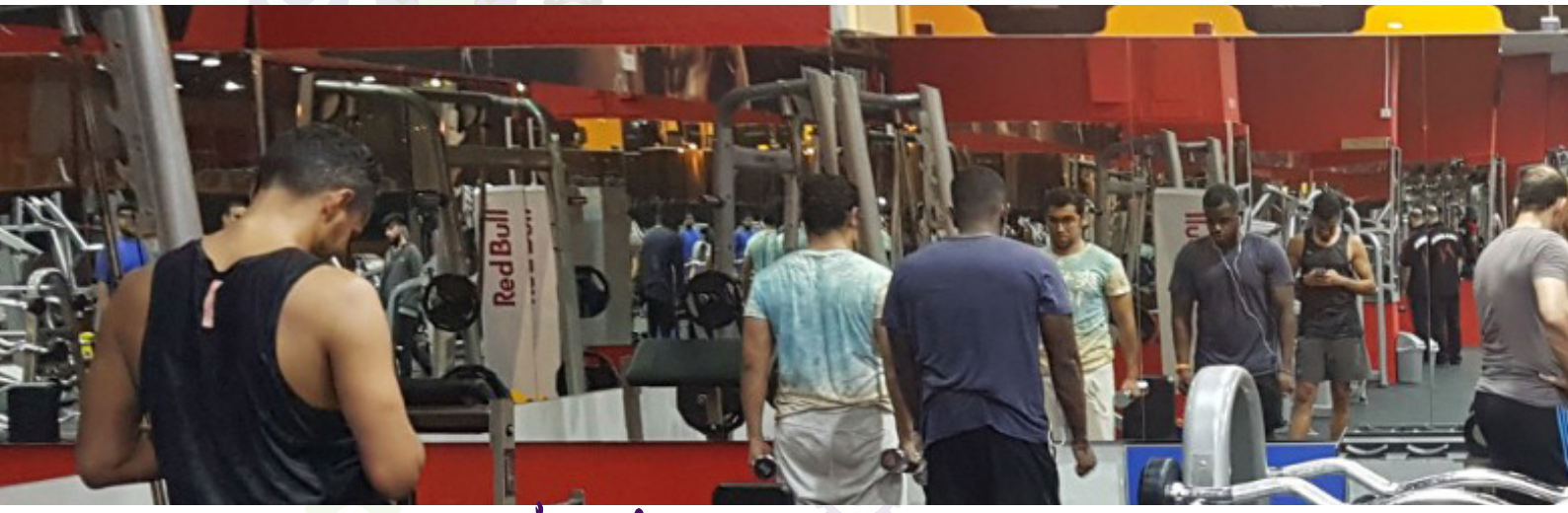

في نفس الوقت، بأن نقوم بإنشاء ناد صحي للرجال.

الهدف أن يكون استثمارا ناجحا، بنجاح خدماته الرياضية المتكاملة.

### إلى أي مدى يسعى هذا المشروع إلى تحقيق بعض طموحاتك؟

شكل نقطة تحول في خبراتي العملية والاجتماعية و إشباع رغبتي وهوايتي ومن ثم الربح المادي البسيط، كما أسعى لأن يكون المشروع بداية انطلاقات سلسلة نجاحات مستقبلية.

### هل سبق لكم العمل في أي مؤسسة حكومية أو القطاع الخاص؟

نعم، عملت في وزارة الداخلية، ومن ثم تقاعدت وفكرت في عمل مشروع خاص، وكانت البدايات في ناد صحي متكامل.

### ما الذي يميز مشروعك عن باقي الأندية الصحية الأخرى، وما الجديد الذي تحاول تقديمه إلى الشباب الكويتي؟

الذي يميز مشروعي الجو العام الذي سعيت أن يكون له طابع خاص، حسن الضيافة، واستطعت في فترة وجيزة أن تكون لي قاعدة من المشتركين وأسعى بالمحافظة عليهم، والجديد تميزنا بالمعاملة بحيث يكون لكل مشترك معاملة خاصة تشعره كأنه في بيته.

### ما صفات صاحب المشروع الناجح

-أن يكون صبوراً، وملماً بحاجة السوق المحلي، وأن يصغي لنصائح من هم أكثر خبرة، كما يجب أن تتوافر فيه صفات اللباقة والأدب والأخلاق والصدق وحسن المعاملة مع الزبائن، أما بالنسبة للتعامل مع الموظفين فيحتاج إلى الحكمة وقوة الشخصية والعدل.

### - هل طبقت الفكرة دون تردد أو خوف من عدم نجاحها؟

-نعم بدون أي تردد أو خوف؛ حيث شجعني أصدقائي وشريكي في البداية، ومع مرور الوقت رأيت نفسي مقبلاً على المشروع بتفاؤل ولله الحمد.

### - كيف ترى الانطلاقة نحو العمل الحر، وما الذي جذبك إليه؟

-لا بد لكل إنسان أن يسعى لتحقيق رزقه، وكانت الانطلاقة موفقة لحبي وشغفي للرياضة وألعاب القوى، وروح الفريق والتنظيم والجدية في العمل أهم ما شجعني للعمل الحر.

### - ما المعوقات والمشاكل التي واجهتك؟

-الروتين القاتل في إصدار التراخيص وتجديدها، والدورة المستندية للدوائر الحكومية وندرة العمالة المتخصصة المدربة، غلاء الإيجارات والأسعار خيالية، واستيراد الأجهزة والمعدات المناسبة من الخارج.

### -بما يتميز ناديكم عن باقي الأندية الصحية الأخرى؟

- لدينا ناد متكامل مجهز بأحدث المعدات، صالة تمارين الكارديو وكمال الأجسام، حمام سباحة أولمبي للكبار والصغار، مرافق سبا وجاكوزي، حصص تدريبية سويدية جماعية متنوعة، صالة فنون قتالية، خدمة المدرب الشخصي تحت إشراف وإدارة أمريكية.

### - ما رأيكم في أوضاع الأندية الصحية في الكويت؟ وهل يحتاج إلى زيادة عددها، أم لا؟

-الأندية الصحية في الكويت أوضاعها إلى حد كبير جيدة، ولكن تحتاج إلى مزيد من الرقابة من قبل الهيئة العامة للشباب بخصوص سوء استخدام المكملات الغذائية (المنشطات والبروتينات)، وفتح مجال الاحتراف الرياضي. وبالنسبة لزيادة عددها ، نعم ، نحتاج إلى مزيد من الأندية الصحية المتخصصة الاحترافية بشرط وجود المدربين المتخصصين أصحاب الكفاءات المهنية.

- تجربتك في إدارة المشروع في هذا العمر، ماذا أضافت لك من خبرة عملية وحياتية؟

- روح الفريق وجرأة التعامل مع الناس أفضل ما اكتسبته، كما أضافت لي الكثير من الثقة والاعتماد على النفس على بدء الحياة العملية مبكراً، وأن يعمل الإنسان بيده دون الاعتماد على الغير.

- حدثنا عن طموحاتك المستقبلية هل تسعى إلى تحقيق هدف معين؟

-أن يكون لدي سلسلة من المشاريع الرياضية الأخرى، بالطبع أسعى إلى تحقيق الربح، والمحافظة على النجاح المستمر.

-هل لمست التشجيع من أي طرف ؟ وما الدعم الذي حصلت عليه؟

- نعم، الدعم المعنوي من الأهل والأصدقاء، ولم أحصل على أي دعم مادي من أي مؤسسة حكومية أو قطاع خاص.

- برأيكم ماذا يحتاج القطاع الرياضي ليكون جاذباً للاستثمارات؟

- يحتاج إلى سن قوانين جديدة وتفعيلها للاحتراف الرياضي وتطويرها لتشجيع الشباب الكويتي بالانخراط في العمل الخاص الحر، ويحتاج إلى مزيد من حرية الاستثمار، ودعم الهيئة العامة للشباب و الرياضة الطموح المقبل على العمل الحر، وتوفر الأرض الخصبة للمستثمرين لكي يوفر له الأمان والاطمئنان.

- وأخيراً، بماذا تنصح الشباب الكويتي للاتجاه نحو المشاريع الخاصة، وهل هي مغامرة محسوبة؟

- أنصح كل إنسان أن يعتمد على نفسه ويثق بقدراته العملية، والمغامرة نعم كانت محسوبة ومحسومة في نفس الوقت والبقاء للأصلح.

شركة مطاحن الدقيق و المخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.
WHOLE
DURUM WHEAT FLOUR
ELBOW PASTA
No.23
kuwaitfmb
@kfmkuwait
@kfmkuwait
@kfmkuwait

# وارن بافيت ....

## أسطورة المال

## شعاره العمل الجاد واستثمار الذات

### اختيار مستشاريه وإدارته الجيدة وراء نجاحاته المتعددة

خاص- "الصناعة والتنمية":

رجل الأعمال وثالث أغنى أغنياء العام وارن بافيت المولود في 30 أغسطس عام 1930 يعد من أشهر المستثمرين الأمريكيين في بورصة نيويورك ورئيس مجلس إدارة شركة بيركشير هاثاواي وحسب مجلة فوربس الأميركية في عام 2014، فإن ثروة بافيت تقدر 65.6 مليار دولار بعد أن كان أغنى رجل بالعالم لعام 2008 بثروة 40 مليار دولار.

وهو رجل لديه خبرات طويلة في مجال الاستثمار وتكوين الثروات؛ إذ يبلغ من العمر 86 عامًا؛ وهو رئيس تنفيذي لشركة تعمل في خدمات الاستثمار، قام بتأسيسها في عام 1955 ويتجاوز عدد موظفيها الآن 330 ألف موظف.

وفي كتابه المثير "ثروة وارن بافيت" يشير "روبرت مايلز" إلى أن ثروة وارن بافيت جديرة بالاهتمام، وعلينا أن نتأملها ونفهمها جيدا؛ حيث يجب معرفة كيف استطاع رجلٌ واحد من خلال تطبيق المبادئ والعمل الجاد من بناء إمبراطورية مالية ذات سيولة عالية تقوم على سلسلة من المبادئ، منها أن الإنسان غني وفقًا لما يملك، ولكنه ثري بما هو عليه من شخصية، وأن ثروة بافيت لا تتمثل في مقدار أمواله، بل في شخصيته وإدارته واختيار مستشاريه ومبادئه الاستثمارية واستراتيجيته في التطبيق العملي".

ثالث أغنى أغنياء العالم بدأ حياته سمساراً بالبورصة

مؤسسة بافيت الخيرية من أكبر المؤسسات الخيرية بالعالم

اشترى 6 زجاجات كوكاكولا بـ 25 سنتًا وباعها بـ 30 سنتًا وعمره 6 سنوات

وبجانب ثروته الطائلة هو صاحب مؤسسة Buffett Foundation الخيرية التي تعد من أكبر المؤسسات الخيرية حول العالم، وهو أعظم مستثمر في العصر الحديث، لكونه استطاع بناء هذه الثروة الضخمة، دون براعة اختراع معينة، أو تقدم تقني ما، أو إرث ساعده في ذلك، أو تركة استند إليها، أو وظيفة براتب كبير، ولكنه أقام هذه الإمبراطورية بأدوات استثمارية متاحة للجميع، بالحصافة، والحكمة، والاستثمار بذكاء، والعمل الجاد، إنّه العجوز الماكر «وارن بافيت».

## ميلاده ونشأته

ولد وارن بافيت عام ١٩٣٠ في أوماها بولاية نبراسكا، وكانت عائلته تدير متجراً للبقوليات في أوماها في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ و ١٩٦٩، وكان والده هاوارد سمساراً في سوق الأسهم وعضواً في مجلس النواب عن الحزب الجمهوري، وكانت أمه ليلي ستال سيدة منزل. على الرغم نشأته في الكنيسة، إلا أن بافت يعرّف نفسه لا أدري.

وفي عام 1941 عندما أصبح وارن بافت في سن الحادية عشرة بدأ يعمل في بيت السمسرة الذي كان يديره والده،

حيث اشترى أسهمه الأولى، وعندما أصبح في الرابعة عشرة من عمره (1945) كان يجني 175 دولاراً في الشهر من توزيع صحيفة واشنطن بوست، كما اشترى أرضاً زراعية في نبراسكا مقابل 1200 دولار.

## شغفه بالمال

أظهر الطفل وارن بافيت شغفًا شديدًا بالمال والأعمال في مرحلةٍ مبكرة من حياته، مع قدرات كبيرة على إجراء العمليات الحسابية بسلاسة ويسر، دون الاستعانة بأدوات مساعدة في عمر السادسة، وكان الصبي يخطط لأول استثمار في حياته؛ إذ قام بشراء 6 زجاجات كوكاكولا بـ 25 سنتًا، ثم باعها بـ 30 سنتًا؛ ليحقق ربحًا قدره 5 سنتات، و5 سنتات في العام 1936 لم تكن بالربح اليسير.

في عمر الحادية عشرة اشترى أول أسهم له بشركة «سيتيز سيرفيس»؛ حيث ابتاع ثلاثة أسهم بسعر 38 دولارا للسهم الواحد، وبعدها انخفض سعر السهم إلى 27 دولارا ليتلقى الصبي أول درس في عالم المال والأعمال، ولكنه أظهر رباطة جأش كبيرة، فلم يبيع الأسهم، إلا بعد أن ارتفع سعرها إلى 40 دولارا، حينما بلغ السابعة عشر كان قد جمع مبلغ 5 آلاف دولار من بيع وتوزيع الصحف، ثم التحق بجامعة كولومبيا؛ لينهل من علم خبراء المال والاستثمار، وبخاصة أستاذه «بين جراهام».

## رفضته هارفارد

خلال الفترة بين عامي 1947 و 1949 التحق بكلية وارتون التابعة لجامعة بنسلفانيا، ثم انتقل إلى جامعة نبراسكا وتخرج منها، وفي عام ١٩٥٠ حاز درجة بكالوريوس في العلوم من جامعة نبراسكا، فيما كان في السنة الأكاديمية الرابعة .

**خالف نصيحة والده وعمل سمساراً في وول ستريت**

**أقام إمبراطوريته بحصافة وحكمة والاستثمار بذكاء وبالعمل الجاد**

**25 مليون دولار ثروته في عام 1969**

وقرأ وارن بافت كتاب المستثمر الذكي «The Intelligent Investor» لمؤلفه بنيامين غراهام، والذي ينصح بتجنب الأسهم التي سرعان ما تختفي وبشراء الأسهم التي تعرض بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية. رُفض طلبه للالتحاق بكلية هارفارد للتجارة، ولذلك التحق بكلية التجارة بجامعة كولومبيا؛ حيث درس كتاب غراهام، وتخرج من جامعة كولمبيا عام ١٩٥١.

## طريقه للثروة

بعد تخرجه من جامعة كولومبيا ذهب لكي يعمل في وول ستريت، مخالفاً نصيحة والده ونصيحة غراهام، ثم عاد بعد ذلك إلى أوماها ليصبح سمساراً في مؤسسه والده ومدرساً لمادة التجارة في الصفوف المسائية، وفي عام ١٩٥٤ حصل على وظيفة براتب ١٢٠٠٠ دولار في السنة في نيويورك؛ حيث كان يساعد في إدارة شركة غراهام المتضامنة للاستثمار.

وفي عام ١٩٥٦ عاد بافت إلى أوماها بعد أن تقاعد غراهام وحل شركته ليؤسس بافت أسوشيتس المحدودة برأسمال ١٠٥ آلاف دولار جمعه من الأصدقاء وأفراد العائلة، إضافة إلى مساهمته بمبلغ ١٠٠ دولار.

ثم أسس بافت في وقت لاحق شركتين متضامنتين ليدمج الشركات الثلاث في نهاية الأمر، ووضع لنفسه هدفا بأن يتغلب على الداو بمقدار عشر نقاط مئوية كل عام، وبعد خمس سنوات ١٩٦٢ أصبحت الشركة المتضامنة تساوي ٧,٢ ملايين دولار، وزادت ثروة بافيت عن مليون دولار. وفي نفس العام تم دمج كل الشركات المتضامنة

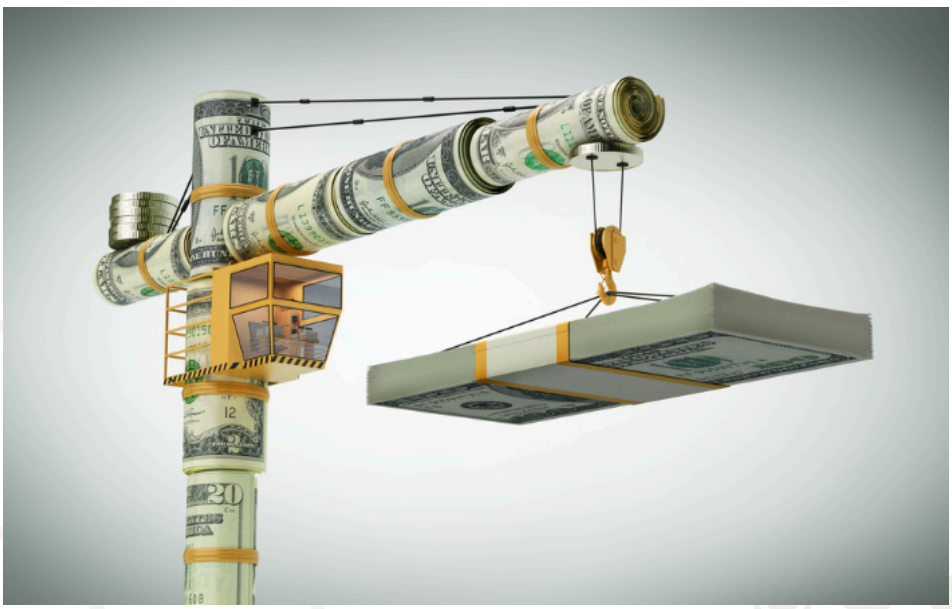

## عائلته كانت تدير متجراً للبقوليات في بداياتها

## من مبادئه .. الإنسان غني بما يملك لكنه ثري بشخصيته

في بافيت بارتنر شيبس المحدودة التي بدأت تشتري أسهم Berkshire Hathaway بيركشاير هاثواي ونيو بيدفورد المتعثرة وماس تيكستايل ميل مقابل أقل من 7.6 دولارات للسهم الواحد. كما استخدم رأسمال بيركشاير في الاستثمار في القطاعات التجارية الأخرى مثل قطاع التأمين.

### سيطرة واندماج

ومع حلول عام ١٩٦٣ أصبحت شركة «بافيت بارتنر شيبس المحدودة» أكبر مالك للأسهم في بيركشاير، وسيطر عليها في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٦٧ فاقت ثروة بافت الصافية ١٠ ملايين دولار، وفي تلك السنة اشترت بيركشاير هثواي شركة ناشونال إندمنتي للتأمين مقابل ٨,٦ ملايين دولار.

وفي عام ١٩٦٩ تم حل الشركة بعد أن حققت عائدات سنوية متراكبة بلغت نسبتها ٢٩,٥ بالمئة مقابل ٧,٤ للداو، وهذا ما دفع بافيت إلى الاستنتاج بأن الكثير جداً من الأسهم تعرض بأسعار تفوق كثيراً قيمتها الحقيقية، تضمنت الأرصدة التي جرى توزيعها على الشركاء أسهم شركة بيركشاير هاثواي، وباتت ثروة بافيت تقدر بنحو ٢٥ مليون دولار.

### دروس وحكم

ومن الدروس والحكم المستفادة لحياة وارين بافيت أنه جعل من المبادئ التي نادى بها طويلاً شعاراً حقيقياً في العمل خلال السنوات التي أفنى فيها عمره بالعمل والمثابرة وتكوين الثروات ومن بين الحكم المتداولة عنه في وسائل الإعلام ما يلي:

- تعلم كيف تدخر: يقول بافيت «أعتقد أن أعظم خطأ هو عدم تعلم عادات الادخار بشكلٍ صحيح في وقتٍ مُبكّر؛ فالادخار عادة ينبغي اكتسابها». ويوضح أنه إذا كانت لدى الشخص القدرة على العيش بمستوى أقل مما هو فيه الآن؛ فيمكنه صنع أول مليون دولار بسهولة كبيرة.
- يمكن أن يستغرق بناء السمعة 20 عامًا، وهدمها لن يتجاوز 5 دقائق فقط، فإذا كنت تضع هذا الأمر في ذهنك؛ فحتمًا سوف تفعل الأشياء بشكل مختلف. واكتساب ثقة الأشخاص هي ثروة لا تقدر بثمن.
- من الأفضل أن تمضي الوقت مع أشخاص أفضل منك؛ حيث إن انتقاء الشركاء الذين يملكون سلوكيات أفضل، سوف تنعكس سلوكياتهم الجيدة عليك.
- منذ فترة طويلة علمني «بين جراهام» أن السعر ما تدفعه، أما القيمة هي ما تحصل عليه، وذلك سواء كنا نتحدث عن الجوارب أو الأسهم، لذا فاشتر البضائع ذات الجودة عندما تنخفض أسعارها.
- الاستثمار الناجح يتطلب وقتًا وانضباطًا وصبرًا، مهما كانت الموهبة أو الجهد كبيرين، فإن هناك بعض الأشياء التي تستغرق وقتًا طويلًا، فلا يمكنك أن تنتج طفلًا في شهر عن طريق الحصول على تسع نساء حوامل.
- الفرص تأتي نادرًا، لذا عندما تمطر الدنيا ذهبًا والمقصود هو أن تستغل الفرص حينما تأتي أفضل استغلال ممكن.
- تنويع الاستثمارات هو في الأصل حماية ضد الجهل المتعلق بهذه الاستثمارات؛ لذا من المنطقي أن يكون

هذا التنوع قليلًا لأولئك الذين يعرفون ما يفعلونه.

- مفتاح الاستثمار هو ألا تقيم مدى تأثير هذه الصناعة أو المنتج على المجتمع، أو إلى أي مدى سوف تنمو، وإنما تحديد الميزة التنافسية لأية شركة معينة، وقبل كل شيء، تحديد متانة هذه الميزة التنافسية.
- إنه أفضل بكثير أن تشتري شركة «رائعة» بسعرٍ«مناسب» على أن تشتري شركة «مناسبة» بسعرٍ«رائع».
- يقول وارن بافيت "سأقول لك كيف تكون غنيا، كن خائفًا متى كان الآخرون جشعين، وكن جشعًا متى كان الآخرون خائفين". يعني بافيت من هذا القول أن مفتاح الاستثمار أن تشتري أثناء انخفاض الأسعار، وتبيع حينما ترتفع، فعندما تنخفض الأسعار يُحجم الجميع عن الشراء؛ مخافة المزيد من الانخفاض، فحينها يتعين عليك الشراء، وحينما ترتفع الأسعار يتوقف الجميع عن البيع؛ لتحقيق المزيد من المكاسب؛ ظنًا منهم بمواصلة الارتفاع، فحينها يتعيَّن عليك البيع.
- الفرق بين الناس الناجحين والناجحين حقًا، أن الناس الناجحين حقًا يقولون لا لكل شيء تقريبًا، يعني بافت بهذا القول أن النجاح يتطلب تركيزًا شديد، فهناك الكثير من الناس لديهم قوائم مهام طويلة to-do lists ويعملون على أن يكونوا أكثر إنتاجية، بينما في الحقيقة إن امتلاك قائمة للمهام التي لا ينبغي فعلها not-do list هو أكثر أهمية، إذا أراد الشخص أن يفعل أشياء عظيمة.

# صناعة إعادة تدوير الإطارات .. بيزنس كبير وثروة قومية.

خاص- "الصناعة والتنمية":

خطت الكويت- مؤخراً- خطوات عملية نحو الاستفادة من ثروتها الكامنة في مجال الإطارات المستعملة بمنطقة "إرحية"، وتحويلها إلى منطقة سكنية تتوافق مع المعايير البيئية مع تحويل تلك الإطارات إلى ثروة وطنية يستفيد منها الاقتصاد بتحويلها لمواد ومنتجات اقتصادية متنوعة أخرى يمكن الاستفادة منها، وكان للتعاون الثلاثي بين الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت الأثر الكبير في تحقيق هذا الأمر من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص لنقل وتخزين وتدوير ما يقارب من 25 مليون إطار مستعمل في منطقة "إرحية" تمهيداً لاستعمالها في منتجات أكثر أماناً للبيئة وصحة الإنسان.

وتعد عملية إعادة تدوير الإطارات المستعملة من أهم الأعمال التي تهتم بها حكومات الدول في الوقت الحالي لتنظيف السموم والمواد الكيماوية التي تشكل خطراً على الانسان، وينتج عن عملية إعادة التدوير فوائد كثيرة، وتستخدم في أغراض عديدة مثل مسارات الركض وكمواد لتبطين السجاد وأرضيات المطاط.

وتشير الأبحاث المتخصصة إلى أن هناك استعمالات أخرى كثيرة لتدوير الإطارات المستعملة من خلال استخدامها في المنزل أو المدرسة أو الحديقة العامة ليكون بديلاً عن المقاعد العامة أو الكراسي أو بعض قطع الأثاث المنزلي، أو قد تستعمل الإطارات كسياج للحدائق أو أحواض لزراعة الورود.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تدخل في تجهيز الألعاب الرياضية للأطفال ليكون هذا الاستخدام مقبولاً لدى الناس؛ حيث يلجأ المبدعون من الطلاب والمهتمين بالبيئة إلى تلوين تلك الإطارات بألوان جميلة، ووضعها في تشكيلات تجعل منها تحفة فنية، وهناك استخدام آخر يتم في بعض دول العالم، وهو استخدام الإطارات في عمل مصدات حوادث للطرق، وهذا يزيد من أمان تلك المصدات التي تمتص الصدمات أكثر من المصدات المعدنية العادية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول عالمياً في تدوير الإطارات المستعملة؛ حيث تقوم بدفن حوالي 300 مليون إطار مستعمل، وفي بريطانيا يتم دفن 50 ألف إطار مستعمل، وقد تزيد عن 25 مليون إطار مستعمل في السعودية.

وتعد الإطارات المستعملة "بيزنس" كبيرا معمولا به ومعتمدا في أوروبا وله ضوابط ومواصفات أيضاً، موضحاً أن استخدام الإطارات

آلاء حسن

دور داعم ومتميز لـ " هيئة الصناعة" في مشروع تدوير إطارات "إرحية"

خالد شعراوي

ننتظر الموافقات لبناء أول مصنع لإعادة تدوير الإطارات بالسالمي

جاسم الكندري

إعادة التدوير صناعة واعدة مليئة بالفرص أمام الشباب

د. الشريفي

دور مهم لإعادة التدوير في إيجاد مصادر بديلة للطاقة

الصدارة للأوروبيين

ويضع الاتحاد الأوروبي هدف الوصول إلى إعادة تدوير 50 في المئة من النفايات الخاصة به بحلول عام 2020 بالمقارنة مع 35 في المئة عام 2010 و23 في المئة عام 2001. وقد نجحت عدة دول في الوصول إلى هذا الهدف باكرا، وبحسب إحصائيات صدرت عام 2013 عن وكالة البيئة الأوروبية (EEA) جاء ترتيب الدول العشر الأولى من حيث التخلص من النفايات عبر إعادة التدوير كالتالي: النمسا 63 في المئة، وألمانيا 62 في المئة، وبلجيكا 58 في المئة هولندا، وسويسرا 51 في المئة، والولايات المتحدة والسويد 49 في المئة، ولوكسمبورغ 46 في المئة، والنرويج 42 في المئة، وأخيرا الدانمارك 40 في المئة.

وتدوير الإطارات المستعملة تعني تحويل المخلفات إلى منتجات جديدة لها فوائد اقتصادية وبيئية، لكن صناعة إعادة التدوير لا تزال تخطو خطواتها الأولى في العالم العربي . وتشير الدراسات إلى أن الدول العربية تخسر خمسة مليارات دولار سنوياً بسبب عدم استغلال النفايات الصناعية، بينما تبلغ كمية المخلفات في هذه الدول نحو تسعين مليون طن سنويا، ولا تتجاوز الاستثمارات العربية في تدوير المخلفات مئتي مليون دولار.

وقد التقت "الصناعة والتنمية" بعدد من صناع القرار داخل الشركات العاملة وخبراء في مجال البيئة على أهمية صناعة إعادة تدوير الإطارات المستعملة؛ حيث أجمعوا على أهمية تلك الصناعة في توفير فرص استثمارية حقيقية أمام الشباب ورجال الأعمال، لافتين إلى أن هناك دورا كبيرا لصناعة إعادة تدوير الإطارات المستعملة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنسجم بدورها مع الاهتمام الحكومي المتزايد في إطار اهتمام الدولة بتلك الصناعات وتحويلها إلى ثروة وطنية ضخمة تدعم الاقتصاد الوطني في هذه الدول، بينما لم يزل اهتمامنا بهذه الصناعة في الكويت دون المستوى المطلوب.

وبينوا أن صناعة إعادة تدوير الإطارات المستعملة والاستفادة منها باتت ضرورة للقضاء على التحديات البيئية وزيادة الموارد الاقتصادية وتحويلها من عبئ إلى منفعة اقتصادية وبيئية، بل وتفتح الكثير من الآفاق الاستثمارية والاقتصادية أمام المشاريع الوطنية وكذلك المبادرين.

**الاتحاد الأوروبي يضع هدف التخلص من 50 % من النفايات في 2020**

وقالوا إن تلك الصناعة شغلت، ولا تزال، اهتمام كثير من الدول، وأستطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في تطويرها، وجعلها ثروة وطنية ضخمة تدعم الاقتصاد الوطني في هذه الدول، بينما لم يزل اهتمامنا بهذه الصناعة في الكويت دون المستوى المطلوب.

وأشاروا إلى أن صناعة إعادة التدوير تفتح الكثير من الآفاق الاستثمارية والاقتصادية أمام المشاريع الوطنية.

للقطاع الخاص الكويتي دور كبير ومهم في إعادة تدوير الإطارات ا لمستعملة

وقالوا: هناك حاجة ماسة لتحقيق المزيد من الوعي البيئي مجتمعياً ومساندة الجميع من جمعيات نفع عام وجهات حكومية وقطاع خاص للنهوض بالبيئة، في ظل اهتمام عالمي وإقليمي متزايد باقتصاديات البيئة وأهمية السعي لتحقيق النهضة المطلوبة في صناعات التدوير بالكويت.

ولفتوا إلى أن تلك الصناعة باتت من بين الأولويات التي تحرص عليها دول الخليج في زيادة مواردها الاقتصادية وتوفير إيرادات للدولة، بدلاً من النفط الذي لم يعد الاعتماد عليه ممكناً في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة على المدى البعيد، كما أنها تعزز الاتجاه لتنويع الاقتصاد وتحقيق مزيد من الإيرادات وتوفير خامات مثل الصلبوخ بتكلفة متدنية.

وأكدوا أن تشجيع مثل تلك الصناعات يعزز بلا شك من الاتجاه لدى الشباب لإقامة صناعات صغيرة ومتوسطة واعدة في مجال إعادة تدوير الإطارات المستعملة سواء في البيئة المحلية أو خارجياً.

## خبرات عالمية

في البداية، أشارت رئيس مجلس

إدارة شركة أبيسكو آلاء حسن إلى أن الشركة- وبعد مضي 9 أشهر على مشروع تطوير إرحية - تمكنت من الانتهاء من عملية التقطيع مروراً بعملية النقل لمنطقة السالمي، وتجهيز الأرض الخاصة بإقامة المصنع الذي من المتوقع بناؤه قريباً. وقالت: إن عملية تقطيع الإطارات المستعملة تمت بنجاح رغم وجود بعض التحديات التي تمكنت الشركة من التغلب عليها من خلال رفع كفاءة المعدة المستعملة مع فريق ألماني متخصص في هذا المجال ولزيادة عملية الإنجاز. وقالت: إن التقطيع لكميات الإطارات المستعملة جاءت في ضوء الالتزام التعاقدي من الشركة تجاه هيئة الصناعة ومجلس الوزراء.

ولفتت إلى أن إجمالي الكميات التي تم نقلها حتى الآن من منطقة إرحية إلى منطقة السالمي بعد تقطيعها تراوحت ما بين 6.5 إلى 7 ملايين إطار مقطع. ولفتت إلى أنه تمت الاستعانة بخبرات وتجارب شركات أخرى في العمل لإنجاز الأعمال بالكفاءة المطلوبة وتطبيق الكميات نفسها، بالإضافة إلى متابعة عمليات الصيانة المستمرة.

وحول تطور عمليات إعادة التدوير والاستعانة بالخبرات الأوروبية فيها من قبل الشركة، قالت: إنه من الطبيعي قيام الشركة بتوقيع اتفاقيات تعاون مع إحدى الدول الأوروبية التي تصنف من المتصدرين الأوائل في العالم لتوريد وتركيب وتشغيل خطوط إنتاج خاصة بتدوير الإطارات لتحويلها إلى منتجات عدة لا تحصى حسب رغبة المستثمر، ويمكن استخدامها في شتى المجالات. واستدركت بالقول: إنه تم فعلياً الانتهاء من دراسة العقود قانونيا، بالإضافة إلى اختيار شركة الاستشارات الهندسية التي بدورها ستقوم بوضع

الرسومات والتصورات الصحيحة للمقاول المسؤول عن بناء المصنع، وتم الانتهاء من الدراسة البيئية، إضافة إلى تعيين وتخصيص شركات ذات خبرة عريقة في هذا المجال لتقوم بدور المراقبة على جودة خط الإنتاج وآلية إنشاء المصنع وإنتاج عالي الجودة.

## أهداف مستقبلية

وقالت: باستطاعة الكويت أن تسبق مثيلاتها من الدول المجاورة التي سبقتنا في تلك الصناعة لتكون الأفضل والأجمل والأقوى في المنطقة، وتحويل ذلك الذهب الأسود ليكون مواد مستخدمة في أفضل وأروع منطقة وبقعة سيقام تعميرها في الكويت.

وسيلة للمبدعين لإظهار قدراتهم من خلال مشاريعهم الصغيرة و ا لمتو سطة

## 11.5 مليون إطار

وبدوره، أوضح مدير إدارة تطوير الأعمال في شركة كي جي إل للنقل خالد شعراوي، وهي إحدى الشركتين العاملتين في مجال تدوير الإطارات المستعملة في منطقة إرحية، أن الشركة تمكنت حتى الآن من تقطيع 11.5 مليون إطار، وهو ما يعني أن الشركة تحتاج إلى مزيد من الأراضي للتخزين فيها.

وحول تطورات إنشاء المصنع الذي تنوي الشركة تنفيذه، قال شعراوي: هناك خطة وضعتها الشركة لتنفيذ المصنع على أرض الواقع، إلا أن هناك شروط يجب توافرها للتنفيذ منها موافقة الهيئة العامة للبيئة وإنشاء البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق، والتي يجب تجهيزها قبل بناء المصنع. وتوقع الانتهاء من الموافقات الخاصة بالبيئة لإنشاء المصنع وتجهيزه خلال شهرين. ولفت إلى أن دور هيئة الصناعة في المشروع مهم وفاعل كون الهيئة حلقة وصل رئيسة للاستماع إلى مشكلات الشركات والتغلب عليها، وكون الهيئة العامة للصناعة هي المشرفة على عمل الشركات في موقع رحية والسالمي. واستدرك بالقول: إن أي مشكلة تواجهها الشركات يتم على الفور التواصل مع هيئة الصناعة وطرحها عليهم، كما أن توفير مناطق لتخزين الإطارات المستعملة هي مسؤولية الهيئة كذلك. وأوضح أن تكاتف وتعاون الجهات المعنية مطلوب لإنجاز المصنع في الموعد المحدد ودون أية مشكلات تواجه المشروع.

## تكلفة متدنية

ومن جهته، أوضح المدير العام في الشركة الصناعية لحماية البيئة مهندس جاسم الكندري أن صناعة إعادة التدوير تأتي في إطار ما يعانيه العالم من أزمات عديدة وخطيرة يأتي في مقدمتها أزمة المواد الخام من الطاقة التي يتصدرها مشكلة المياه والحديد والصلبوخ والنفط الخام، وكذلك مشكلة التخلص من المخلفات الإنشائية والإطارات المستعملة والمنزلية ومخلفات المصانع والمجاري، والأهم والأشد قسوة المخلفات الملوثة والكيميائية والنووية وغيرها.

وبين الكندري أن مشكلة التخلص من المخلفات الإنشائية والصلبة والاستفادة منها، والتي يندرج تحتها الإطارات المستعملة تسمى إعادة التدوير والتي من خلالها يتم العمل على الاستفادة من مكونات إعادة التدوير مرة أخرى؛ حيث إن مساحة الكويت لا تتعدى 18 ألف كيلو متر مربع والصحراء هي مصدر للرزق والنفط. وبالتالي فإن الحل الوحيد للمخلفات هو العمل على تجميعها في مكانها وإعادة تدويرها مرة أخرى بشكل يعزز الاستفادة منها لتصبح تلك المخلفات موارد الغد. واستدرك الكندري بالقول: إن عملية الاستفادة من المخلفات الإنشائية تمر بعدة خطوات منها: تجميع المخلفات في مكان واحد وفرز المخلفات وتجميعها وإعادة تدويرها مرة أخرى. وأضاف: ينتج عن عملية إعادة التدوير مواد قابلة للاستخدام في عدة مجالات منها الصلبوخ الذي يعاد تدويره وتصديره للعملاء بتكلفة أقل من الصلبوخ الطبيعي، مستدركاً أن الشركة هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط التي تقوم بإعادة تأهيل الأراضي المستخدمة كمناطق لدفن النفايات والمساعدة في تحقيق التوفير المثالي لصالح أراضي الدولة.

## حلقة وصل

ومن جانبه، قال الخبير البيئي والاقتصادي د.فيصل الشريفي: إن الكويت لم تعد تحتمل مزيدا من النفايات، وأنه بات من الضروري وجود حلقة وصل بين الجهود الحكومية والقطاع الخاص للتعامل مع الأزمة الكبيرة التي تواجهها من خلال إعادة التدوير باعتبارها من أهم المعايير العالمية التي تعزز من وضع تلك النفايات وتحويلها إلى منفعة اقتصادية و بيئية.

واستدرك قائلا: إن هناك دورا فعالا للقطاع الخاص في الاستفادة من المخلفات الموجودة في الكويت، والتي تعزز من تنمية الموارد البديلة، وهو ما يعزز من العمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة. وقال: إن صناعة إعادة التدوير لا تزال بحاجة للمزيد من الجهود باعتبارها ثروة وطنية غير مستغلة بحاجة للمزيد من العمل خلال الفترة المقبلة، موضحاً أن تلك الصناعة ستكون بمنزلة جهود جبارة تعزز من الوضع البيئي والاقتصادي في الكويت.

وأشار إلى أن الصناعة لا تزال ثروة غير مستغلة، وتحتاج إلى تضافر جهودنا جميعاً لاستثمار ثرواتها الوطنية أفضل استثمار، وهو موضوع إعادة التدوير بوصفه صناعة تعود بالفوائد الكبيرة على الأوطان، والمقصود هنا إعادة تدوير النفايات الصناعية وغير الصناعية لتحويلها من مكونات تضّر بالبيئة إلى منتجات مفيدة.

300 مليون إطار في الولايات المتحدة يتم تدويرها و25 مليونًا با لسعو د ية

# الروبوتات.. كلفة أقل وأمان أعلى في الصناعات الغذائية

سيطرت الروبوتات على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء المتقدمة منها أو النامية، ومن بين الصناعات التي كان للروبوتات دور كبير فيها صناعة المواد الغذائية.

وربما لا يكون لدخول الـ "روبوتات" في مجال تجهيز الأغذية وتصنيعها البريق نفسه الذي أحدثه فوز الكمبيوتر "ديب بلو" على بطل الشطرنج جاري كاسباروف قبل نحو 20 عاماً، لكنها خطوة مهمة في سبيل تمكين الـ"روبوتات" من إنجاز مهام مثل الإمساك بالخضراوات والدجاج وتقطيعها، وهي أمور ظلت حتى الآن حكراً على البشر.

## صناعات غذائية

ومن بين الشركات المطورة لتلك الصناعة المهمة شركة «لاكوي» Lacquey في مدينة "دلفت" الهولندية التي أنجزت بالتعاون مع شركة "فتنون" لتصنيع معدات الصناعات الغذائية، أذرعاً روبوتية يُمكنها مثلاً إعداد ثمار الكرنب أو الملفوف، وتغيير اتجاهها، ونقلها إلى آلة تتولى عملية إزالة اللب، وتستعين لهذا الغرض بخمس كاميرات، إضافة إلى أدوات استشعار وثلاث أصابع للالتقاط.

وتُطور الشركة إصدارات أخرى تُنجز وظائف أخرى مُشابهة مثل عمليات تعبئة وتغليف الطماطم، والفلفل، والمانجو، ورأى الرئيس التنفيذي لشركة "لاكوي"، ريتشارك فان دير لينده، في هذه الأذرع الـ«روبوتية» علامة مهمة في مسيرة الـ"روبوتات"، وقال: "في الوقت الراهن في مجال الصناعة، فإنه يُمكن للبشر وحدهم القيام بذلك".

ويُعد عمل «لاكوي» مثالاً على ما تُتيحه التطورات الجارية من مهام جديدة أمام الـ"روبوتات" في مجال معالجة الأغذية وتصنيعها، ففي حين يسهل على الـ "روبوتات" التعامل مع أجزاء السيارات، وهي عناصر صلبة ومُتماثلة، فإنه يصعب عليها التعامل مع اللحوم والخضراوات والفواكه التي تتسم بليونتها وتنوع أشكالها وقابليتها للتلف سريعاً، وتتطلب إحساساً أكثر تطوراً، وقدرة أكبر على التحكم.

## تكلفة العمالة

وعلى الرغم من أهمية الروبوت في صناعة المواد الغذائية من حيث تقليل تكلفة العمالة، كما هي الحال في قطاعات أخرى، كما ترى شركات تصنيع الأغذية أنه بإمكان الاستعانة بالروبوتات، تحسين مستوى الأمن في الصناعة، بحسب رئيس قسم تكنولوجيا الصناعات الغذائية في "معهد جورجيا لأبحاث التكنولوجيا"، جاري ماك موري، الذي قال: في أي مكان يتعامل فيه بشر مع الغذاء، فإنهم يرتكبون أخطاء

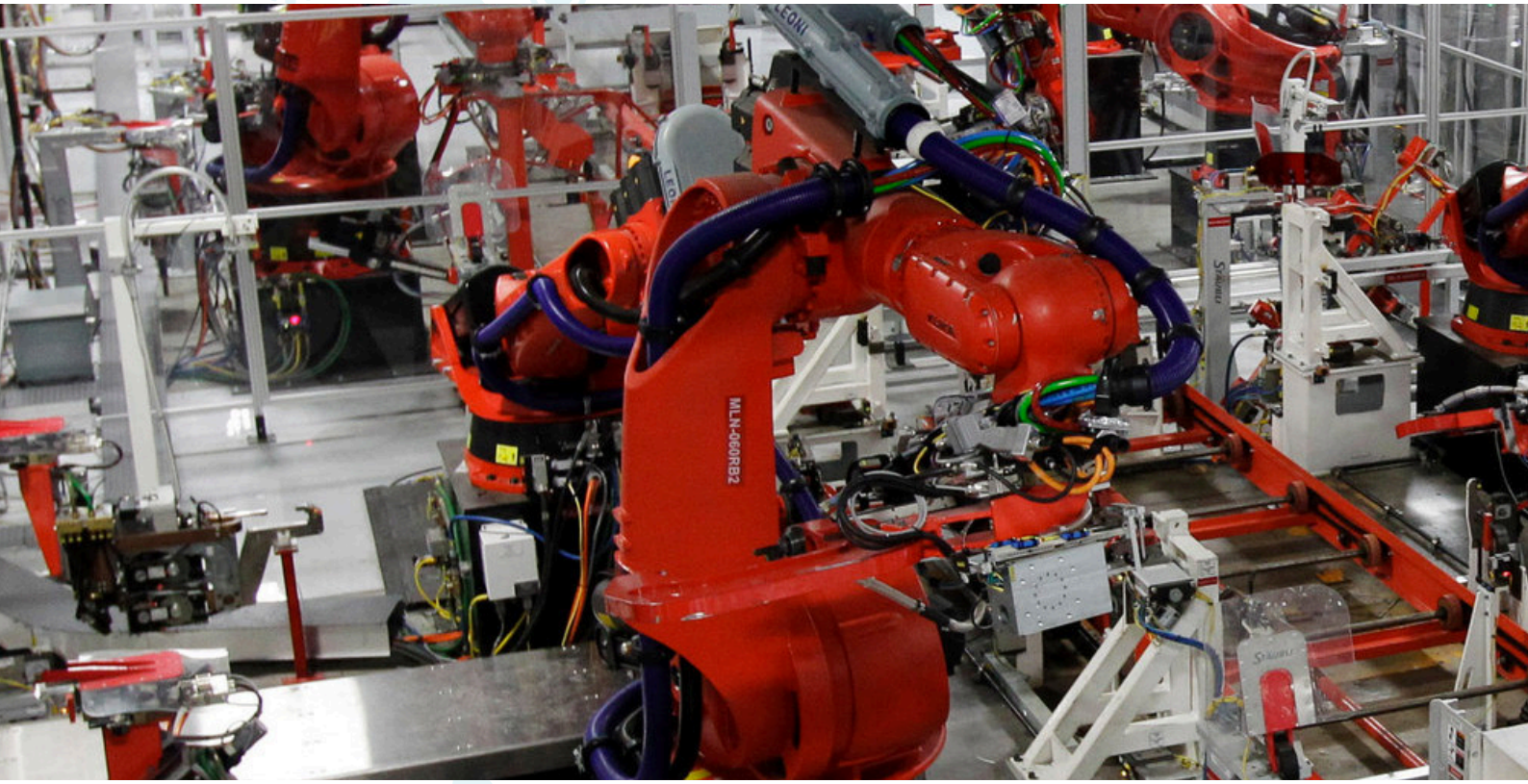

من حينٍ إلى آخر.

وتُكبد حوادث تلوث اللحوم أو الخضراوات، مثل التلوث ببكتيريا «الإشريكية القولونية» أو «إي كولاي» أو «الليستيريا»، مصانع الأغذية خسائر فادحة، وانتهت دراسة حديثة إلى أن استدعاء المصانع لمنتجاتها من اللحوم من الأسواق يُكلفها 109 ملايين دولار من قيمتها العامة في غضون خمسة أيام فقط من الكشف عن التلوث.

## 128 ألف شخص

وعلى الرغم من غياب الأرقام التي تتناول حالات محددة من قضايا التلوث في مصانع الأغذية، فإن "مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها" في الولايات المتحدة تُقدر دخول 128 ألف أميركي إلى المستشفيات سنوياً بسبب أمراض على صلة بالأغذية، ووفاة 3000 شخص منهم.

ويحتاج دخول الروبوتات مجال تصنيع المواد الغذائية إلى برمجة دقيقة ، إلا أنه يمكن لبرمجيات التعلم الآلي المتطورة تولي جانب كبير من هذا الأمر، وتأهيل الـ"روبوتات" لإنجاز مهام أكثر تعقيداً تتعلق بمجموعة متنوعة من الأطعمة، بحسب ما قال الأستاذ المساعد المتخصص في علوم الكمبيوتر في «جامعة كورنيل» الأميركية، أشوتوش ساكسينا.

واستخدم "ساكسينا" ذلك النهج لتعليم "روبوت" مزود بذراعين إعداد سلطة بسيطة، وفي البداية خاض الـ"روبوت" مرحلة تدريبية شملت استخدام السكاكين والملاعق والشوك وغيرها من الأدوات اللازمة لفحص الخصائص الملموسة للأغذية ومنها الطماطم، والخس، والجبن الشيدر، وفي المرحلة التالية تمكن الـ"روبوت" من تقطيع مكونات السلطة ونقلها.

ويظل من غير الواضح إذا كان بمقدور الـ « روبوتات» مضاهاة عمل الطهاة من البشر، وفي المدى القريب اعتبر «فان دير لينـد» أنه سيتوجب على شركته «لاكوي» والشركات المُماثلة، إثبات أن بإمكان آلاتهم العمل بوتيرة تُواكب البشر، أو تفوقهم في أداء مهام معينة ضمن خطوط الإنتاج القائمة.

## الدراسة القانونية الأولى المتعلقة بالقسائم الصناعية والخدمية والحرفية

لما كانت أموال الدولة الوسيلة الوحيدة التي تستعين بها الجهات الإدارية لممارسة نشاطها الذي حدده قانون إنشائها، مما يتطلب رسم سياسه عامة في استخدام هذه الأموال وإدارة تنظيمها والمحافظة عليها، وبناء على هذا جاء القانون رقم 56 لسنة 1996 ليسند للهيئة اختصاص تخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات داخل المنطقة واقتراح مواقع المناطق الصناعية والخدمية في إطار المخطط الهيكل العام. وتعتبر مباشرة الهيئة لتخصيص القسائم الصناعية داخلا في باب التصرف في الأملاك الخاصة باعتبار أن القسائم الصناعية المملوكة للدولة لا تعد من الأموال العامة لتجردها من عنصر التخصيص للمنفعة العامة، وإنما تعتبر من أملاك الدولة الخاصة، ومن ثم تخضع بحسب الأصل لأحكام القانون الخاص، ويجري التعامل في شأنها على ذات الشق الذي يجري به التعامل بين الافراد، والأصل أن مالك الشيء حر في استغلاله والتصرف فيه باعتبار أن حق الملكية يخول صاحبه من السلطات ما يمكنه من الحصول على كل منافع ما يملكه بالطريقة التي يختارها، ومن ثم لا يجوز إجبار الهيئة على التصرف في القسائم الصناعية على نحو معين أو إلزامها بتوفير مساحات جديدة للتخصيص، أو إعادة توزيع المساحات السابق تخصيصها.

ومن أهم الآثار المترتبة على اعتبار القسائم الصناعية من أملاك الدولة الخاصة وخضوعها لأحكام القانون الخاص أن استغلال القسائم الصناعية والحرفية والخدمية والانتفاع بها في الغرض المخصص لا يجب أن يكون وفقاً لما رسمه قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 والقانون 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة باعتباره الشريعة العامة؛ حيث أوجب أن يكون تأجير أملاك الدولة الخاصة العقارية بموجب عقد إيجار أو ترخيص بالانتفاع ثابتا بالكتابة، ومشتملاً على الشروط الجوهرية وحق الشخص في الانتفاع بالقسيمة مقتصراً على حق مجرد الاستعمال.

راجع طعن 460 ت /7/ جلسة 2014/4/2 وطعن 2004/179 ت جلسة 2004/12/27

وتقرير وجوب أن يكون الانتفاع بالقسائم الصناعية بموجب عقد إيجار مكتوب يجعل استغلال تلك القسائم والانتفاع بها بغير هذه الأداة داخلا في التعدي على أملاك الدولة سواء بقصد تملكها أو التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو الوصية، أو بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية الأخرى.

وهذا التعدي الذي يخول الهيئة إزالته إدارياً باعتباره عدواناً مادياً مجرداً من أي أساس قانوني، وبالمقابل فإن سكوت جهة الإدارة عن هذا التعدي من باب المسامحة. لا يمكن أن يكون أساساً أو سندا لذلك التعدي؛ إذ إن للدولة متى أرادت تطبيق القانون أن تزيل التعدي على أملاكها العامة والخاصة منهية

بدورها فترة المسامحة ، كما أن عدم وجود أضرار للغير أو لأملاك الدولة أو كون التعديات مجرد مزروعات تضفي رونقاً جمالياً لا تبيح التعدي على أملاك الدولة بدون ترخيص؛ إذ إن المصلحة العامة ينظر إليها بمنظور عام.
(طعن تمييز رقم 2005/1109 إداري جلسة 2017/5/8)
(طعن تمييز رقم 2006/936 مدني جلسة 2002/5/6)

ولعل من الآثار المترتبة على اعتبار عقد استغلال القسائم الصناعية والحرفية خاضعاً لأحكام القانون الخاص أنه في حال تنازل المخصص له عن القسيمة وموافقة جهة الإدارة على ذلك تنشأ علاقة مباشرة بين الدولة والمنتفع الجديد بغير واسطة المتنازل بما مؤداه أنه في حال التنازل وموافقة الجهة المختصة على ذلك ينقضي عقد المستغل الأول، وبالتالي ينقضي حتمياً عقد الاستثمار من الباطن الصادر معه، والذي يقع على حق المستغل الذي انعدم بانعدام حقه.
(طعن تمييز وقم 2001/312 مدني جلسة 2002/5/6)
- ولما كان المستقر عليه فقهاً وقضاء أن الانتفاع بالقسائم الصناعية بموجب عقد الإيجار يخول صاحبه مجرد استعمال القسيمة في الغرض المخصص له فإن ذلك يتفرع عنه مبدآن مهمان يجب الإشارة إليهما باعتبار الواقع الذي أوجد ذلك التطبيق من جهة أحكام القانون والمبادئ القضائية التي قررت عدم جواز الخروج عن هذا الحق من جهة أخرى، وذلك وفقاً لما يلي :-
المبدأ الأول : مدى جواز الحجز على القسائم الصناعية والخدمية والحرفية .
أورد فقهاء القانون نوعاً من القواعد في العلاقات القانونية، وهي قواعد يجب اتباعها، ولا يجوز أن يتفق الأفراد على استبعاد أحكامها؛ لأنها خارجة عن نطاق سلطان إرادتهم وكل اتفاق على مخالفتها يكون باطلا، ولا ينتج أي أثر، وهو ما اصطلح على تسميتها بالقواعد الآمرة .

وبالتالي متى ما نظم القانون واقعه معينة بأحكام خاصة فإنه يجب مراعاتها وعدم الخروج عنها، وتطبيقاً لذلك فقد نصت المادة 18 من القانون 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة على أنه لا يجوز أن ينشأ أي حق لأي شخص على أملاك الدولة بالمخالفة لأحكام القانون سالف الذكر، ولا يعتد بأي تصرف في هذه الأملاك، ولا يجوز الحجز عليها، وكذلك ما نصت عليه المادة (216/أ) مرافعات من عدم جواز الحجز على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة، ولما كانت القسائم الصناعية المملوكة للدولة هي أموال خاصة، فهي تخضع بحسب الأصل لأحكام القانون الخاص وبالتالي لا يجوز الحجز عليها، وقد نصت المادة (216 / أ) مرافعات صراحة باعتبار حق الانتفاع هو من الحقوق الشخصية المترتبة على عقد الترخيص، ولا يجوز أن يكون محلاً للحجز عليه.
(راجع طعن 640/7/جلسة 2/4/2014 وحكم استئناف 551/2012م /13 جلسة 11/10/2012)

ولقد أوردت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقول " وقننت الفقرة (أ) من المادة (216) ما هو مقرر من عدم جواز الحجز على الأموال العامة سواء أكان المال منقولاً أم عقاراً، كما حرص المشرع في هذه الفقرة على النص صراحة على عدم جواز التنفيذ بالحجز على الأموال الخاصة المملوكة للدولة، وذلك حسماً لكل خلاف في الرأي في هذا المنحنى.

المبدأ الثاني: مدى جواز عرض القسائم الصناعية والخدمية للبيع بالمزاد العلني.
لما كان من الآثار القانونية المترتبة على رسو المزاد في البيع الجبري هو انتقال ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز إلى الراسي عليه المزاد مقابل الثمن الذي دفعه، وأن المشتري يستمد حقه من محضر البيع الذي اشترى بمقتضاه ذلك المنقول أو العقار على أساس ما دفعه من ثمن. وبالتالي فإن عرض القسائم الصناعية والخدمية والحرفية للبيع بالمزاد العلني، ورسو المزاد على المشتري يرتب آثاراً على الهيئة من حيث انتقال عقد الانتفاع بالقسيمة إلى الراسي عليه المزاد على الرغم من اقتصار الحق المتمثل في عقد الانتفاع بالقسيمة على حق الاستغلال فقط ودون تخويل صاحبها أية حقوق أخرى ، ولما كان على نحو ما قررنا من عدم جواز الحجز على أملاك الدولة الخاصة على النحو المقرر في المادة (216) فقرة (أ) من قانون المرافعات وما نص عليه في القانون 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة، ولما كان البيع بالمزاد العلني هو أثر لازم من آثار إيقاع الحجز لاستيفاء الديون فقد استقر القضاء حسماً لاستقرار المراكز القانونية بشأن الحجز على أملاك الدولة الخاصة وعرضها بالمزاد العلني إلى تقرير أنه « لا يجوز بيع حق الانتفاع بالعين المؤجرة والذي يعد في حقيقته طلب تنازل عن الحق في الإيجار» كما أن نص المادة 19 من المرسوم بقانون 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة لم يفصح عن جواز عرض القسائم الصناعية أو حق الانتفاع بها من قبل شاغليها للبيع بالمزاد العلني فالحق المخول لمستغليها هو الانتفاع فقط.
(راجع طعن تمييز 950، 2012/968 مدني حكم 2014/3/24)
والله ولي التوفيق،،،

## الدراسة القانونية الثانية المتعلقة بالتراخيص الصناعية في ظل أحكام القضاء

صدر القانون رقم 22 لسنة 2009 في شأن الموافقة على (نظام) قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي نص في المادة الثانية على إلغاء الباب الأول من القانون رقم 56 لسنة 1996 حيث اشتمل هذا الباب على تنظيم خاص للتراخيص الصناعية فقد أصبحت التراخيص الصناعية والإجراءات المتعلقة بها تندرج تنظيمياً تحت الباب الخامس من القانون رقم 22 لسنة 2009 المشار إليه، وذلك من حيث تقديم طلب الترخيص وإجراءات إصداره والتظلم في حال رفضه أو إلغائه.

ولما كان طلب الترخيص الصناعي لإقامة المشروع الصناعي أو توسيعه أو تطويره أو تغيير إنتاجه أو دمجه في مشروع صناعي آخر أو تجزئته لأكثر من مشروع أو تغيير موقعه أو التصرف به جزئياً أو كلياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ والأهداف العامة لتطبيق القانون، والذي نصت عليه المادة (3) من القانون 22 لسنة 2009 بضرورة مراعاة عدة اعتبارات منها:

- مساهمة القطاع الصناعي في زيادة الدخل القومي وتوسيع قاعدة التشابك الاقتصادي في دول المجلس وتقوية نشاطاته
- سياسة دول المجلس تجاه التصنيع ومتطلبات الخطط الاقتصادية وبرامج التنمية الاقتصادية.
- حاجات البلاد الاقتصادية وإمكانيات الاستهلاك المحلي والتصدير.
- استجلاب التقنية الملائمة المتطورة وتوطينها في البلاد.
- التوافق مع ضوابط ومعايير اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- التعاون والتكامل والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبالتالي يستوجب حال تقديم طلب الحصول على ترخيص صناعي ضرورة مراعاة تلك المبادئ والأهداف التي نص عليها القانون، وهو ما ذهب إليه القضاء الإداري في تطبيقه لنصوص قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 بالقول" إنه بصدور القانون رقم 56 لسنة 1996 فقد نظم المشرع إجراءات وشروط منح التراخيص الصناعية وأحاطها بسياج من القواعد الهامة؛ نظراً لما لها من آثار كبيرة على الاقتصاد القومي للبلاد ومناط بالهيئة العامة للصناعة إصدار تلك التراخيص بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن على النموذج المعد لذلك مستوفياً كل الشروط والأوراق والمستندات، فإذا لم يتم تقديم تلك الأوراق للهيئة مستوفياً فلا يكون ثمة وجه للقول بوجود التزام قانوني عليها بالسير في إجراءات إصدار الترخيص.

(حكم 2013/970،1070 إداري جلسة 7/ 12/ 2014)

وبالمقابل لا يمكن الاستناد إلى وقائع سابقة تم الترخيص لأصحابها بإصدار تراخيص صناعية مخالفة لتلك المبادئ والأهداف التي نص عليها القانون سبيلاً إلى الاحتجاج على جهة الإدارة بقاعدة المساواة في مجال القرارات الإدارية؛ لأنه من المقرر قضاء «ولئن كانت جهة الإدارة ملزمة باتباع قاعدة المساواة في مجال القرارات الإدارية والتي تفرض التماثل في المراكز القانونية باعتبار أن الأفراد متساوون أمام القانون إلا أنه لا يجوز الإسناد إلى تطبيقات خاطئة ومخالفة للقانون للمطالبة بمثلها، ذلك أن الخطأ في تطبيق القانون لا يبرر خطأ مثله، وأن مخالفة القانون لا يبرر التمادي في الخطأ لمنافاة ذلك مع حسن سير الإدارة ومبدأ المشروعية»

(طعن تمييز رقم 206 لسنة 1993 جلسة 1993/24)

ومما يجدر الإشارة إليه أنه ونظراً لما ترتبه الموافقة المبدئية الصادرة من جهة الإدارة حال صدورها متوافقة مع الأهداف والمبادئ التي رسمها القانون واللائحة وعدم الاحتجاج بوقائع مخالفة تم الحصول بموجبها على تراخيص صناعية، ولكون الترخيص الصناعي متطلبا لازما للحصول على القسيمة الصناعية لإقامة المشروع الصناعي، بل وتتضمن الموافقة المبدئية غالباً

النص على تخصيص قسيمة صناعية بمساحة محدودة لإقامة المشروع الصناعي، إلا أن ذلك كله لا يوجب على جهة الإدارة الالتزام بتخصيص القسيمة الصناعية تبعاً لصدور الموافقة المبدئية أو الترخيص الصناعي، وذلك على النحو المقرر قضاء من أنه « لما كان المقرر قانوناً أن استيفاء صاحب الشأن لكل الشروط المنصوص عليها في القانون واللائحة لا تكفي في ذاتها لتخصيص قسيمة صناعية لمشروعه بل لا بد من توافر القسيمة أو الأرض اللازمة لإقامته، ولذلك تم تشكيل لجنة تخصيص القسائم لدراسة الحالات المستحقة ولها سلطة تقديرية مطلقة في تحديد أولوية توزيع القسائم الصناعية حسب المتوافر لديها، وحيث إن قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 قد خلا من نص يلزم الهيئة بتخصيص قسيمة صناعية لكل متقدم لها بل خولها سلطة تقديرية في هذا الشأن حتى ولو كان صاحب الشأن مستوفياً لكل الشروط المقررة في القانون واللائحة على نحو ما سلف فالتخصيص حق للهيئة، ومتروك لمطلق تقديرها وغير خاضع لرقابة القضاء » (حكم رقم 2012/1723م/6 جلسة 2012/10/15)

وكذلك من المقرر قضاء « أن الهيئة غير ملزمة بتخصيص قسيمة لكل من يتقدم إليها حتى ولو كان مستوفياً لكل الشروط المقررة قانوناً، وهو حق متروك للهيئة لمطلق تقديرها وغير خاضع لرقابة القضاء ، وإن قرار تخصيص القسائم الصناعية تستقل به الهيئة العامة للصناعة بصرف النظر عن الاعتبارات التي أثارها المستأنف بما في ذلك تخصيص قسائم لآخرين معاصرين له» (حكم 2009/1447م/2 تاريخ 2009/6/28)

ولما كان المستقر عليها قضاء أنه من المبادئ المسلمة في القانون الإداري أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة هو تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه وهو مؤقت بطبيعته قابل للسحب، أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للإلغاء متى تم وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، ذلك أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا يتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الأفراد والإدارة، بل يجب أن تعلو المصلحة العامة في هذا الأمر الذي يتعلق أساساً بتسيير مرفق عام وتتحول المصلحة الفردية إلى تعويض إن كان لذلك أساساً من القانون.

(طعن تمييز رقم 15 لسنة 1990- جلسة 1990/5/20)

ولهذا كان من الأسباب الأخرى التي يحق للهيئة إلغاء التراخيص الصناعية والخدمية وغير المنصوص عليها في قانون الصناعية رقم 1996/56 وتعديلاته هو إلغاء الترخيص للمصلحة العامة ذلك أن المصلحة العامة تدور وجوداً وعدماً من سلوك جهة الإدارة وتصرفاتها للحكم بمشروعية أو عدم مشروعية قراراتها الإدارية، وبالتالي إذا سلكت جهة الإدارة سلوكاً غايته ومناطه تحقيق المصلحة العامة كان قرارها غير قابل للإلغاء، ولهذا من المقرر قضاء « بأن إلغاء الإدارة لتنظيم عملية استخراج الصلبوخ والسيطرة عليها أو الحد من أضرارها أو عن طريق حظرها ومنع التراخيص بها وإلغاء التصاريح الخاصة بما هو من إختصاصات جهة الإدارة، ويدخل في نطاق سلطتها التقديرية التي لا معقب عليها فيها متى استهدفت الصالح العام بقصد المصلحة العامة»

((طعن 1998/517-تجاري جلسة 1999/5/31

وإعمالا لذلك ونظراً لطبيعة الوظيفة الإدارية وملابساتها وظروف أدائها وتقدير ملائمة التصرف الإداري، وعلى نحو ما اتجه القضاء إليه في هذا الجانب فإنه يمكن القول إن للإدارة إلغاء التراخيص الصناعية للمصلحة العامة تلازماً مع مبررات جوهرية تشتمل على الآتي: -

- إن الإدارة ليست مجرد إدارة لتنفيذ القانون بل مسؤولة عن إشباع الحاجات العامة للمواطنين في إطار مبدأ المشروعية.

- إنه يجب على جهة الإدارة مواجهة الملابسات والظروف المختلفة التي تواجه الإدارة عند القيام بوظيفتها الإدارية.

- إن لجهة الإدارة اختيار النسب وأفضل الأوقات للقيام بالعمل الإداري واتخاذ القرارات اللازمة أو الملائمة التي تكفل لها ضمان سير المرفق العام.

- وإعمالا لما سبق بيانه فإنه يجوز للهيئة العامة للصناعة متى ما رأت أن هناك اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة إلغاء بعض التراخيص الصناعية القائمة بعد سلوكها الإجراءات القانونية المتطلبة قانوناً لإلغاء الترخيص بصدور القرار من مجلس إدارة الهيئة دون أن يكون قرارها عرضة للإلغاء القضائي مع مراعاة خضوع قرارها لرقابة القضاء الذي يملك بحث الوقائع التي بني عليها القرار بقصد التحقيق من مطابقته للقانون ، وتنكب الإدارة لوجه المصلحة العامة هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري الذي يلزم فيه توافر ركن القصد بالنسبة لها حتى يمكن إلغاء القرار الإداري لعيب في استعمال السلطة أو الانحراف بها»

(الطعن 60 و 63 لسنة 1994 تجاري جلسة 1994/6/27)

(الطعن 190لسنة 1994 تجاري جلسة 1996/12/8)

# "هيئة الصناعة" قدمت مشروع مذكرة تفاهم في مجال أنشطة التقييس إلى الحكومة الأوكرانية

شاركت الهيئة العامة للصناعة في أعمال الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الكويتية - الأوكرانية المشتركة للتعاون في المجال الاقتصادي والفني والتجاري الذي استضافته العاصمة الأوكرانية كييف خلال الفترة من ٢١إلى ٢٢ سبتمبر الماضي.

وجاءت مشاركة الهيئة العامة للصناعة ضمن وفد الكويت المشارك في أعمال اللجنة، والذي ضم ممثلين لكل من: وزارة التجارة والصناعة، وزارة الخارجية، الهيئة العامة للاستثمار، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مؤسسة الموانئ الكويتية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للشباب، الإدارة العامة للطيران المدني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ويأتي الاجتماع الثالث للجنة انطلاقا من الرغبة المشتركة في تعزيز وتعميق الصداقة والتعاون على جميع الأصعدة والمجالات.

وقد ترأس وفد دولة الكويت في الاجتماع سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر فهد المالك الصباح، فيما ترأس الجانب الأوكراني معالي وزير الطاقة وصناعة الفحم الأوكراني السيد إيغور نساليك، ومثل الهيئة العامة للصناعة في الاجتماع رئيس قسم العلاقات الدولية بإدارة المواصفات والمقاييس المهندس وليد خالد المجني.

وقد سادت روح الود والرغبة في التعاون على أجواء المباحثات بين

الطرفين وأبلغ أحدهما الآخر بالتطورات الإيجابية للسياسة الاقتصادية التي تلتزم بها حكومتا البلدين الصديقين، فيما أجريت المباحثات بشأن تطويرالتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وحددا الإجراءات اللازمة التي من المناسب تنفيذها في الوقت القريب لتنشيط التعاون بينهما.

وقد توجه الجانب الأوكراني بالشكر الجزيل للجانب الكويتي على تزويده بالقوانين والأنظمة الخاصة بالمواصفات

والمقاييس الكويتية، وذلك ردا على طلب الجانب الأوكراني.

وفي إطار التعاون الثنائي في مجال المواصفات والمقاييس بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا قدم الجانب الكويتي للجانب الأوكراني مشروع مذكرة تفاهم في مجال أنشطة التقييس بين حكومة دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للصناعة (ادارة المواصفات والمقاييس) والحكومة الأوكرانية ممثلة في وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة؛ حيث أبدى الجانب الأوكراني استعداده لدراسة المقترح المقدم والرد عليه من خلال القنوات الدبلوماسية.

هذا وقد عبر الطرفان عن ارتياحهما بشأن نتائج الاجتماع، وأعلنا تطلعاتهما في التأثير الإيجابي على تطوير التعاون بين البلدين وتوطيد العلاقات الثنائية.

## ϖ Accident Emergency Call Systems (AECS)

• The expert from the Russian Federation, chairing the IWG on AECS, presented an updated proposal of draft UN Regulation on AECS. As Secretary of the IWG on AECS, the expert from OICA introduced GRSG-112-15 proposing some further editorial corrections to ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/12. The expert from the Russian Federation introduced GRSG-112-27 clarifying mainly the scope and definitions of the draft UN Regulation. She informed GRSG that from, a technical point of view, the corridor of sled pulse (60g) specified in ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/12 was severe enough, but taking into account the importance and urgency for the adoption of the new UN Regulation by all Contracting Parties, the Russian Federation would support the more stringent corridor (65g) in line with the EU legislation. The expert from OICA reiterated a concern about the economic burden for technical services and laboratories offering the more stringent tests due to the considerable costs of test equipment performing such acceleration/declaration of 65g.

• Following a detailed consideration of ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/12, GRSG adopted the new UN Regulation on AECS as reproduced in GRSG-112-42, subject to a final review at its October 2017 session of the official translations into the French and Russian languages. The GRSG Chair thanked again for the excellent work done by the IWG and for the acceptance by the Russian Federation to support the final proposal. The secretariat was requested to submit the adopted proposal to WP.29 and AC.1 as new draft UN Regulation on AECS for consideration at their November 2017 sessions, subject to a final review at the forthcoming GRSG session.

## ❖ In-vehicle Electronic Data Storage Systems

• The secretariat reported on the recent adoption by WP.29 of the guideline on cyber security and data protection (ECE/TRANS/WP.29/2017/46), submitted by the IWG on Intelligent Transport Systems (ITS) and on its decision to include the guideline as a new annex to the Consolidated Resolution on the Construction of Vehicles (R.E.3.). In this respect, GRSG noted draft Revision 5 of R.E.3 (GRSG-112-18) and endorsed it.

• materials only). GRSG welcomed the proposal and noted some minor editorial corrections. Following the discussion, GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/6 and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 as draft Supplement 6 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 43 for consideration at their November 2017 sessions.

• The expert from CLEPA presented ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/8, proposing to clarify in Figure 2a of Annex 21 the lateral limits of any opaque obscuration. GRSG noted general support and adopted the proposal. The secretariat was requested to submit it to WP.29 and AC.1 as part (see para. 11 above) of draft Supplement 6 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 43 for consideration at their November 2017 sessions.

• The expert from France proposed to align the French and English version of Revision 3 of UN Regulation No. 43 (GRSG-112-07-Rev.1). GRSG adopted the proposal as reproduced in Annex II to this report and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 as Corrigendum 6 to Revision 3 and as Corrigendum 1 to Revision 4 of UN Regulation No. 43 for consideration at their November 2017 sessions.

• The expert from OICA introduced GRSG-112-29 to correct some inconsistencies in Annex 21, Table 2 and to align it with Global Technical Regulation No. 6 on safety glazing. GRSG welcomed the proposal and agreed to resume its consideration at the next session on the basis of an official document.

• The expert from France reported on the work progress of the task force to align the French and English version of UN Regulation No. 43. He volunteered to submit concrete proposals at the next GRSG sessions.

• Experts from the following countries participated in the work, following Rule 1(a) of the Rules of Procedure of the World Forum for Harmonization of Vehicle Regulations (WP.29) (TRANS/WP.29/690, ECE/TRANS/WP.29/690/Amend.1 and Amend.2): Belgium, Canada, China, Czechia, Finland, France, Germany, Hungary, India, Italy, Japan, Kuwait, Latvia, Luxembourg, Netherlands, Norway, Poland, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, South Africa, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (United Kingdom) and United States of America. An expert from the European Commission (EC) also participated. Experts from the following non-governmental organizations participated: European Association of Automotive Suppliers (CLEPA), European Liquefied Petroleum Gas Association (AEGPL), International Motorcycle Manufacturers Association (IMMA), International Road Transport Union (IRU), International Organization of Motor Vehicle Manufacturers (OICA), International Organization for Standardization (ISO) and International Association for Natural Gas Vehicles (NGV Global).

• Participated in the meeting Engineer \ Adnan Ibrahim Al-Salman - Chief standards and metrology Eng. - Standards and Metrology Department in Public Authority For Industry represented the State of Kuwait

• several regulations on vehicles, including the safety of technical regulations have been discussed in previous meetings.

## ϖ Regulation No. 43 (Safety glazing)

• The expert from Germany introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2017/6 to fully align (a) the provisions for the headform test with deceleration measurement and (b) the test of resistance to abrasion with those of the corresponding standard ISO 15082:2016-11. He added that the main amendments according to this standard were the addition or modification of important test details, the correction of the headform calibration values and the introduction of abrasion reference materials; the latter combined with an abrasive-wheel qualification and a correction calculation (for plastic

# الكويت تشارك في الاجتماع ١١٢ للمنتدى الدولي لتحقيق التوافق والانسجام في اللوائح الفنية المتعلقة بالمركبات
# United Nations ECE WP29 GRSG 112

# Kuwait participates in the 112th meeting of the International Forum for Harmonization and Harmony in the Technical Regulations on Vehicles
# United Nations ECE WP29 GRSG 112

## ϖ Attendance

- The Working Party on General Safety Provisions (GRSG) held its 112th session from 24 - 28 April 2017 in the United Nations building in Geneva, Switzerland. The meeting was chaired by Mr. Antonio Erario (Italy), Chairman Mr. Antonio ERARIO welcomed all the attendance by thanking them for their participation in this meeting.
- The Technical Committee meeting of the Working Party on General Safety GRSG is held periodically twice a year, and the attendance of experts and officials, specialists and engineer members of the United Nations level (as observers) and members of the UN ECE WP29 (workers have the right to vote).

development of test procedures for a new draft regulation on Advanced Driver Assist Systems (ADAS) to avoid such blind spot accidents by a driver information and warning system. GRSG welcomed the information and the progress made by the Federal Highway Research Institute of Germany (BASt).

58. The expert from Canada informed GRSG that his country had conducted several investigations on this subject and that the corresponding reports were publicly available. He offered to provide the expert from BASt with detailed results on these investigations.

59. Following the discussion, GRSG agreed to resume consideration of this subject at its next session on the basis of a first draft of the new UN Regulation on ADAS expected to be submitted by Germany.

## XX. Election of officers (agenda item 19)

60. In compliance with Rule 37 of the Rules of Procedure (TRANS/WP.29/690 as amended by Amendments 1 and 2), GRSG called for the election of officers on Wednesday afternoon, 12 October 2016. Mr. A. Erario (Italy) was unanimously re-elected as Chair and Mr. K. Hendershot (Canada) as Vice-Chair for the GRSG sessions scheduled for 2017.

## XXI. Other business (agenda item 20)

### A. Regulation No. 105 (ADR vehicles)

61. GRSG noted the endorsement by the Working Party on the Transport of Dangerous Goods at its May 2016 session of ECE/TRANS/WP.29/2016/90 (based on ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/13) to align the provisions of UN Regulation No. 105 with those of the new 2017 edition of the European Agreement concerning the International Carriage of Dangerous Goods by Road (ADR). GRSG reconfirmed its adoption and submission to WP.29 and AC.1 for consideration at their November 2016 sessions, as draft 06 series of amendments to UN Regulation No. 105.

### B. Tributes to Messrs. Damm and Pichon

62. Learning that Mr. Christian Pichon (France) would be retiring, GRSG thanked him for his considerable contributions over the last decades to the activities of GRSG. GRSG recognized his commitment with a long applause and wished him a long and happy retirement.

63. GRSG noted that Mr. Richard Damm (Germany) was taking over new responsibilities in his Government and that he would no longer attend the sessions. GRSG acknowledged his continued support during all the years of participation in the sessions and especially his dedication as Co-Chair of the GRSG IWGs on PSG and leader of Task Force on 3D H-point machine. GRSG recognized his commitments with a long applause and wished him a great success in his future activities.

communication requirements for emergency calls originating from vehicles. The expert from ITU introduced the ITU Conformity Assessment Steering Committee (GRSG-111-40).

48. Finally, GRSG agreed that an extension of the mandate of the IWG on AECS was not necessary and to resume consideration of this subject at its next session in April 2017. GRSG endorsed the following suggestions by the Chair:

(a) Experts were invited to send their written comments on the AECC requirements (GRSG-111-15) to the expert from OICA by end of November 2016 at the latest;

(b) Experts were invited to participate in a task force meeting organized by OICA and scheduled to be held in January 2017 to discuss the remaining open issues (GRSG-111-38);

(c) Contracting Parties were invited to consider, at the highest level, possible solutions to resolve the incoherence of their positions on the pulse peak of 60g versus 65g.

## XV. International Whole Vehicle Type Approval (IWVTA)

49. GRSG welcomed the good news that the World Forum WP.29 had endorsed, at its June 2016 session, the text of draft Revision 3 to the 1958 Agreement as reflected in ECE/TRANS/WP.29/2016/2 and that no objection had been raised from the represented Contracting Parties to the 1958 Agreement (report ECE/TRANS/WP.29/1123, paras. 48 and 49). GRSG noted that WP.29 had invited the representative of EU to proceed with the notification process of Revision 3 to United Nations Office for Legal Affairs (OLA). It was also noted that the corresponding EU decision as well as the text of Revision 3 had been published on 11 October 2016 in the EU official journal L274.

50. GRSG recalled the discussion during its previous session on GRSG-110-24 and its decision to split Regulation No. 116 into three UN Regulations, specifically on (i) anti-theft devices, (ii) alarm systems and (iii) immobilizers. GRSG noted that the Task Force was still working on concrete proposals that were expected to be submitted for consideration at the next GRSG session. GRSG also noted that UN Regulations Nos. 18 and 97 would be incorporated into the new proposals. GRSG agreed to keep UN Regulation No. 116, but to remove some provisions and to insert the latter ones into two new UN Regulations.

51. The Chair suggested deferring the discussion of this subject to the next GRSG session in April 2017 awaiting the proposals by the Task Force.

## XVI. Consolidated Resolution on the Construction of Vehicles (R.E.3)

52. The expert from IMMA withdrew ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2015/30. GRSG agreed to remove this item from the agenda of the next session.

## XVII. In-vehicle Electronic Data Storage Systems

53. GRSG recalled its recent exchange of views on the activities on data recording and data protection in the Working Parties subsidiary to WP.29 and their IWGs involved in automated driving (ITS/AD), Automatically Commanded Steering Functions (ACSF) within the Working Party on Brakes and Running Gears (GRRF) and Accident Emergency Call Systems (AECS) and others (event data recorder, odometer, etc.). Thus, GRSG noted the recommendation by WP.29 that these activities be coordinated by ITS/AD. It was also noted that the World Forum WP.29 was expected to consider at its November 2016 session draft guidelines on measures for cyber security and data protection.

54. The expert from the United Kingdom underlined the urgent need to ensure cyber-security and announced that his Government had considered funding trial projects. The expert from the United States of America endorsed the position and informed GRSG about the collection of useful statistical data on road vehicle accidents following the enforcement of a new regulation on event data recorder in 2012. He announced his intention to report back to WP.29 and GRSG on this subject at their forthcoming sessions. GRSG welcomed the offer.

## XVIII. Global Technical Regulation No. 6 (Safety glazing)

55. The expert from the Republic of Korea, chairing the IWG on Panoramic Sunroof Glazing (PSG), reported on the outcome of the fifth and sixth meetings of the Group (GRSG-111-32). On behalf of the IWG, he presented GRSG-111-34, proposing to further clarify the scope of Global Technical Regulation (GTR) No. 6 on safety glazing. He added that the IWG would need more time to complete some research on ceramic printed areas and, thus, that the Group had decided to amend the Terms of Reference (GRSG-111-33). As the mandate of the IWG ended in October 2016, he underlined the need to extend the mandate of the IWG by one and a half years.

56. GRSG welcomed the work progress of the IWG and agreed to resume consideration of GRSG-111-33 at the next session. The GRSG Chair requested the secretariat to circulate GRSG-111-34 with an official symbol. He announced his intention to seek the consent of WP.29 and the Executive Committee AC.3 of the 1998 Agreement to extend the mandate for the IWG until June 2018.

## XIX. New regulation on Advanced Driver Assist Systems (ADAS)

57. As a follow-up to his presentation of the previous GRSG session, the expert from Germany introduced GRSG-111-24 on the

## XII. Regulation No. 118 (Burning behaviour of materials)

38. The expert from Germany introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/23 aimed at simplifying the administrative procedures that do not benefit the level of safety. GRSG adopted the proposal and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Supplement 3 to the 02 series of amendments to UN Regulation No. 118.

39. The expert from Germany presented updated test requirements for electric cables sleeves and cable conduits (ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/24 superseding ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/3). The expert from OICA supported the principles of the proposal, but underlined the need for transitional provisions that give sufficient lead-time for the automotive industry. GRSG reviewed the proposal as reflected in GRSG-111-30-Rev.1. GRSG noted the preference by the experts from CLCCR and OICA to add one additional year (2021 instead of 2020 for all registrations) to the date specified in paragraph 12.13.

40. Finally, GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/24 as reproduced in Annex III to this report and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft 03 series of amendments to UN Regulation No. 118.

## XIII. Regulation No. 121 (Identification of controls, tell-tales and indicators)

41. The expert from the Russian Federation recalled that the purpose of document ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/17 was to insert into UN Regulation No. 121 a new symbol for the emergency call control and tell-tale. GRSG noted an editorial correction to footnote [21] (replace 'reoriented' by 're-orientated') and agreed to submit it to WP.29 in parallel with the new draft Regulation on AECS (paras. 44-48 below).

42. The expert from OICA presented GRSG-111-37 (superseding ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/26) aimed at aligning the provisions of UN Regulation No. 121 to those of the 07 series of amendments to UN Regulation No. 16 on safety-belts.

43. The expert from OICA suggested aligning the text of item No. 31 with that of standard ISO 2575 (GRSG-111-14). GRSG generally supported the proposal with a study reservation on GRSG-111-37 from the expert from Germany. GRSG decided to resume consideration of the proposals at its next session in April 2017 and requested the secretariat to circulate both documents (GRSG-111-14 and GRSG-111-37) with an official symbol.

## XIV. Accident Emergency Call Systems (AECS)

44. On behalf of the IWG on AECS, the expert from the Russian Federation presented a draft UN Regulation on AECS (ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/19) and GRSG-111-06 with a detailed justification for the proposal. He introduced GRSG-111-07 with some further amendments proposed by the IWG on AECS. He drew the attention of GRSG to the limited scope of the new Regulation. He added that several functionalities were not covered by the provisions of the draft UN Regulation such as (i) the communication module functionality and communication antenna functionality unless otherwise prescribed in the Regulation, (ii) the additional data to the Minimum Set of Data (MSD) to be convened to Public Service Answering Party (PSAP), (iii) the format of the data, the mechanism and logic of data transmission, data exchange protocol, (iv) the operation modes and conditions of transitions between such modes, (v) performance of the test call and test data transfer, the response to protocol commands received from infrastructure and network registration logic, privacy, data protection and personal data processing as well as (vi) Periodical Technical Inspection (PTI). These functionalities would have to be resolved or approved on a national/regional level.

45. GRSG welcomed the document and acknowledged the work of the IWG on AECS. GRSG noted a number of comments on the scope of the new Regulation and reviewed the proposal as reflected in GRSG-111-38. The expert from the Russian Federation introduced GRSG-111-13 clarifying that the draft UN Regulation does not apply to AECD/AECS functionality assessment in case of vehicle rollover. The expert from Japan presented study results on the peak pulse in comparison with three crash test methods (GRSG-111-26). He concluded that the corridor of the sled pulse (60g) specified in ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/19 was severe enough for real world crashes. The experts from the Russian Federation and Switzerland supported that position. The expert from EC explained that his organization had already issued the EU legislation with a pulse peak of 65g and, thus, he would not be in the position to support the proposal. He raised a study reservation to consider in detail the study results of GRSG-111-26. GRSG agreed to keep GRSG-111-26 on the agenda as a reference document

46. The expert from OICA gave a presentation on the current status of regulatory developments and proposed possible steps forward (GRSG-111-39). He introduced GRSG-111-15 which proposes further amendments to ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/19 aimed at introducing type approval requirements for Automatic Emergency Call Component (AECC). The proposal received general support.

47. GRSG welcomed GRSG-111-04 which lists ITU recommendations referenced in draft UN Regulation on AECS that specify the speech

## IX. Regulation No. 73 (Lateral protection devices)

27. The expert from CLCCR introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/18 amending the scope of the Regulation to ensure that as many vehicles as possible were fitted with a lateral protection device and preferred to insert derogations for some niche products (GRSG-110-20-Rev.1). The expert from the United Kingdom raised concerns and preferred to keep the amendments as proposed in ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/2 which allows Contracting Parties to object or accept such lateral protection devices. GRSG noted a number of comments on and general support for ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/18.

28. Finally, GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/18 and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Supplement 1 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 73.

## X. Regulation No. 110 (CNG and LNG vehicles)

29. The expert from France proposed incorporating new provisions concerning refrigeration systems for cooling the cargo compartment which are connected to the compressed natural gas (CNG) and/or liquefied natural gas (LNG) system (ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/16). The expert from Japan raised concerns about risks of increased filling cycles of CNG cylinders due to a higher filling frequency. He suggested supplementing the proposed provisions with additional test conditions to not exceed the maximum number of filling cycles of CNG cylinders (GRSG-111-18). A number of experts were of the opinion that the number of filling cycles of CNG cylinders specified in the test requirements of UN Regulation No. 110 would be sufficient to cover the higher filling frequencies. GRSG did not support the additional test conditions proposed by Japan.

30. GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/16 as amended below and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Supplement 6 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 110.

*Paragraph 18.1.7.1.,* replace «compartiment des marchandises» by «compartiment **de chargement**». *Paragraph 18.5.1.3., subparagraphs (b) and (c)*, replace «compartiment des marchandises» by «compartiment **de chargement**» and «contrôle électronique» by «contrôle électronique **GNC/GNL**» (two times).

31. At its previous session, GRSG had discussed the need to update the reference to the ISO standard in paragraph 2.2. of Annex 4J. The expert from the Netherlands volunteered to submit a concrete proposal for amendments for consideration at the next GRSG session.

32. The expert from ISO presented an overview of the activities of his organization on specific aspects for gaseous fuels (GRSG-111-25). He introduced GRSG-111-02 with the rationale of all amendments proposed to UN Regulation No. 110 in document ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/22 superseding ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/6. GRSG welcomed GRSG-111-03 listing the copies of all ISO standards referenced to in UN Regulation No. 110 on CNG/LNG vehicles. A number of experts raised a concern on the dynamic referencing of international standards and expressed their preference for a static referencing, mainly for legal purposes. GRSG reviewed the document and agreed on the need to adopt the proposal as a new 03 series of amendments and to insert transitional provisions triggered of the 1 September. The expert from France asked for more detailed information on each of the proposed amendments, especially on the level of stringency and their impact on technical services. The expert from CLEPA underlined the need to also insert transitional provisions for existing type approvals and sufficient lead time for suppliers to upgrade them.

33. Following study reservations by the experts from Germany, France and CLEPA, GRSG decided to resume consideration of the proposal at its next session in April 2017 based on a revised document to be submitted by ISO. The Chair invited all experts to send their written comments on GRSG-111-02-Rev.1 in due time to the experts from ISO or NGV Global.

34. The expert from the Netherlands introduced GRSG-111-20 aimed at correcting an error in the definitions related to the manual valve. GRSG noted general support and agreed to resume consideration of this subject at its next session in April 2017. The secretariat was requested to circulate GRSG-111-20 with an official symbol.

35. GRSG noted GRSG-111-31, tabled by the International Association of Fire and Rescue Services (CTIF), on the need to take into account during the development of UN regulations necessary interventions and actions of and risks for rescuers, especially on the identification of propulsion and energy storage systems in vehicles. The Chair invited interested experts to send their comments to the authors of the presentation (see e-mail addresses on the last page).

## XI. Regulation No. 116 (Anti-theft and alarm systems)

36. The expert from OICA withdrew ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2015/7.

37. Recalling its decision at the last session (see report ECE/TRANS/WP.29/GRSG/89, para. 51), GRSG agreed to resume consideration of this item at its next session in April 2017 on the basis of concrete proposals from the Task Force on the splitting of the provisions of UN Regulation No. 116 (see para. 50 below).

16. The expert from Germany introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/21 adapting the requirements for plastic panes, other than windscreens, to those for plastic pane windscreens including amendments to rigid plastic panes, flexible plastic panes and rigid plastic multiple-glazed units. The expert from OICA presented GRSG-111-11, improving the proposed text. GRSG supported the proposal in general, but agreed on the need to review the definition of different types of glazing, especially its classification according to principal and secondary characteristics. The expert from CLEPA proposed to amend figure 2a of Annex 18 to clarify the lateral limits of the area with any opaque obscuration. GRSG noted a number of concerns and agreed to avoid a further reduction of this area.

17. Following the discussion, GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/21 as reproduced in Annex II to this report. The secretariat was requested to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Supplement 5 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 43.

18. GRSG endorsed the Chair's proposal to set up a task force to work on a concrete proposal aligning the French and English version of the Regulation and clarifying the definition of types and the area with any opaque obscuration. Thus, GRSG agreed to resume consideration of this subject at its next session in April 2017.

## VI. Regulation No. 46 (Devices for indirect vision)

19. On behalf of the Task Force on UN Regulation No. 46, the expert from Japan reported on the progress made by the group during its meeting in Paris on 26-27 September 2016 (GRSG-111-22). He introduced GRSG-111-23 (superseding GRSG-110-12) proposing amendments to UN Regulation No. 46. GRSG welcomed the important work done by the Task Force led by Japan. To broaden the participation of other Contracting Parties in the discussions on this subject, GRSG agreed to set up a new Informal Working Group (IWG) on close proximity vision and obstacle detection systems. GRSG noted a first draft of the terms of reference and rules of procedure for the IWG (GRSG-111-29) and agreed to formally adopt them at its next session.

20. The GRSG Chair announced his intention to seek the consent of WP.29 at its November 2016 session to establish the above-mentioned IWG. GRSG referred GRSG-111-23 and GRSG-111-29 to the IWG for further consideration and invited the Group to take into account all relevant studies published world-wide on this subject.

21. The expert from Germany proposed to correct the provisions of paragraph 16.1.3.1. on the magnification factor (GRSG-111-27). GRSG supported the proposal in principle and agreed to resume consideration of this subject at its next session in April 2017. For that purpose, the secretariat was requested to circulate GRSG-111-27 with an official symbol.

## VII. Regulation No. 66 (Strength of superstructure (buses))

22. The expert from OICA recalled ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/11 and GRSG-110-16 which propose to amend the provisions of UN Regulation No. 66 with respect to intrusion into residual space during the roll over test.

23. GRSG noted a number of comments on the draft amendments and agreed on the need to reconsider the definition of "residual space". The GRSG Chair recommended having a final review of an updated text at the next GRSG session. He invited the experts from France, the United Kingdom and OICA to work on a joint proposal.

## VIII. Regulation No. 67 (LPG vehicles)

24. The expert from the Netherlands presented GRSG-111-19 superseding ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/7 and amending the provisions of UN Regulation No. 67 on LPG vehicles to allow Class 0/I hoses with couplings using gas tubes other than seamless material. The document received a number of comments. GRSG noted study reservations by the experts from Germany and AEGPL. GRSG reviewed the proposal as reflected in GRSG-111-19-Rev.1 and agreed to resume consideration of this subject at its next session in April 2017. The secretariat was requested to circulate GRSG-111-19-Rev.1 with an official symbol.

25. The expert from AEGPL introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/15 which proposes to insert new safety provisions into UN Regulation No. 67 on Liquefied Petroleum Gas (LPG) systems having hydraulic interconnections with the petrol or diesel fuelling system through which inter-flows of fuels might occur. The expert from Germany objected to the adoption of the proposal as safety risks (overfill of tank) still remain, particularly, since a small amount of flow of petrol into the LPG tank was still possible. The expert from the United Kingdom underlined the need to cross-check all references of paragraphs in the proposal. GRSG agreed to have a final review of the proposal at its next session in April 2017 on the basis of a revised document to be submitted by AEGPL.

26. The expert from Poland presented GRSG-111-17 clarifying the provisions for the type approval of accessories fitted to the container. The proposal received general support and a number of comments. Following a study reservation by the experts from Germany and CLEPA, GRSG decided to resume consideration of the proposal at its next session in April 2017 on the basis of a revised document by Poland. In this respect, the Chair invited all experts to send their written comments to the expert from Poland.

important work done by the Belgium delegation.

6. The expert from France preferred to keep the provisions for trolleybuses in UN Regulation No. 107. He added that a double type approval was only necessary for hybrid vehicles and that the provisions for trolleybuses in UN Regulation No. 107 were still necessary for trolleybuses with conventional propulsion systems. The expert from Switzerland endorsed that position. The expert from the Russian Federation raised a study reservation. The expert from OICA underlined the need to align the provisions for trolleybuses in UN Regulations (e.g. 'isolation' to be replaced by 'insulation').

7. Referring to the discussion of WP.29 at its June 2016 session (report ECE/TRANS/WP.29/1123, para. 30), GRSG agreed to also involve the experts from the Working Party on Lighting and Light-Signalling (GRE) and GRSP at their forthcoming sessions. GRSG agreed to take a final decision on this subject at its next session in April 2017 awaiting the outcome of the discussion in GRE and GRSP. For that purpose, the secretariat was invited to keep GRSG-111-21 on the agenda as a reference document.

8. The expert from Germany proposed amendments to UN Regulation No. 107 to improve the accommodation and accessibility for passengers with reduced mobility (ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/20 and Corr.1) including new testing provisions to ensure visual contrast of some safety elements and the installation of loudspeakers. The expert from Japan introduced GRSG-111-28 on the efforts in his country to set up legal conditions for barrier-free public transport systems. He presented GRSG-111-36 which outlines the specifications for non-step buses. The expert from UITP welcomed all these efforts, but reminded GRSG of the necessity to avoid design restrictions and to limit such provisions only for certain vehicles of category $M_3$. The expert from the United Kingdom endorsed the position. A number of experts were of the opinion that all aspects linked to the environment and health (such as hygienic conditions, colour specifications, visibility and contrast issues) should be regulated on a national/regional level. The expert from Belgium preferred to insert such provisions, if necessary, as only optional requirements.

9. GRSG noted the observations by IRU that the new amendments proposed by Germany might create an additional burden on road transport operators without increasing road safety (GRSG-111-16). The experts from CLCCR and OICA shared these concerns. The Chair invited all experts to send their written comments to the expert from Germany. GRSG agreed to resume consideration, at its next session in April 2017, of ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/20 as reflected in GRSG-111-35 on the basis of a revised document to be submitted by Germany.

10. The expert from OICA introduced GRSG-111-08 which corrects the references of some paragraphs in the Regulation. GRSG adopted the amendments as reproduced below and requested the secretariat requested to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Corrigenda to the 06 and 07 series of amendments to UN Regulation No. 107.

*Annex 3, paragraph 7.7.9.1.,* correct the reference to paragraph 7.6.11.4. to read **7.6.11.8**.

*Annex 8, paragraphs 3.7.3., 3.7.4. and 3.8.4.1.6.,* correct the references to paragraph 7.6.11.4. to read **7.6.11.8.**

11.The expert from OICA presented GRSG-111-09 aligning the provisions of UN Regulation No. 107 with those of the European Union Regulation 1230/2012 on masses and dimensions in the definition of the 'mass in running order'. The expert from France suggested also amending Annex 11. GRSG welcomed the proposal and agreed to resume consideration of this subject at its next session in April 2017 on the basis of a revised proposal to be submitted by OICA.

## IV.Regulation No. 39 (Speedometer/odometer)

12. The expert from EC introduced ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/25 proposing to adapt the requirements of the Regulation to technical progress and to clarify the specifications for numeric displays of speedometers. The expert from OICA introduced GRSG-111-10 aimed at correcting a reference in footnote [2] to paragraph 2.5. of the Regulation.

13. GRSG adopted ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/25 as amended below and requested the secretariat to submit it to WP.29 and AC.1 for consideration at their March 2017 sessions, as draft Supplement 1 to the 01 series of amendments to UN Regulation No. 39.

*Paragraph 2.5., footnote [2],* correct the reference to paragraph 5.3. to read **5.4**.

14. Recalling the purpose of ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2015/16, the Chair suggested resuming consideration of this subject at a subsequent session of GRSG on the basis of a new document, if available.

## V. Regulation No. 43 (Safety glazing)

15. The expert from Hungary presented ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2015/22 on clarifying the technical requirements of the abrasion test machine. The expert from Poland suggested replacing figure 4 in Annex 3 with a diagram including dimensions (GRSG-111-05). The expert from Germany informed GRSG that the corresponding ISO standard would be published soon. He offered to update the document to fully align the provisions of the Regulation with those of the ISO standard. GRSG welcomed that offer and agreed to defer the adoption of the amendments to UN Regulation No. 43 to its next session in April 2017 awaiting the submission of a revised official document by Germany.

# Kuwait participates in the 111th meeting of the International Forum for Harmonization and Harmony in the Technical Regulations on Vehicles United Nations ECE WP29 GRSG 111

of the Body and Trailer Building Industry (CLCCR) and Vehicle Safety Certification Centre of the Taiwan Province of China participated. Participated in the meeting Engineer \ Adnan Ibrahim Al-Salman - Chief standards and metrology Eng. - Standards and Metrology Department in Public Authority For Industry represented the State of Kuwait several regulations on vehicles, including the safety of technical regulations have been discussed in previous meetings.

## II.Adoption of the agenda (agenda item 1)

2. GRSG considered and adopted the agenda proposed for the 111th session (ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/14 and Add.1).

3. GRSG also adopted the running order for the session as proposed by the Chair in GRSG-111-01. GRSG noted the main decisions and recommendations of the World Forum WP.29 taken during its June 2016 session, in particular, the invitation to check the suitability of UN Regulations under the responsibility of GRSG to deal with complex electronic systems, and software and to focus on the responsibilities of the approval applicant, the technical service and the Type Approval Authorities, the precision of the requirements and to identify, if needed, provisions that could provide clarification to avoid ambiguity (see report ECE/TRANS/WP.29/1123, para. 97).

4. The informal documents distributed during the session are listed in Annex I to this report. The GRSG informal working groups are listed in Annex IV.

## III.Regulation No. 107 ($M_2$ and $M_3$ vehicles)

5. The expert from Belgium recalled the discussion at the previous GRSG session on ECE/TRANS/WP.29/GRSG/2016/5 and presented a detailed analysis on the compatibility or incompatibility of the scopes and technical provisions for trolleybuses of UN Regulations Nos. 100 and 107 (GRSG-111-21). As an outcome of this analysis, she recommended to fully align the provisions of the UN Regulations concerned. She added that the removal of the safety prescriptions for trolleybuses from UN Regulation No. 107 and their presence in UN Regulation No. 100 on electric power trained vehicles would avoid a double type approval process. She announced her intention to also submit the outcome of the analysis to the experts of the Working Party on Passive Safety (GRSP). GRSG welcomed the

# الكويت تشارك في الاجتماع ١١١ للمنتدى الدولي لتحقيق التوافق والانسجام في اللوائح الفنية المتعلقة بالمركبات
# United Nations ECE WP29 GRSG 111

## I.Attendance

1. The Working Party on General Safety Provisions (GRSG) held its 111th session from 11 to 14 October 2016 in the United Nations building in Geneva, Switzerland. The meeting was chaired by Mr. Antonio Erario (Italy), Chairman Mr. Antonio ERARIO welcomed all the attendance by thanking them for their participation in this meeting.

The Technical Committee meeting of the Working Party on General Safety GRSG is held periodically twice a year, and the attendance of experts and officials, specialists and engineer members of the United Nations level (as observers) and members of the UN ECE WP29 (workers have the right to vote).

Experts from the following countries participated in the work, following Rule 1(a) of the Rules of Procedure of the World Forum for Harmonization of Vehicle Regulations (WP.29) (TRANS/WP.29/690, ECE/TRANS/WP.29/690/Amend.1 and Amend.2): Belgium, Canada, China, Czechia, Finland, France, Germany, Hungary, India, Italy, Japan, Kuwait, Luxembourg, Netherlands, Norway, Poland, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Saudi Arabia, Serbia, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (United Kingdom) and United States of America. An expert from the European Commission (EC) also participated. Experts from the following non-governmental organizations participated: International Telecommunication Union (ITU), European Association of Automotive Suppliers (CLEPA), European Liquefied Petroleum Gas Association (AEGPL), International Motorcycle Manufacturers Association (IMMA), International Road Transport Union (IRU), International Organization of Motor Vehicle Manufacturers (OICA), International Organization for Standardization (ISO), International Association for Natural Gas Vehicles (NGV Global) and the International Association of Public Transport (UITP). Upon the special invitation of the Chair, experts from the Foundation of Korea Automotive Parts Industry Promotion, International Association

شركة مطاحن الدقيق و المخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

# زيت الجود

الجودة والنقاء
لكل بيت

خالي من الكولسترول
الاختيار الصحي

kuwaitfmb
@kfmkuwait
@kfmkuwait
@kfmkuwait

شركة مطاحن الدقيق و المخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

# تحقيق المركز الأول
# لجائزة الصحة والعافية
# من معرض Gulfood 2017

HASAWI

مجموعة الحساوي الصناعية

Alhasawi Industrial Group

منذ .1962

AIRCONDITIONERS WATER COOLERS

SANDWICH PANELS WATER COOLERS

WATER HEATERS COLDROOMS

TOPCOOL SPARE PARTS

COMMUNICATION SHELTERS

REFRIGERTAED TRUCKS

REFRIGERATORS WATER HEATERS

# وياكم من عمر ..


P.O.BOX 1175 AlSafat 13012 | Tel : 1800825 | alhasawigroup

Email : info@alhasawi.com | www.alhasawi.com | alhasawigroup